

كرسي

سابق
عنه

لدراسات الأسواق المالية الإسلامية

٢٧ - ١١

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

د. خولة فريز النوباني
عبد الله صديقي

٢٠١٦

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

د. خولة فريز النوباني

عبد الله صديقي

شركة أرفاق للاستشارات المالية الإسلامية والتدريب

دعم برنامج المنح البحثية في كرسي سايبك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية
إعداد هذا البحث (المشروع رقم ٢٧-١١).

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

(ج) برنامج كراسي البحث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٧هـ

حقوق النسخة العربية محفوظة لكرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، برنامج كراسي البحث،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

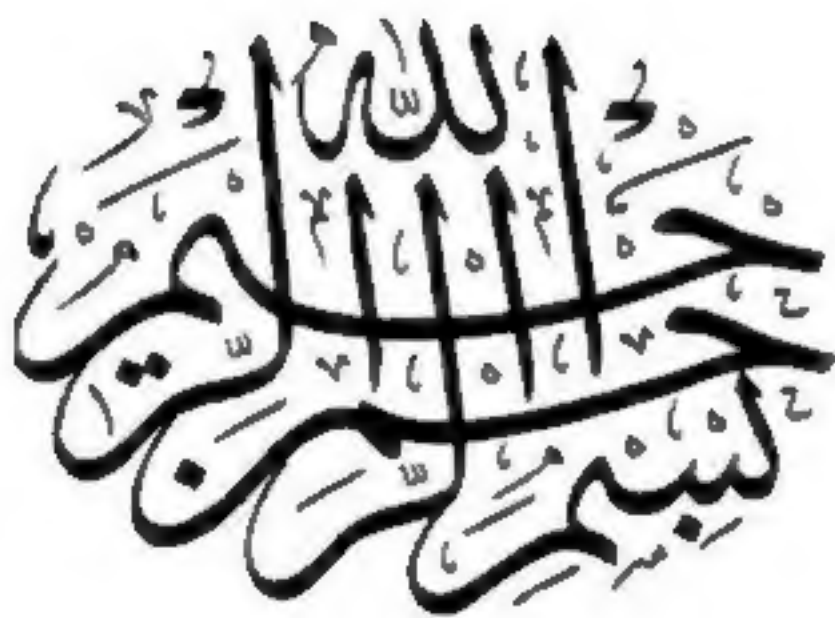
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه أو ظهوره في أي نظام أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة،

سواء منها الإلكترونية، التصوير، التسجيل، أو أي طريقة أخرى دون إذن مصبق من الناشر.

تعتبر الأراء الواردة في هذا الإصدار عن وجهة نظر المؤلفين، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الكرسي

شكرو وتقدير

يتقدم الباحثان بعد شكر الله والثناء عليه بالشكر والتقدير لكرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية والعاملين فيه ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد السحيباني على سعة صدره وتعاونه في ابداء النصيح والمعلومات حيث لزم . ولا ننسى جميع من تعاون في ابداء الرأي الشفهي والكتابي حول أسئلة الاستبانة التي وجهت للمتخصصين في قطاع صناعة المال الإسلامي، راجين الله تعالى أن يمكننا من خدمة هذه الصناعة بما يليق بها وبمبادئها العادلة والسمعة.



المحتويات

المحتويات.....	١
ملخص البحث.....	١
[١] الخطة المنهجية للبحث.....	٣
١-١ أهمية البحث	٤
٢-١ المشكلة	٥
٣-١ أهداف البحث	٥
٤-١ المصطلحات والمفاهيم	٦
٥-١ الدراسات السابقة	٧
٦-١ البعد الموضوعي للبحث	١١
٧-١ البعد المكاني للبحث	١٢
٨-١ البعد الزمني للبحث	١٢
٩-١ فرضيات البحث	١٢
١٠-١ منهجية البحث	١٣
١١-١ الإطار النظري للبحث	١٣
[٢] مفهوم الحوكمة، وأهميتها وتاريخها.....	١٥
١-٢ تعريف الحوكمة ومحدداتها ومبادئها	١٥

٢-١-٢	محددات الحوكمة	١٧
٣-١-٢	مبادئ الحوكمة	١٩
٢-٢	نبذة تاريخية عن الحوكمة ونماذجها	٢٢
٢-٢-١	نماذج الحوكمة على المستوى الدولي	٢٤
٢-٢-٢	أصل الحوكمة في الشريعة الإسلامية	٢٦
٣-٢	أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	٢٦
[٣]	خصوصية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	٢٣
٣-٢	مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	٢٣
٢-٣	حوكمة هيئات الرقابة الشرعية وضبط علاقتها بالهيئات الإدارية...	٢٥
٢-٣-١	تعريف الرقابة الشرعية	٢٥
٢-٣-٢	تعريف هيئة الرقابة الشرعية	٢٥
٢-٣-٣	أهمية هيئة الرقابة الشرعية	٢٦
٢-٣-٤	أنواع الرقابة الشرعية	٢٧
٣-٣	تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٣
١-٣-٣	تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية	٤٣
٢-٣-٣	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٥
٤-٣	حالة دراسية: حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية	
—	حالة ماليزيا	٤٦
١-٤-٣	تطور تعليمات الحوكمة الشرعية في ماليزيا	٤٦

[٤] معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.....	٥٣
١-٤ المؤسسات الدولية المعنية بتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية.....	٥٣
٢-٤ المعايير الدولية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية.....	٥٧
٣-٤ تقييم المعايير في ظل المعايير الدولية العامة للحوكمة.....	٧١
[٥] حالات دراسية وتحليل الاستبيان.....	٧٥
١-٥ حالة المملكة العربية السعودية وحالة الأردن.....	٧٥
١-١-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.....	٧٥
٢-١-٥ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.....	٧٦
٣-١-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.....	٧٧
٤-١-٥ متطلبات الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.....	٧٨
٢-٥ حالة السودان وحالة باكستان.....	٨٢
١-٢-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في السودان.....	٨٢
٢-٢-٥ الإطار العام للرقابة الشرعية في جمهورية السودان.....	٨٢
٣-٢-٥ مهام الهيئة العليا للرقابة الشرعية.....	٨٣
٤-٢-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في باكستان.....	٨٤
٥-٢-٥ الإطار العام لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في باكستان.....	٨٥
٣-٥ تقييم الحالات الدراسية وتحليل الاستبيانات الموجهة.....	٨٧
١-٣-٥ تقييم الحالات الدراسية.....	٨٧
٢-٣-٥ الاستبانة الموجهة وأهم أهدافها.....	٨٩
٣-٣-٥ تحليل الاستبيانات.....	٩٠

الخاتمة.....	١١٣
النتائج:.....	١١٣
التوصيات:.....	١١٤
المراجع.....	١١٧
الملحق.....	١٢٤

حديث شريف

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على صبرة طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً. فقال: ((ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشَّ فليس مِنِّي)). رواه مسلم

الإهداء

إلى العاملين في صناعة المال الإسلامي تحت مظلة:

المصارف الإسلامية، أو شركات التأمين الإسلامي، أو
مؤسسات الوقف أو الزكاة أو المؤسسات المالية الإسلامية
تحت أي اسم مستحدث كانت.

إلى المخلصين من باحثين عاملين، وكل من يحاول ترجمة
أخلاقيات الإسلام عبر واقع مُعاش...

ملخص البحث

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

سأول البحث موضوع حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، حيث شمل مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان أهميتها، ودورها ثم تطرق إلى وقع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تحليل استبيان خاص وجهة لدول محددة وهي المملكة العربية السعودية والسودان والأردن وبكستان، وستعرض لبعض الممارسات القائمة لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة بهذا الخصوص من عدة جهات رقابية في عدة دول هي المملكة العربية السعودية والبحرين والسودان وماليزيا والباكستان، وكذلك عقد مقاربات بين الأبعاد القانونية والشرعية والمهنية لهذه التعليمات

ومن أبرز النتائج التي توصل لها البحث أن للحكومة دور كبير في زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، وتحفيز المخاطر التي تواجهها، وأن وجود هيكل تنظيمية واضحة ووسائل تواصل وشفافية يعزز من نجاح المؤسسات وبالتالي استمراريتها كما أظهر البحث أن الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي يعد من معوقات الحوكمة، وأن تنظيم التدقيق الشرعي وتوحيد المرجعية الشرعية يساعد على انتشار المصرفية الإسلامية في العالم ويجعلها أكثر مصداقية

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، العدالة، الثقة، معايير، الشفافية، الهيئات الشرعية، مركزية، حوكمة الشركات المطابقة مع أحكام الشريعة، أخلاقيات، المساد الإداري والمالي.

[١] الخطة المنهجية للبحث

وصفت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم "الحوكمة" في دائرة اهتمام عالم الاقتصاد والأعمال، والاستثمار، والمشارب المالية الدولية، وذلك بسبب حالات الازهيار الكبيرة في المؤسسات والشركات العالمية عبر فترات متفاوتة؛ ما دعى صناع القرار والمهتمين في العالم إلى النظر عن كثب إلى الحوكمة كحاجة أساسية للاستقرار المالي ومن أبرز هذه الأحداث الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، التي وُصفت بأنها أزمة ثقة سواء على مستوى المؤسسات أو التشريعات، مروراً بالأحداث التي بدأت بافلاس شركة "أبرون" للطاقة سنة ٢٠٠٢، إلى الأزمة المالية التي عصفت بأسواق المال سنة ٢٠٠٨، والتي كان العامل المشترك في معظمها وجود خلل في آليات لرقابة والمتابعة سواء على مستوى الشركات أو أسواق رأس المال كل هذه الحوادث بررت أهمية الحوكمة كمحتاج أمثل للمعالجة، والرقابة، والوقاية من الأزمات

وتعد الحوكمة من العناصر الرئيسية لصبط العمل المالي بالعموم ولصبط لعمل المالي الإسلامي على وجه الخصوص، وهي بمثابة صمام الأمان لدي يحفظ لمؤسسات المالية الإسلامية من الهزات ويحفظ عليها قدرتها على المنافسة في سوق لصيرفة العالمي، وقدرتها كذلك على استدراج أموال المودعين، واستقطابها من أجل أن تقوم بدورها المأمول في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وبطراً لأن التوجهات نحو تصميم العمل المؤسساتي لأبعاد الحوكمة أصبحت مطلباً دولياً، بالإضافة إلى أن لها جذوراً ممتدة في فقه المعاملات المالية الإسلامية وفي الأبعاد الأخلاقية التي يرتكر عليها، فإن ذلك أصبح يُشكل علامة فارقة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية وفي مواكبتها لمستجدات الرقابة والإشراف والصبط

وفي سعي المؤسسات المالية الإسلامية الدائم للانصمام لمخطومة المعايير الدولية وتطبيقها، عممت العديد من المؤسسات الإشرافية والرقابية تعميمات الحوكمة على مؤسساتها

إن القول بأن الحوكمة علماً حديداً من كل نواحيه ليس صحيحاً على إطلاقه، وبما هو علم له جذور الواقعية في كتب الفقه الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية والبحث على الحكم الراشد

وينتق التركز على حوكمة عمل الهيئات الشرعية من أهمية عمل هذه الهيئات، ويوسع المؤسسات المالية الإسلامية، وانتشارها حول العالم، ما يجعل من الحوكمة شرطاً أساسياً لعبور الأسواق بثقة ومهنية أكبر

ولحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية خصوصية تتعلق بالهيئات الشرعية الإسلامية التي تتميز بها هذه المؤسسات عن غيرها بحكم القانون الذي يفرض تواجد هذه الهيئات ضمن هيكلية المؤسسة المالية الإسلامية

ولاشك أن ممارسات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية لا تكاد تحتص عن الممارسات في المؤسسات التقليدية إلا في بُعد الهيئات الشرعية وبعض الأبعاد المحاسبية كحسابات الاستثمار المقيدة في البنوك الإسلامية على سبيل المثال. ويسعى البحث إلى استخلاص نتائج تنصص الممارسات الفضلى للحوكمة عبر المؤسسات الإشرافية والرقابية والمؤسسات المالية الإسلامية

١-١ أهمية البحث

تتجه أعين المؤسسات المالية في عالمنا اليوم لتطبيق أعلى معايير الصبغ ومنها لحوكمة، ونظراً لأن المؤسسات المالية الإسلامية لا تحرج عن مطومة المؤسسات المالية العالمية، كان لا بد لها من اللحاق بالركب إن لم يكن مسابقته، نظراً لأنها تمثل الإسلام في جانب المعاملات المالية الأخلاقية وقد كثر الحديث بعد الأزمة المالية العالمية عن الأسباب التي أوقعت العالم في هدد الفوضى، والتي أدت إلى نتائج لم تكن محسوبة بالشكل المناسب لذلك كان لا بد للباحثين من الصدي إلى مو صبيغ عدة، ومن أهمها معايير الصبغ التي تشمل الحوكمة كحاج رئيس

وعليه، تسلط هذه الدراسة الضوء على الحوكمة من جهة الممارسات، والإجراءات التابعة عبر المؤسسات الإشرافية والرقابية، وصولاً إلى الممارسات

لفصلي في هذا الاتحاد، في سبيل الهوض بالمؤسسات المالية الإسلامية، وإبرار دور لمعايير وكمايتها

٢-١ المشكلة

مشكلة الدراسة تتمحور حول إبرار أهمية الحوكمة لمؤسسات المالية الإسلامية وخصوصيتها، وأفصل الممارسات الممكنة مع تمصيلات حول واقع هذه الممارسات، ومدى تناسبها مع الممارسات الدولية الفصلي في ذات الاتجاه، ويمكن تلخيص ذلك في الأسئلة التالية.

- ما المقصود بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية؟
- لماذا تعد الحوكمة ضرورية في المؤسسات المالية الإسلامية؟
- ما خصوصية الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية؟
- هل الهيئات الشرعية تحصع لتعليمات حوكمة متناسبة مع أعمالها؟
- كيف يتم تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية؟

٣-١ أهداف البحث

- إبراز معنى ودور وأهمية الحوكمة لمؤسسات المالية الإسلامية
- بيان واقع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية
- تسييط الصوء على معايير الحوكمة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية
- حالات نيين واقع الممارسات في المصارف الإسلامية وما يتعلق بالحوكمة
- إبرار دور الجهات الرقابية والإشرافية في تعميم الحوكمة من خلال التعيمات والأنظمة والموجهة للمؤسسات المرتبطة
- استفتناج الممارسات الفضلي للحوكمة
- تقديم مقترحات لهيكلة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بما يخدم حوكمة هذه الهيئات.

١-٤ المصطلحات والمفاهيم

المؤسسات المالية الإسلامية هي المؤسسات المالية المسجلة وفق للقانون، وتعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولا تقتصر على المصارف الإسلامية وإنما تشمل شركات التأمين الإسلامي (الكافل) ومؤسسات التمويل العامة وأية شركات مالية أخرى تعمل وفقاً للشرط السابق

لحوكمة هي الأسلوب الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة ومراقبة الشركة، عامة كانت أو خاصة، وإبراز دور أصحاب المصالح وتمثيل مبدأ العدالة بين المساهمين، بالإضافة إلى الحرص على الشفافية والإفصاح

للإجراءات وهي سلسلة من التعليمات الموجهة لتحقيق ممارسة معينة في المؤسسة بما يخدم الأهداف العليا للمؤسسة ويحتصر الوقت والجهد

لشفافية هي مبدأ توفير بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومطورة ومفهومة، والقرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والامتثال لكل الأطراف ذوي العلاقة

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة ممتعة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء

لهيئات الشرعية المركزية، هي مجموعة من العلماء في فقه المعاملات المالية الإسلامية وأصحاب حرد في ذلك، ويتم تعيينهم من قبل هيئة عليا في الدولة لعليات توفير الأحكام الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، ولعليات تنظيم العمل تحت مظلة الدولة

الهيئات الشرعية النبعية هي مجموعة من الفقهاء عالياً ما يكون عددهم بين ثلاثة إلى خمسة يتم تعيينهم باجتماع الهيئة العامة للمؤسسة المالية الإسلامية لعليات الرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة المالية الإسلامية

أخلاقيات العمل المالي الإسلامي هي الصوابط الأخلاقية التي تحكم العمل المالي الإسلامي بالعموم، وهي التي يتم استنتاجها من القرآن الكريم ولغة النبوة لشريعة والقواعد الفقهية

المؤسسات الإشرافية والرقابية الدولية: هي مؤسسات دولية تُعنى بتنظيم وصبط العمل المالي الإسلامي، وقد تم انشاؤها على غرار مؤسسات دولية معينة بالعمل المالي التقليدي.

الفساد المالي: سوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة

الفساد الإداري: هو استغلال الموظف وظيفته أو أي شخص منصبه العام لتحقيق مصلحة أو منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمن يحصه من أفراد المجتمع دون وجه حق

١-٥ الدراسات السابقة

وردت عدة دراسات في حوكمة المؤسسات المالية التقليدية، ولكن لم يرد دراسة متخصصة وشمولية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، وبأمل أن تكون هذه الدراسة إضافة نوعية في هذا الاتجاه.

وبالاطلاع على أدبيات الحوكمة التي تمكن الباحثان من الحصول عليها، تبين أن بداية الحديث على موضوع الحوكمة كان تحت مظلة الحكم المؤسسي لسليم، وفيما يلي نستعرض الدراسات السابقة في موضوع الحوكمة للشركات والمؤسسات المالية بالعموم:

د. فؤاد شاكر، د. إبراهيم الكراسية، ٢٠٠٣، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً

شارك في إعداد الدراسة مجموعة مؤلفين ممارسين من بنوك مركزية في عدة دول عربية، ويقع في ٣٩٧ صفحة من المطع المتوسط. تميز الكتاب ببسليطة الصوء على الحكم السليم في المؤسسات، وتركيزه على المصارف على وجه الخصوص مما يخدم الدراسة باتجاه فهم الممارسات المائدة في البنوك سواء المركزية أو غيرها،

وبالرغم من تناول الكتاب لأبعاد الحكم المؤسسي السليم في المصارف التقليدية ولم يتطرق إلى خصوصية المصارف الإسلامية، إلا أن الحكم المؤسسي في المصارف التقليدية لا يحسف عن الحكم المؤسسي في المصارف الإسلامية إلا عند التطرق لحكمه الهيئـة الشرعية ومتطلبات ذلك وبعض المعالجات المحاسبية

وقد تطرق الباحثان إلى الممارسات الفصلية في تحرير خطوط المسؤولية والمحاسبة وصمان وصوح وشفافية قواعدهما، بالإضافة إلى أساليب التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلون لمناصبهم. وغير ذلك من قواعد حوكمة المنهجية الإدارية في المؤسسات ويهدف الكتاب بالعموم إلى توصيح دور ومسؤوليات مجلس الإدارة في سبيل حماية المساهمين وفي سبيل تحقيق العدالة والشفافية والاستقلالية المنشودة

د. طارق عبدالعال حماد، ٢٠٠٤. حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف

تناول الكتاب الذي يقع في ٨٠٣ صفحة حوكمة الشركات بصفة عامة من حيث المبادئ والخصائص والركائز التي تقوم عليها، وكذلك تطبيقات الحوكمة في المصارف بهدف استقرار النظام المصرفي وركز المؤلف على دور أصحاب المصالح في حوكمة شركات وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى الشفافية في القوائم المالية للبيوك وغير ذلك من دعائم الحوكمة في المؤسسات المالية

يتميز الكتاب بشموليته في موضوع الحوكمة، والتركيز على الإفصاح والشفافية وغير ذلك من خلال العمليات الإشرافية والرقابية.

عدنان بن حيدر بن درويش، ٢٠٠٧، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة

تناول الكتاب الذي يقع في ١٨٧ صفحة من القطع المتوسط، حوكمة الشركات من حيث الأهمية والمفهوم والدوافع، وخص مجالس الإدارة في المؤسسات صغيرة الحجم ببعض التوصيات لتثبيت أركان الحوكمة فيها ويتميز الكتاب بتفصيل البات الحوكمة وللإطار المؤسسي لحوكمة الشركات، وهذا يُصفي إثراء أدبياً على دراستنا

د. محمد مصطفى سليمان، ٢٠٠٩، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)

تناول الكتاب الذي يقع في ٤٦١ صفحة من القطع المتوسط في فصوله لأحد عشر مفهوم حوكمة الشركات، وكذلك مبادئها وبعض التجارب من الدول الأجنبية، بالإضافة إلى التركيز على دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات وركز على لجان لمراجعة كأداة من أدوات الحوكمة ومسؤولياتها، وكذلك ركز على حوكمة الشركات بأنواعها العائلية والصغيرة، وأفرد فصلاً خاصاً لدور البنوك في حوكمة لشركات، بالإضافة لمفهوم حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية من حيث مظهر الحوكمة فيها وغطائها القانوني ودور الهيئات الشرعية ويخدم الفصل الأخير دراستنا من حيث تركيزه على ذات الموضوع

Jill Solomon, 2007-2008, Corporate Governance and Accountability

تناول الكتاب حوكمة الشركات من خلال توضيحها كمفهوم وبيان أطر لحوكمة ولياتها من وجهة نظر بريطانية، وبين المؤلف أن التعريفات المتداولة غالباً ما تكون صيقة، وعليه من المفصل أن يشمل التعريف مساءلة الأطراف المشاركة في المؤسسات وأوضح المؤلف أن الحوكمة تتأثر بعوامل متعددة منها الأنظمة وتشريعات وثقافة العامة بالإضافة إلى العادات الدينية والاستقرار السياسي ولأحداث الاقتصادية، واستعرض المؤلف في الفصل الثاني حالة دراسية تُبين أثر فشل الشركات في تبني منهجية للحوكمة من خلال حالة شركة برون التي نصح من خلالها أثر فشل تطبيق الحوكمة على إفلاس الشركات الصغمة، وبين الكتاب أهمية حوكمة الشركات حول العالم وارتباط تطبيقات الحوكمة بمرجعيات بحسب المناطق وثقافتها السائدة وبين أن تأثير مفهوم الملكية تبعاً للسياسات المتبعة في الصين وروسيا يؤثر في توجهات الحوكمة أما في دول شرق آسيا فإن الحوكمة تتأثر بالثقافة السائدة والعوامل القانونية، وفي السعودية ودول الشرق الأوسط فإن حصص الحوكمة تتأثر بالملكية العائلية للشركات بالإضافة إلى المعتقدات والقيم

الدسة، أما في الدول الأوروبية، فتأثر تطبيق حوكمة الشركات فيها بالعديد من العوامل المختلفة

Zabihollah Rezaee, 2009, Corporate Governance and Ethics

يقع الكتاب في ٤٣٥ صفحة، واهتم الكاتب في توصيح مفهوم حوكمة الشركات وبصاعد الاهتمام به مع تراجع أخلاقيات بيئة الأعمال، ما استدعى الاهتمام بالحوكمة كمفهوم تطبيقي من الضروري المساهمة في نشره كثقافة مؤسساتية من أجل الهوض بالمؤسسات وانعكاس ذلك على معدلات الربحية والمساهمة في تعزيز ثقة المستثمر.

وقد أكد الكاتب في دراسته على عدة محاور منها.

- تتطلب دراسة الحوكمة معرفة في القوانين والتشريعات والتمويل والاقتصاد والسياسة والثقافة المؤسساتية وأنظمة المحاسبة والمعلومات وغيرها
- الحاجة إلى إطار مفاهيمي ومعرفي كأساس للإحاطة بكل جوانب حوكمة الشركات وهو ما يسعى الباحث لتأطيره في هذا الكتاب.
- الحاجة لتوحيد الجهود من أجل إيجاد نهج لدراسة كل ما يتعلق بجوانب الحوكمة في الشركات من تحديد للمسؤوليات لكل الجهات المشاركة في تحقيق الحوكمة ومهم المدراء التنفيذيون والمدققون والمستشارون القانونيون وغيرهم
- وبين الكاتب دور الجهات الأكاديمية من جامعات ومعاهد متخصصة بالأعمال في إنشاء جيل واع بأهمية حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال الواجبة التطبيق للوصول إلى الرأفة والأعمال والكتاب أهمية واضحة في التركيز على علاقة القانون بتحفيز تطبيق حوكمة الشركات

Hussein Elasraj, 2014, Corporate Governance in Islamic

Finance: Basic concept and Issues

سأل الباحث أساسيات التمويل الإسلامي ومصادرها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تناول القضايا التي تتعلق بخصوصية الأحكام الشرعية ومبادئها

لمتعلقة بالتمويل الإسلامي وتطرق في الجزء الثاني إلى القوانين الناطقة للصكوك الإسلامية والمصارف الإسلامية، واستعرض المؤسسات الدولية المعنية بوضع معايير للمؤسسات المالية الإسلامية أما الجزء الثالث فأفرد لموضوع الحوكمة في التمويل الإسلامي كمصايا ومفاهيم أولية، وبذلك يعد الكتاب موجها للطلبة الباحثين في الحوكمة كمرجع لأساسيات الحوكمة والتمويل الإسلامي

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة في موضوع الحوكمة، يتضح أن معظمها تناول مفهوم الحوكمة وتعريفاتها بالإضافة لأثر تطبيقها في الشركات والمصارف، كما ركز غالبيتها على شفافية ووضوح أدوات تطبيق الحوكمة وتعليماتها، بالإضافة إلى دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر كما تناولت أمثلة على بعض التجارب من الدول الأجنبية والممارسات الفصل في تعزيز خطوط المسؤولية والمحاسبة

وتأتي هذه الدراسة كإضافة في موضوع الحوكمة من حيث أنها دراسة متخصصة في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي، تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تناولت خصوصية حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وصبط علاقة الهيئات الإدارية بحوكمة الهيئات الشرعية كذلك أبررت الدراسة المعايير الدولية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وتقييمها من حيث شموليتها لحواب الحوكمة بحسب الممارسات الدولية من عدمها، بالإضافة لدراسة احصائية تحليلية لأربع دول تقوم بتطبيق الحوكمة في مؤسساتها وكذلك عرض لحالات دراسية تطبيقية بالممارسات وانسجام هذه الممارسات مع أهداف الحوكمة

١-٦ البعد الموضوعي للبحث

البعد الموضوعي للدراسة ينصم المعايير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بالعمل المالي الإسلامي، بالإضافة للتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية والإشرافية داخل أربعة دول هي (السعودية والأردن وباكستان والسودان)، وكذلك

التعليمات الصادرة فيما يتعلق بالحوكمة داخل المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها والتي تكون في غالب المؤسسات على شكل دليل مخصص وقد تم اختيار هذه الدول لسبب لمناطق الجغرافية، وسبب اختلافات منهجية الهيئات الشرعية فيها بحسب المذاهب الفقهية وأساليب الاجتهاد ومدى تقدير المصلحة فيها

٧-١ البعد المكاني للبحث

يقصر هذا البحث على دراسة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنوك المركزية وبعض المؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة في المملكة العربية السعودية، والأردن، ولسودان، وباكستان. وتم اختيار هذه الدول نظراً لتقدم بعضها في العمر المصرفي الإسلامي تاريخياً ومهنيّاً، ولإبرار أوجه التكامل فيما يتعلق بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وأوجه القصور إن وجدت وبالتالي، ستعزز الدراسة ممارسات عملية أثبتت نجاحها من بينها عوامل الصبغ في المؤسسة، وتعليمات الحوكمة

٨-١ البعد الزماني للبحث

حدود البحث الزمانية ستكون مقتصرة على التعليمات والممارسات عملياً في الدول الأربع محل الدراسة الإحصائية خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٤ والسبب هو كثرة التركيز على الحوكمة كعامل من عوامل نجاح المؤسسات في هذه المدة، خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة.

٩-١ فرضيات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على مشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية.

أولاً حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورية وليست مجرد استجابة لتوجيهات رقابية إشرافية

ثانياً حوكمة الهيئات التشريعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجة كآليات عمل واضحة

ثالثاً معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليس بحاجة إلى تعديل أو إضافة

١٠-١ منهجية البحث

نظراً لأن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي ركزت على حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، فقد اعتمدت على المبرج الاستقرائي التحليلي، حيث تم إعداد وتصميم استبيان معلق موجه للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة للبنوك المركزية في الدول محل الدراسة، وغيرها ممن تنبئ صناعة المال الإسلامي، بالإضافة للمؤسسات الدولية المعنية بالعمل المالي الإسلامي مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة للبنك الإسلامي للتنمية

وقد تضمن المسح توزيع ٥٠ استبانة على هذه المؤسسات في كل دولة بمعدل ١٠ استبانات على كل مؤسسة وتم معالجة وتحليل الاستبيان بعد جمعه وتحديث المتغيرات كما تم عقد مقابلات ذات علاقة مع إدارات عليا وإدارات متوسطة في هذه المؤسسات وتم أيضاً استخدام مصادر ثانوية تشمل الأدبيات التي تناولت موضوع الحوكمة، وما تم نشره من أبحاث، وأوراق علمية، ومفالات متخصصة

١١-١ الإطار النظري للبحث

ينمثل الإطار النظري للبحث بالتركيز على مفهوم الحوكمة وما يتبع هذا المفهوم من أساليب لتطبيق الحوكمة عملياً وعلى وجه الخصوص في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن المتعارف عليه أن مفهوم الحوكمة ارتبط ابتداءً بنظرية الوكالة (Agency Theory)، ولاحقاً بنظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) التي برزت بسبب قصور نظرية الوكالة عن معالجة مشكلة تصارب

المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المالكين وبالتالي كان من أهم طروحات حل هذه المشكلة زيادة الاهتمام بوجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تحمي مصالح المساهمين والحد من البلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة وذلك من الخصائص المهمة في الحوكمة وبعد ذلك ظهرت نظرية الاشراف (Theory Stewardship)^(٣) والتي تتمثل في الرقابة على تحديد المسؤوليات وفصل المهام بما يضمن عدم تصارب المصالح وبما يحقق النزاهة والشفافية، ومن ثم ظهرت الحوكمة بتطوراتها الحالية

(١) ابو العطا، بزمين، حوكمة الشركات في سبيل التقدم مع الفاء الصوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣.

(٢) ظهرت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، الا ان المفاهيم التي تستند اليها هذه النظرية تعود الى الاقتصادي المعروف Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم وتعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القابضية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل بالوكيل)، حيث ينرم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على انها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكيين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي ونحوها، وبذلك فان علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشترط بموجبه شخص أو أكثر (الاصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز عمل معينة لصالحه، ويتضمن ذلك تحويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات وان يعمل لمصلحته ويقوم مقامه راجع د بتول محمد بوري، د علي حلف سلمان، "حوكمة الشركات ودورها في تحميص مشاكل نظرية الوكالة"، ملحق الانداع والتعبير السطحي في المنظمات الحديثة، الجامعة المستنصرية، العراق. راجع أيضا:

[HTTP://WWW.ENOTES.COM/RESEARCH-STARTERS/AGENCY-THEORY-CORPORATE GOVERNANCE](http://www.enotes.com/research-starters/agency-theory-corporate-governance)

(٣) راجع

[HTTP://WWW.RESEARCHGATE.NET/PUBLICATION/228133203](http://www.researchgate.net/publication/228133203) THE THEORETICAL FRAMEWORK FOR CORPORATE GOVERNANCE

[٢] مفهوم الحوكمة، وأهميتها

وتاريخها

١-٢ تعريف الحوكمة ومحدداتها ومبادئها

١-١-٢ الحوكمة في اللغة والاصطلاح:

الحكم في اللغة هو صفة من صفات الله تعالى وهو أحكم الحاكمين، وتبعاً لذلك، تداول المتخصصون في بداية الأمر تعريب لفظ الانجليزية (governance) إلى الحاكمية، ثم تم الاعتراض عليه تبعاً لهذا المعنى وتم التعريب فيما بعد بكلمة (حوكمة) خروجاً من هذا الاشكال^(١)

وورد الحكم في اللغة بمعنى العلم والمفه وورد بصم الحاء بمعنى القضاء بالعدل ويقال للرجل حكيماً اذا أحكمته التجارب والحكيم المنقش للأمور^٢

ولم يرد تعريف محدد للحوكمة في الاصطلاح حيث انها ترتبط بمحددات تختلف من دولة لأخرى سواء اكان هذا الاختلاف تبعاً لمحددات قانونية أو سياسية أو ثقافة عامة^(٣)، ويورد هنا أشهر التعريفات لمصطلح الحوكمة

- عرف بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlements BIS) الحوكمة بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين^(٤)
- عرفت الحوكمة أيضاً بأنها الإطار الذي تمارس فيه الشركات وحودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ووضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة^(٥)

• عرف تقرير لجنة كادبري البريطانية* سنة ١٩٩٢ الحوكمة: أنها النظام الذي يتيح للمساهمين توجيه وإدارة ومراقبة شركتهم عن طريق تعيين أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراقب الخارجي، كما تشمل الحوكمة سظيم الحقوق والمسؤوليات المناطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة، وتقديم الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة من جهة، وبين الأهداف المردية و لأهداف المشتركة من جهة أخرى وأن إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويبحث أيضاً على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد بهدف التقرب قدر الامكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع

• عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء^٧

ومن الاستعراض العام لهذه النصوص يتضح أن أغلب التعريفات تركز على الأنظمة الرقابية والصوابط بما بصمن المحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها، وتمغيل دور مجالس الإدارة بها بعدما أظهرت الوقائع والأحداث حالات عديدة من التلاعب في أموال الشركات بواسطة الإدارة ومن يتواطأ معها ما أدى إلى وقوع الشركات في الإفلاس أو على الأقل في مشاكل مالية وقانونية

وبلاحظ أن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والسمية جامع مانع، إذ جمع بين تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء، وهذين الأمرين لهما أهمية بالغة في تحقيق الحوكمة إذ أن الاكتفاء بتوزيع المهمات والمسؤوليات عبر الهياكل التنظيمية للمؤسسات والأنظمة الداخلية دون رقابة على تحقيق ذلك لن يأتي بالنتيجة المرجوة، فالعملية التكاملية وصولاً إلى الحوكمة تتطلب

نظاماً رقاساً صارماً إلا أنه من الأولى إصافة نظام للعقوبات على التحويلات حتى يتسنى لنا الوصول إلى منظومة متكاملة من الأنظمة والتشريعات والرقابة، بالإصافة لي نظام خاص للتجاوزات

تعريف حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

لا يكاد يختلف تعريف الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية إلا في البعد الشرعي التي تفتقر إليه المؤسسات المالية التقليدية وعنده يمكن تعريف حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بأنها "النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية الإسلامية والرقابة عليها بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة وبما فيها الهيئات الشرعية، وصولاً لتحقيق العدالة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، ودوي العلاقات والمصالح. بالإضافة إلى وجود قنوات واضحة لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جراءات واضح متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها".

٢-١-٢ محددات الحوكمة

من التعريفات السابقة من الممكن الوصول إلى محددات الحوكمة وبأطرافها. وهي تنقسم إلى: محددات خارجية ومحددات داخلية^(٥).

المحددات الخارجية:

المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها لمصارف والمؤسسات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى، وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق المالية
- نظام مالي جيد يوفر التمويل اللازم للمشروعات بما يشجع المصرف على الاستثمار والمنافسة الدولية.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الإشرافية والرقابة سواء المسؤولة عن قطاع نعيه أو العامة، مثل هيئات سوق المال، والبنوك المركزية وذلك عن طريق احكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعومات التي تقوم بدشرها، ووضع العفونات المناسبة لأي حرق لهذه الأحكام، ولتطبيق الصعلي لها في حالة عدم الالتزام
- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين، في ضمان التزام أعضائها بالتواحي السلوكية والمهنية والأحلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة
- دور الهيئات الشرعية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية وإحكام الرقابة من ناحية توافق الاجراءات العملية مع الأحكام الشرعية في الأمور التي تتطلب توافقاً شرعياً دقيقاً
- دور الجهات الرقابية غير الرسمية كوسائل الإعلام ومدى حريتها في كشف ممارسات الفساد المالي للعامة
- وعي جمهور المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم وطرق الإبلاغ عن الفساد المالي^١

المحددات الداخلية:

وهي القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف أو المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذي، ولتي يودي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة^٢، وكذلك إجراءات الرقابة الداخلية والسياسات التي تسهّلها المؤسسة لإحكام الرقابة على الأداء والقرارات المحددة من قبل الهيئات الإدارية في المؤسسة بحيث تضمن تواربها واعتنائها بكافة الأطراف ذات العلاقة دون تحير

ومن أهم المحددات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية الداخلية وهيكلتها وصمان استقلالها والزامية قراراتها بعد اعتمادها، والرقابة على تطبيق هذه القرارات، والتي من شأنها تعزيز الحوكمة الشرعية

٢-١-٣ مبادئ الحوكمة

تهدف الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين جميعاً وحماية الوثائق - في مؤسسات الكافل - مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بهدف تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة كما تؤكد الحوكمة على أهمية الالتزام بأحكام لقانون وصمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية يمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة لتنفيذية تكون لها مهام واحتصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقبة مستفقه على لتنفيذ^{١١}

والحوكمة تعد أداة لنشر الثقافة الأخلاقية في المؤسسات المالية^{١٢} ودلتالي هي أسلوب جديد للعودة الى تقرير مستوى الاحلاق في الأعمال المالية

الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية

تبع خصوصية الحوكمة في الشريعة الإسلامية من ضرورة الوجود المعد للهيئات الشرعية وعليه، تصيف الأبعاد الشرعية المبثقة من الأبعاد العقدية وفقه المعاملات الإسلامية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية أبعاداً أكثر حضوراً وأقدمية من الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الشرعية^(١٣).

وقد بين د محسن الحصري "أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته لعقدية القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيوداً ومحددات، وترسم لها طريقاً بحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقات بعضهم ببعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح لإدارة الإسلاميه ذات رسالة شامله لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها عن الأجزاء الأخرى"^(١٤) حيث يركز د الحصري في

تحسبه على صبط العلاقة بين الأطراف المهتمة بالمنشأ بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح، ودور مبادئ الحوكمة في الشريعة الإسلامية في تفعيل هذه المعالجة

وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاء به الشريعة الإسلامية، فمال ومكيته يعد أحد المقاصد الخمسة^(١٥) التي يعد حفظها وحمايتها بتحقيق البع منها ومنع الفساد عنها^(١٦). أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ومن هنا جاءت الأحكام الشرعية لشركات بجميع أنواعها وكذا عقد الوكالة لتنظيم علاقة لإدارة بالشركة والمساهمين.

مبادئ الحوكمة في الشريعة الإسلامية

١ العدالة تعد العدالة من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله"^(١٧)، وقوله تعالى: "وإذا قلتم فاعدلوا"^(١٨).

٢ المسؤولية والتي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، وأدائها بكل صدق وأمانة وقد حددت الشريعة الإسلامية مسؤولية كل طرف في العقود بشكل دقيق، فمسؤولية المسلم التي يتحملها عند تعاقد مع غيره لا تقتصر فقط أمام من تعاقد معه، إنما في المقام الأول أمام الله وفقاً لقوله تعالى "وكل إنسان ألزامه طائره في عنقه، ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه مشوراً"^(١٩)، وقوله تعالى: "يوم يبعثهم الله جميعاً فينبئهم بما عملوا أحصاه الله وسود"^(٢٠) وجاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"^(٢١).

٣ المساءلة وتعني ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى لوفء بها بنظام الجراء وقد وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسس المحاسبة لكل طرف من أطراف العقد يعتمد على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يحل بهذه الالتزامات، والأمر لا يقتصر على الجراء الشرعي أو الإداري أو القصائي، وإنما بتعداد إلى الجراء الإلهي، وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم الرقابة الإدارية التي تعد شكلاً من أشكال الحوكمة، ومن ذلك حديث ابن النسيبة، وفيه أن النبي أسعمله على

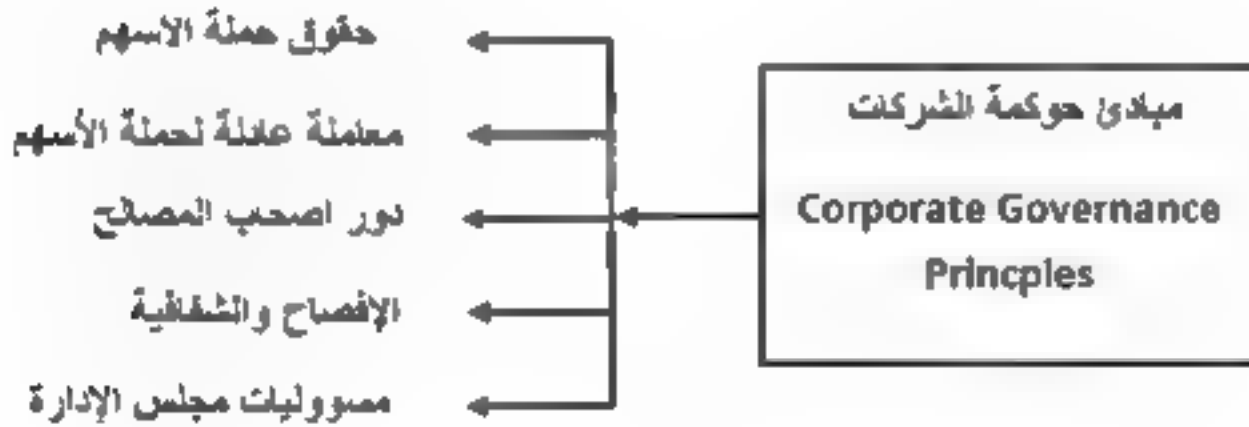
صدقات قومه من الأرد، فلما جاء حاسبه، فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقل النبي عليه السلام. فهلا جلس في بيت أمك وأبيك حتى تأتيت هديت. كن كنت صادقاً، ثم قام النبي فخطب في الناس فقال. "فإني استعمل الرجل منكم على العمل فيما ولاني الله فيأنيبي فيمول هذا مالكم وهذا هدية أهديت إلي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته إن كان صادقاً" (١٢)

٤ الشفافية ويقصد بها الصدق والأمانة والدقة والشمولية التي ترتبط بالبيانات التي تُقدم عن الأداء أو الأعمال في المؤسسة للمعنيين بذلك، والذين في الغالب لا يتمكنون من الإشراف المباشر على أعمالهم بالرغم من وجود مصالح لهم مثل المساهمين في الشركات المساهمة، وذلك بهدف تعريفهم على مدى امانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالمؤسسة (١٣)

مقارنة بين مبادئ الحوكمة:

افتصر ذكر مبادئ الحوكمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ^{٢٢} على

ما يلي:



أما مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية فتشمل:



وبالتالي لا تقتصر الحوكمة في الشريعة الإسلامية على المبادئ العامة فحسب وإنما تتجاوزها إلى أبعاد أخلاقية قد لا تستطيع القوانين والأنظمة رصدها، بل تتبع من وازع ديني أخلاقي يجعل كل موظف في موقعه مسؤول أمام سلطة غير محسوسة قبل السلطات الأخرى ومراقب لنفسه مراقبة ذاتية، ولكن هذه المسؤولية لا يمكن مراقبتها وإنما يمكن عرسها عن طريق التدريب الكافي للموظفين من إداريين وغيرهم على أخلاقيات العمل المالي الإسلامي التي تفرق عن العمل المالي التقليدي من حيث أنها ترفع من الأداء الوظيفي من خلال الإفصاح والشفافية ورعاية المصالح بعدالة

ولنا في مسألة حق رب المال في مال المصارعة بمودح واضح على المسألة وضمان الشفافية والبراهاة قال ابن رشد "أجمع علماء الأمصار على أنه لا يجوز لعامل أن يأخذ نصيبه من الربح إلا بحضور رب المال، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال، وأحد العامل حصته، وأنه ليس يكفي في ذلك أن يقسمه بحضور بيعة ولا غيرها، ويغرم رب المال جميع ما تتعرض له تجارة القراض من حسارة أو تلف سماوي ما ليس فيه تعد ولا تقصير من المصارب" (٢٥)

٢-٢ نبذة تاريخية عن الحوكمة ونماذجها

شهد العهد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة، وذلك بعد نمجر الكثير من المصاييا التي طغت على السطح وظهرت فيها التحورات الإدارية والمالية وقد كشفت هذه الأزمات والانهيارات عن أنماط من الفساد المالي والإداري وبذلك حظي الحديث عن الحوكمة بأهمية خاصة^(٢٦)، ومن

أحطرت تلك القصص الأزمة المالية التي عصفت مع منتصف تسعينات لقرن الماضي، بالافصاحات المقدمة فيما كان يعرف بـ «مور آسيا»^(٢٧) تلك الأزمة التي كشفت عن كثير من تجاوزات المالية والإدارية المتمثلة في علاقات ومصالح مبادلة بين الموظفين وأقاربهم، ولجوء الشركات الكبرى إلى استئجار أموال طائلة، وإحفاء تلك لديون عن العملاء وحمله الأسهم، ما شكل في حيله أزمة ثقة بين إدارات تلك الشركات والمتعاملين معها من العملاء وحمله الأسهم^(٢٨)

ومن القضايا الكبرى التي طفت على السطح في تلك الفترة وشكلت بدلات ورهاسات الحوكمة في مفهومها الحالي وما عرف في حيله بأزمة بين التجارة و لاعتماد الدولي، حيث شكل انهيار البنك صدمة عيفة للأوساط المالية والمصرفية بما أدى إليه من أزمة ثقة ومصداقية كانت تعصف بالبنك

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ولشنة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، بالإضافة إلى ما شهد الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢

وترأيت أهمية الحوكمة نتيجة لانحياز كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر لتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فنجحت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية، فتردت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على قرارات المدبرين التنفيذيين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية

وعلى المستوى الدولي تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (في باريس) الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة، وأصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٩م ومن أهم تلك المبادئ توفير الحماية للمساهمين، والمعاملة المتساوية بينهم، و تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح، والحفاظ عليها، وتحقيق الإفصاح والشفافية في جميع الأمور المالية والإدارية، ووضع حطة استراتيجية للشركة، والمرافقة الفاعلة لاداء الإدارة، بالإضافة إلى التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

كما تبنت لجنة بارل^١ معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة وأصدرت وثيقة في ١٩٩٩م بعنوان "تعريف الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المبادئ. من أهمها الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقل كفاءة الحوكمة، ومنها تصارب المصالح والإفراض بشروط ميسرة، ورساء أهداف استراتيجية داخل المنظمة المصرفية وتطبيق مبدأ "النطلع نحو التموق" وضمن تأهيل أعضاء مجلس الإدارة، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة، وتأسيس لجان متخصصة مثل لجنة إدارة المخاطر، ولجنة المراجعة

وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشر لفساد وانعدام الثقة ويؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى وجود تحوط مناسب ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح

وعلى ذلك، تهدف قواعد وصوابط الحوكمة إلى الفصل بين مهمات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال توضيح نطاق عمل كل جهة على حدة، وقد عمت العديد من الشركات الكبرى على تنوع خبرات الهيئات الإدارية وإضافة عناصر مستقلة وعناصر لها خبرة تخدم محال العمل^٢

٢-٢-١ نماذج الحوكمة على المستوى الدولي

تبرز أهمية الحوكمة في دور مجالس الإدارة وكيفية تكوينها والعلاقات مع المساهمين، والإدارة العليا والمراجعة، والإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى قواعد

ختيار المديرين والمسؤولين عن الادارة العليا وعملهم وتختلف الدول في تطبيقها للحوكمة بناء على عوامل قانونية تشريعية، والثقافة السائدة والالتزم الديني^٢ وأمور أخرى، ومن أهم النماذج المنتشرة عالمياً في تطبيق الحوكمة بمودجان لأول الأنجلو-ساكسون والثاني الألماني-الياباني

بالنسبة للنموذج الأول الأنجلو ساكسون (ويمثله الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) فانه يتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات المسجلة في الأسواق المالية التي يتم تداول أسهمها، بما يتيح توفير السيولة وتبادل حقوق الملكية من خلال التداول ويتميز بوجود عدد قليل من الشركات أو المؤسسات التي تشرف وتراقب على أداء شركات أخرى أما في النموذج الثاني فتحل فيه البنوك الكبيرة ومؤسسات التأمين والدولة مكانة مهمة في نظام حوكمة المؤسسات.

وبالتالي تتحكم الأسواق المالية وأنظمتها في النموذج الأنجلوساكسون ونعد من العوامل الخارجية المؤثرة في الحوكمة، وللمستثمرين أيضاً في هذا النموذج دور كبير في التأثير على قرارات المؤسسات خاصة ومؤسسات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار، وبالتالي فان كفاءة الأسواق المالية تنحكم في أداء هذه الشركات وتؤثر في القرارات الاستثمارية خاصة في الحالات التي تستطيع التحايل على الجهات لرقابية.

أما في النموذج الألماني - الياباني، فان العوامل الداخلية للحوكمة هي التي تؤثر فيه، فالبنوك على سبيل المثال تؤثر في قرارات الشركات التي تمويلها^(٣)

وقد تبين من خلال عدد من الدراسات أنه لا يوجد نموذج واحد للحوكمة من الممكن تطبيق معاييرها على كافة الدول، وإنما هناك تعميمات حوكمة تناسب مع لظروف القانونية، والتشريعية، وكذلك الأعراف والتوجهات الدينية في كل دولة على حدة لذلك فانه من غير الملائم القول بتوحيد نماذج تعميمات الحوكمة على كافة الدول^٣.

٢-٢-٢ أصل الحوكمة في الشريعة الإسلامية

بالرغم من حداثة طرح الحوكمة بالمفهوم المعاصر إلا أن جذورها مرتبطة بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وخاصة بفقه المعاملات المالية الإسلامية وببعداً عن الأهداف المتعلقة باستقرار الأسواق وتجنب الأزمات وتفايدي مخاطرها، تعد تعاليم الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وهي سابقة في وضع الأسس الأخلاقية العادلة لتعاملات المالية وسبق أن استعرضنا بعضاً من الآيات والأحاديث التي تعبر مبادئ الحوكمة من عدالة وشفافية وبراهة ومساءلة وبذكر هنا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه 'ن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صُبرة طعام، فأدخل يده فيها فمالت أصابعه بلأً، فقال، ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال 'فلا جعلته فوق الطعام كي يراة الناس' من عثر فليس مني (رواه مسلم) وذلك دليل واضح على منهجية الشفافية في التعاملات المالية بما يضمن الإفصاح والشفافية ويحقق العدالة بين الأطراف ذات العلاقة، ويعود على المجتمع بتعزيز الثقة بالتاجر وزيادة ربحيته.

٣-٢ أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

تعمل الحوكمة على إيجاد بيئة أعمال صالحة تسودها الثقة والقيم الأخلاقية لفاصلة، بما يحفظ الحقوق وبما يعود على المجتمع بالخير والتقدم والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان والعمل الصالح وبكمر أهمية الحوكمة في^{٣١} تحميص المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة في حال مخالفة الشريعة قدر الإمكان وبالتالي تعزيز ورفع مستوى أداء الأعمال وثقة جمهور المتعاملين

وتعمل الحوكمة على تحسين الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وإيجاد سوق نشطة للأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة، وزيادة القابلية التسويقية لتسعى والخدمات التي تتعامل فيها كذلك تحقيق وضع تنافسي أفضل للمؤسسة التي تطبق معايير الحوكمة، وتمكها من الاستحواد على أكبر حصة من السوق في مجال أنشطتها

وبالتالي تدعم الحوكمة المؤسسات التي تطبق معايير الشفافية والإفصاح عن البيانات المتعلقة بمكافآت أعضاء الهيئات الشرعية، والتدقيق الشرعي لحارجي، والمصروفات المتعلقة بحسابات الاستثمار المشترك بين المودعين والمساهمين ونسب توزيع الأرباح، ما يؤدي إلى زيادة الثقة في المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة، وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، لأن الاحتكم إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشيع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها

وكذلك تضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، وتحديد مسؤولية الإدارة عند تصيد المعاملات بكفاءة، وتحقيق المتطلبات النظامية والشرعية، من خلال إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء، والفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة ولحوكمة أهمية كبيرة في حماية أموال المساهمين ودلت من خلال تطبيق وتمعير نظم الرقابة المالية والإدارية والشرعية، ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية، وتوفير معلومات صحيحة وواضحة عن أنشطة المؤسسة والوضع المالي

وتعزز الحوكمة الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من الهيئة الشرعية، والتدقيق سواء المالي أو الشرعي فيها بشكل خاص

ويهدف التركيب على حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إلى توفير بيئة فريدة للأعمال تنتشر فيها الأخلاقيات الإسلامية التي يصعب التعرف بها من خلال النوائح والأنظمة فقط بل يجب أن ترتبط بالنطبيق العملي ويسهم بتسار هذه الثقافة الأخلاقية الرفيعة في خلق بيئة أعمال ذات مستوى رفيع من لتعميد والرقابة، ويضمن العدالة للأطراف ذات العلاقة، ويعود على المجتمع والاقتصاد ككل بنتائج ايجابية

(١) أورد البعض أن لفظ الحاكمية أفضل نظرا لأن لفظ الحوكمة يُعطي انطباعا بالرغبة في (بقرطة) الشركات أي تحويلها إلى كيانات بيروقراطية. وتم ترجمة لفظ CORPORATE GOVERNANCE إلى الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، أو الإجراءات الحاكمة واستمرت الترجمة في مجمع اللغة العربية على لفظ (الحوكمة) راجع كافي، مصطفى يوسف، الأزمة الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد، ٢٠١٣، ص ٢٠٤ راجع أيضا شاكر، فوزي، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣، ص ١٩

(٢) ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، الجزء ٥، ص ١٤١ ١٤٣

(٣) أنظر

ILL SO OMON , CORPORATE GOVERNANCE AND ACCOUNTABILITY 2007,PUBLISHED BY JOHNH WILEY & SONS,BRITIAN P12

٦ عبد الرزق حبار، "الالتزام بمتطلبات لجنة بارل كمدحل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال افريقيا"، مجلة اقتصادية، شمال افريقيا، العدد السابع، ص ٨٠

(٥) د سولتيان جون، روجر جين، كوشنا كاترين، شكوكيكوف الكسندر، دليل لإرساء اسم حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٣.

" تقرير كادبوري CADBURY REPORT (المملكة المتحدة، ١٩٩٢) - هو تقرير لجنة برنسة ادريان كادبوري ADRIAN CADBURY، والذي وضع توصيات بشأن ترتيب محالين اد رات الشركات، والنظم المحاسبية، للتحفيز من مخاطر فشل حوكمة الشركات الادارية، وقد نشر التقرير في عام ٩٥٢، حيث قام التقرير بعنونة الحواب المالية لإدارة الشركات، وتم اعتماد توصيات التقرير بمستويات متفاوتة من قبل الاتحاد الأوروبي EUROPEAN UNION والولايات المتحدة UNITED STATES، والبنك الدولي WORLD BANK، وغيرها.

٧ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO- OPERATION AND DEVELOPMENT) هي منظمة تعنى بتعاون الحكومات فيما بينها حول أفضل الحريات والحلول للمشاكل المشتركة والعامة وتعنى بقياس المنعبر الاقتصادي، والحواب التي تمنح الحيد اليومية للإنسان مثل الصرائ والصمان الاجتماعي وتقدم إجراءات وسياسات من شأنها تحسين مستوى الحياة للمواطنين.

^(١٧) WWW.OECD.ORG

^١ سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، ص ١٩

^٢ محمد، سليمان مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٩

أبو موسى، اشرف، "حوكمة الشركات وإثرها على كماءد سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨

^٣ WWW.DRE.T.YPT.OM

^٤ سليمان، محمد، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، ص ٢٣

^٥ راجع سليمان، محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ص ٣٣٦

الخصيري، أحمد محسن، الإدارة في الإسلام، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، ١٩٩٠

^٦ لشاطي، إبراهيم بنو موسى، الموافقات، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢، ص ٢٢٣
 زهر الدين عبد الرحمن، مقاصد الشريعة في أحكام البيوع، بيروت دار الكتب العلمية، طبعة الأولى، ٢٠٠٩

^(١٧) سورة النساء، الآية ١٣٥.

^(١٨) سورة الأنعام، الآية ١٥٢

^(١٩) سورة الإسراء، الأيتان ١٣ و ١٤.

^(٢٠) سورة المجادلة، الآية ٦

^(٢١) حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم، وأبو داود والترمذي وأحمد

^(٢٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة / باب من قال في الخطبة بعد العشاء وأما بعد، برقم (٩٢٥)، وفي كتاب الركاة / باب في قول الله تعالى (والعاملين عليه) برقم (١٥٠)، وفي كتاب الهبة / باب من لم يقبل الهدية لعلة، برقم (٢٥٩٧) وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة / باب تحريم هدايا العمال / برقم (١٨٣٢).

^{٢٢} بورقية، شوقي. الحوكمة في المصارف الإسلامية. الحرار. ٢٠٠٩. يذكر لاحقاً (بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية)

^{٢٣} [HTTP://WWW.CIPE-ARABIA.ORG](http://www.CIPE-ARABIA.ORG) راجع أيضاً سليمان. محمد. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ص ٤٣

^{٢٤} بداية المجتهد، الجزء الثاني، ص ٢٣٨. طالع أيضاً الرحيلي، وهبه. الفقه الإسلامي وذلته، دار المكر. إعادة الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥، المجلد الخامس، ص ٣٩٦١

^{٢٥} ZABIHOLLA REZAEI, CORPORATE GOVERNANCE AND ETHICS, P 28-29

^{٢٦} بمور اسيا مصطلح يطلق على اقتصاد دول 'تاوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكورب الجنوبية سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير ونصيب سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات. وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان الى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية الدول المتقدمة اقتصادياً في شرق وجنوب شرق اسيا الى ان عصفت بها أزمة مالية كشفت عن هشاشة اقتصاديات تلك الدول.

^{٢٧} راجع المصادر التالية.

- البب لأهلي المصري، 'اسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات. حوكمة الشركات"، الشرة الاقتصادية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص ١١
- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية وموشراتها القاهرة دار الشروق، ٢٠٠٣ ص ٣٦-٣٧
- د فوري سميحة، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم ٨٢، نيسان، ٢٠٠٣

^{٢٨} هي اللجنة التي تأسست وتكونت من الدول الصناعية العشرة الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ، وذلك مع سببة ١٩٧٤ تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة يارل السويسرية، يتمثل هدف اللجنة في وضع المعيير الرقابية السليمة حول العالم وعليه قامت اللجنة بتطوير معايير وإرشادات رقابية بشأن كافة المواضيع الرقابية في البنوك

^{٢٩} CORPORATE GOVERNANCE SUCCESS STORIES IN EUROPE AND CENTRAL ASIA 2015, WORLD BANK GROUP PUBLICATIONS, WASHINGTON DC 20433, PA

^{٣٠} JILL SOLOMON, CORPORATE GOVERNANCE AND ACCOUNTABILITY, P6

^{٣٢} علال، بن ثابت محمد بن جاب الله، ورقة بعنوان "المستثمرون المسلمون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات" مقدمة للملتقى الدولي لسياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ٢٠٠٦

^{٣٣}CORPORATE GOVERNANCE SUCCESS STORIES IN EUROPE AND CENTRAL ASIA 2015 WORLD BANK GROUP PUBLICATIONS, WASHINGTON DC 20433,P4

(٣٤) راجع المصادر التالية

- د عمر عبد الحليم محمد، "حوكمة الشركات تعريف مع اطلالة اسلامية"، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، نيسان، ٢٠٠٥
- حليل، محمد احمد ابراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، ٢٠٠٥

[٣] خصوصية الحوكمة في المؤسسات

المالية الإسلامية

٣- مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

حوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية لها خصوصية تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية، وذلك لأن الجواب الشرعية هي علامة الفصل بين هذه المؤسسات والمؤسسات المالية التقليدية وتكمن خصوصيتها في اختلاف مصموم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية عن معاملات نظيرتها التقليدية، حيث تعتمد على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن التنازل عنها، وتتمثل في:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: حيث أن العقود والمعاملات التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المحاطرة، مقربة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقاً، ما يستلزم إدارة عادلة، ورقابة فعالة، وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين
- مبدأ التزام هذه المؤسسات في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية ما يستلزم عدم تمويل المشاريع المحرمة، والزام الأشخاص القائمين والعميلين في المؤسسات المالية الإسلامية، بمبادئ الشريعة الإسلامية في عملهم، وتصرفاتهم كما يزيد وجود رقابة متكاملة من جهات إشرافية ذات علاقة من خصوصيتها، فهي تحصى لرقابة هيئة الرقابة الشرعية التي ترافق توفيق أعمال المؤسسات مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة لرقابة جهات أخرى تمثل في مجلس الإدارة والبنك المركزي وجهات التدقيق المالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة
بمرعاة أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المصارفة
ولا شك أن الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية مستثقة عن الرؤى
والتصورات الإسلامية في المجالات الاقتصادية والعلمانية، حيث تعد الحوكمة
نتاجاً لمفكر الاقتصادي الإسلامي الذي هو اقتصاد عقدي وفكري وأخلاقي وسلوكي
وتوفر الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية الحماية بشكل متورن
للملاك وللمودعين على حد سواء، بل إن اهتمامها بمصالح أصحاب الودائع هو
الأبرز، ويتضح ذلك من مديحها في الحد من الإقراض غير المصيط أو الاستثمار
الذي يبطوي على نسبة عالية جداً من المخاطرة أو الإقراض المتساهل انطلاقاً من
مبدأ الأمانة والمسؤولية

ولعل أهم ما يميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية انطلاقها من
قواعد أخلاقية وأبعاد عقائدية يصعب تجاوزها وتعد هذه الأبعاد صمام أمن
لتنفيذ مفضيات الحوكمة في المؤسسة المالية الإسلامية كذلك تعتمد الحوكمة في
المؤسسات المالية الإسلامية على معايير الحوكمة التقليدية المتعلقة بالجانب المالي
والإداري، وتحقيق قدر من الشفافية والrahمة والإفصاح مع مراعاة الخصوصية
الإسلامية لهذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه تعتمد على المعايير الشرعية من حيث
توافق أنشطة المؤسسات مع الأحكام الشرعية وتحل هذه الخصوصية الجانب
الأكثر من عمل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية نظراً لانعكس الجوانب
الشرعية على الجوانب الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية باعتبارها
مؤسسات مالية ذات رسالة، وبناء على فهمها للدور الحقيقي الذي ينبغي أن يصطلح
به في خدمة المجتمع دون أن يعني ذلك إعمال المعايير المهنية لمفهوم الحوكمة عموماً

٢-٣ حوكمة هيئات الرقابة الشرعية وضبط علاقتها بالهيئات الإدارية

١-٢-٣ تعريف الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية تعني السطر في عمليات المؤسسات المالية وقاية لها من لمخالفات الشرعية^(١)

وقد نص "معيار الضبط" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أن الرقابة الشرعية هي (عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود، والاتفاقيات، ولسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي والتعاميم).^(٢)

٢-٢-٣ تعريف هيئة الرقابة الشرعية

تعددت تعريفات هيئات الرقابة الشرعية وذلك بحسب أهدافها، ومجالات عملها، ومهامها وقد نص "معيار الضبط" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أن هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله بدم بمقه المعاملات، ويعهد لها بوجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، ويكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمحتصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم^(٣)

وهذا ما استعانت به بعض الفوانين الحديثة، كما في قانون صكوك التمويل الإسلامي الأردني حيث نص القانون على تشكيل لجنة رقابة شرعية مهمتها مراقبة المسج من الناحية الشرعية من الإصدار إلى الإدراج والتداول إن وُجد لحين الإطفاء

ودلك يدل على أن المعايير الدولية الخاصة بضبط العمل المالي الإسلامي باتت مؤثرة لدى الدول المقبلة على إقرار قوانين تعلق بأدوات تمويل إسلامي أو بإقرار إنشاء مؤسسات تمويل إسلامية كالبنوك وشركات التكافل.

٣-٢-٣ أهمية هيئة الرقابة الشرعية

تعد الهيئات الشرعية ودورها الرقابي العمود الفقري للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها دور رقابي بالإضافة لضرورتها القانونية إذ أن أغلب القوانين المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية تشترط وجود هيئة شرعية للمصادقة على معاملات هذه المؤسسات دون دخول في تفاصيل عمل هذه الهيئة أو اللجنة فهي ضرورة شرعية لأن عمر هذه المؤسسات لا يمكن أن يكون واقعياً إلا بالترامها بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية وسلامة تطبيقها

وهي أيضاً ضرورة قانونية حيث إن معظم المؤسسات المالية الإسلامية تنص في أنظمتها الداخلية ولوائحها على أن معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن تطبيق ذلك إلا من خلال هيئة متخصصة تعرض على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتعلن وتصادق على عمليات المؤسسة، وفي غالب الدول، يعد الإعلان عن هيئة الرقابة الشرعية من متطلبات ترحيص هذه المؤسسات للعمل

لذلك عملت المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين هيئة أو لجنة مستقلة تابعة للجمعية العامة للمساهمين أو مجلس الإدارة، للقيام بالإفتاء والرقابة، تتكون من عدد من المقهاء لا يقل عددهم عن ثلاثة عالياً، وتحكم عملهم لائحة تنظم اختصاصات الهيئة، وتصف عملها وتحدد لها مسؤولياتها، وتمنحها الصلاحيات والسلطات المطلوبة لأداء مهمتها في النقيين والتدقيق

وقد توجّهت بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الاهتمام بوجود مراقب شرعي، يعمل كضابط ارتباط بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، ويتولى رقابة الأعمال اليومية وتلقي الاستفسارات والتحقق من مطابقة أعمال المؤسسة لمبادئه الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى والقرارات الصادرة والقرارات المعتمدة من الهيئة، وتعد الأردن والمملكة العربية السعودية من

الرياديين في البدء بنسي وجود المراقب الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية العامة^(٥)

٣-٢-٤ أنواع الرقابة الشرعية

الهيئة العليا للرقابة الشرعية^(٦)

تعريفها هي جهة شرعية عليا على مستوى الدولة تتبع غالباً المصرف المركزي، وتقوم بالإشراف على المصارف الإسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات لرقابة الشرعية لكل مصرف

أهدافها تحلّف أهداف هدد الهيئة بحسب الأنظمة في كل دولة؛ ففي الدول ذات الأنظمة المالية التقليدية والإسلامية تقتصر أهدافها على الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ويحد من دورها القانون، أما في الدول ذات النظام المالي المسلم بالكامل كما في السودان فإن من أهدافها:

- مراقبة ومتابعة مدى التزام المصرف المركزي، والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بتطبيق الصيغ الشرعية الإسلامية
- تنقية النظام المصرفي من الشوائب الربوية في المعاملات المالية والاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية

مهامها

- الإشراف الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف، وقد يتفرع عن تلك الهيئة المدققون الشرعيون الذين تسند لهم مهم التفتيش والتدقيق الشرعي الخارجي
- تقوم بجميع المهام التي تقوم بها كل من هيئة الصوى والرقابة الشرعية، والرقابة الشرعية الداخلية
- أي اختصاصات أخرى تراها الهيئة الشرعية لازمة لتحقيق أهدافها

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تعريفها وهي التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات النابعة للمؤسسة المالية كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المحتملة وإصدار الرأي الشرعي حيالها^٧، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المؤسسة

أهدافها

- تحقيق الالتزام الأمثل للمؤسسة بأحكام الشرع الإسلامية
- الإسهام في ابتكار منتجات مالية وصيغ تمويل واستثمار جديدة في بعض المؤسسات توكل إليها مهمة الإسهام في ابتكار منتجات مالية وصيغ تمويل واستثمار جديدة
- إثراء فقه المعاملات المالية المعاصرة، وتفعيل صيغة الاجتهاد الجماعي وبخاصة في النوارل* المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية
- تطوير البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية
- بث الثقة والطمأنينة لدى جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية
- أن تكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المرجعية لجميع أجهزة المؤسسة، ووضع منهجية للإسهام في رفع مستوى تلك الأجهزة وموظفيها وقواعد العمل فيها
- أن تكون بمثابة حلقة الوصل بين الجهاز الإداري في المؤسسة سواء على مستوى مجالس الإدارة أو الجهاز التنفيذي وبين المتعاملين مع المصرف الإسلامي سواء أكانوا مستثمرين أم متعاملين مع المصرف

مهامها^٨

من أهم ما تقوم به الهيئة بالإضافة ما يلي:

- مراعاة جميع الأنظمة واللوائح والعقود، واعتماد الحواف الشرعية فيها، وإجراء ما يراه مناسباً إما بالتعديل أو الإقرار أو الإضافة وحتى يكون لذلك فاعلية، فإن الهيئة تقوم بذلك قبل إقرار هذه الأنظمة واللوائح والعقود
- إبداء الرأي الشرعي في كل ما تعرضه المؤسسة على الهيئة، وبيان حكم الشريعة الإسلامية في كل عملية تمارسها المؤسسة مع متابعة المستحقات في صيغ العقود والاستثمار والمنتجات المالية، ضمن حطة منهجية واضحة
- تقديم الحلول الشرعية المناسبة لمشكلات التي قد تعترض عمل المؤسسة سواء في علاقتها مع العملاء أو المستثمرين أو مع الجهات الأخرى كهيئات الرقابة والإشراف في الدولة
- إصدار التقارير المختلفة حسب ما تفتضيه اللوائح والأنظمة، وقد حدد معيار الصيغ الصادر عن هيئة المحاسبة أهم العناصر التي ينبغي أن يحتويها تقرير الهيئة والمتمثلة في^(١) عنوان التقرير، والجهة التي يوجه إليها التقرير، والمقرة الافتتاحية، وفقرة نطاق عمل الهيئة، بالإضافة إلى فقرة إبداء الرأي بشأن التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتاريخ التقرير، وتوقيع أعضاء الهيئة، وهو بذلك مشابه في حيثياته لتقرير مدقق لحسابات الخارجيين.
- نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية من خلال وضع برنامج شامل من قبل الهيئة تقوم من خلاله بتوعية العاملين في المؤسسة بأسس المصرفية الإسلامية ورسالتها، الصوابط الشرعية، بالإضافة إلى عقد الدورات التدريبية
- جمع فساوى الهيئة ونشرها^(٢)، وإعداد البحوث والدراسات حول قصاص المصرفية الإسلامية وتطبيقاتها ونشرها وتوزيعها على مستوى المؤسسة وخارجها
- التنسيق مع جهار التدقيق الشرعي والمراعاة الداخلية للمؤسسة لوضع أدلة إجراءات الرقابة الشرعية الداخلية، وكذلك أدلة إجراءات تنفيذ العقود

- المراجعة المستمرة للعقود المبطية، وكذلك قواعد توزيع الأرباح وتصميم المدح بصوابها الشرعية، والإشراف على إدراجها ضمن النظام الإلكتروني للمؤسسة
- التحكيم والمصالحة لفض المنازعات التي قد تقع بين المؤسسة وعمالها والمتعاملين معها، أو بين مجلسها الإداري وبين الجهاز التنفيذي في الحالات التي يلجأ فيها إلى الهيئة الشرعية لهذا الغرض
- ولتحقيق ما سبق، يجب تطوير الهيئات الشرعية لتحقيق جميع أهدافها وغاياتها، وذلك عن طريق^(١١).
- تأهيل أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية تأهيلاً مصرفياً، محاسبياً، وشرعياً
- التأكد من تحقق الشروط الواجب توافرها في عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مثل العدالة، والعلم، والإخلاص والبراهة، والأمانة، وأن يكون ملم بالفقه وجميع مقاصد وأحكام الشريعة، وغير ذلك
- استقلالية أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية له الأثر الأكبر على إصفاء الثقة والمصادقية على فتاوى هذه الهيئة وقراراتها وتوصياتها ومعياري الاستقلالية هو العلاقة التي تربط هذه الهيئة بالمصرف بطريقة توجد الموضوعية والحيادية^(١٢)
- إبعاد البديل الشرعي والواضح للمعاملات التي يتم الاعتراض عليها وعدم الاكتفاء بمجرد الإفتاء بعدم صحتها^(١٣).
- برول أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية إلى الميدان، وعدم الاكتفاء بإصدار الفتاوى والقرارات من وراء المكاتب.
- عقد اللقاءات بين أعضاء الهيئة الشرعية وموظفي المؤسسة المالية ذات العلاقة، وعقد الاجتماعات بين أعضاء الهيئة، وأعضاء مجلس الإدارة، أو المدير العام، وتبادل الأفكار والمنافشات^(١٤).
- تشجيع أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، على حضور الندوات والمؤتمرات، وورش العمل المتخصصة في المجال المصرفي الإسلامي

إن وجود أسس واضحة للعلاقة بين الهيئات الإدارية في المؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية، ووصوح حقوق وواجبات كل منهما، وحداث لوازن بين التسارع المستمر، والطور في المعاملات والأنشطة المصرفية، يرفع من إمكانيه استعمال الوسائل المتاحة بشكل أمثل، ومن ثم يرفع مستوى الكفاءة لأقتصادية لهذه المؤسسات، وبالتالي فإن دور كل منهما مكمل لدور الآخر.

ويعتمد نجاح المؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت، الكفاءة الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية، والكفاءة المالية والتشيعية للإدارة والأطراف الأخرى. وتؤثر الحوكمة بشكل مباشر على كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد لمبادئهما جنباً إلى جنب يؤدي إلى رفع كفاءة أداء هذه المؤسسات^٩ وهذا يشكل الجزء الأعظم والأهم من مكونات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية عموماً

تنظيم مهنة التدقيق الشرعي:

يقصد بتنظيم مهنة التدقيق الشرعي اقرار السلطة الرقابية والجهات الإشرافية لنظم ولوائح وقوانين خاصة بالتدقيق الشرعي مدرمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأعضاء هيئات التدقيق الشرعي، وإنشاء المؤسسات الرسمية التي تشرف على مهنة التدقيق الشرعي، وذلك بشكل مشابه لتنظيم مهنة التدقيق المحاسبي.

وهناك العديد من النظم التي من شأن الإلتزام بها وإقرارها من قبل سلطة لبقدية الإشرافية تمكين التدقيق الشرعي^(١٠)، ومن أهمها بيان المفاهيم والمعايير لشرعية، ومعايير جودة العمل المهني، وقواعد سلوك وأداب المهنة، ومعايير التأهيل لعلمي والعملية للمدقق الشرعي والتأهيل المهني المستمر كذلك سياسات وإجراءات جودة الأداء المهني للمدقق، ومعايير الرقابة النوعية وآليات المساءلة والمحاسبة، وغيرها من السياسات والإجراءات على مستوى المؤسسات الدولية المعنية بالعمل المالي الإسلامي. وبطرا لقيام هذه المؤسسات بدعم من البنوك المركزية في أغلب دول لعالم الإسلامي ووجود أعضاء مهتمين من دول أخرى حول العالم فإنه من الأهمية

يمكن النظر لهذه الصناعة من أبعاد استراتجية، حيث أن تنظيم الجهات المتعلقة بهذا العمل سواء على مستوى المؤسسات ذاتها وأعمالها أو على مستوى الهيئات الإشرافية يوسس ثقة جميع المهتمين حول العالم، وهو ما يطمح له المهتمون بزيادة الحصص السوقية لا على مستوى العالم الإسلامي فحسب وإنما على مستوى العالم وقد بدأ هذا التوجه عدد من الباحثين العاملين في هذا المجال، وبالرغم من أن هناك فوارق واضحة بين عمل مهمة التدقيق والرقابة الشرعية والتدقيق المحاسبي إلا أن تأسيس مثل هذا النوع من الشركات تبعاً لتوسع أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتشعبها بالإضافة إلى زيادة حجم أصولها وعموماً فإن النظر بنبي مباح ومقترحات جديدة تحقق أبعاد الحوكمة من خلال استقلالية الأطراف الخارجية وإن لم تكن استقلالية مطلقة بحسب تقاصهم لأجورهم عبر الهيئات الإدارية في هذه المؤسسات

مقترح لحوكمة الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى دولي:

إن تضارب الفتاوى وصعوبة البت في بعض القضايا المستجدة وتشار صناعة المال الإسلامي على مستوى العالم تستدعي الخروج بمقترح يتضمن هيكلة دولية لهيئات شرعية وبعد الاطلاع على بعض الأنظمة الداخلية للمؤسسات المرشحة لتولي هذه المسؤولية على المستوى الدولي، نجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي من شأنهما مجتمعين عبر اتفاقية خاصة أن بشكلا الإطار الرئيس لهيئة دولية شرعية معنية بالبت بمستجدات صناعة المال الإسلامي، حيث أن كلا المرجعين سواء الهيئة أو المجمع يمتلكان مقومات تشكيل هذه الهيئة بمصداقية عالية من خلال نظام خاص يوضح كيفية عمل الهيئة واجتماعاتها ويضمن استقلاليتهما، ومن بين هذه المقومات:

- يوجد عدد كبير من العلماء المتخصصين بفقه المعاملات المالية الإسلامية تحت مظلتها
- تواصلها مع مستشارين في دول متعددة حول العالم

● توافر الانتشار والمصداقية على مستوى العالم الإسلامي.

وبالنسبة لمسألة هدد الهيئة المقترحة بوفر مطلة دولية للإفداء في المعاملات المالية الإسلامية المسجلة بملك ما يضبط الصاوي وبوحدها، وما يحقق بعدد الحوكمة في خصوصيتها الإسلامية وتواجد مثل هدد الهيئة لا يمنع وجود هيئة شرعية مركزية على مستوى كل دولة على حدة بالإضافة لوجود هيئة شرعية تابعة للمؤسسة المالية على حدة بشرط ضمان عدم تضارب المصالح والحفاظ على الاستقلالية والخصوصية لكل مؤسسة على حدة.

٣-٣ تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٣-٣-١ تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية

تولي المؤسسات المالية الإسلامية اهتماماً كبيراً في تسي ممارسات لتطبيق لحوكمة بما تحمله من خصوصية فيها والمتعلقة تحديداً بالهيئات والمجالس الشرعية وكذلك بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ومن شأن هدد الخصوصية أن تسهم في تعزيز الثقة في المؤسسة وأنشطتها المختلفة ومن شأن اجتماع تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنوك المركزية، وتوصيات بارل، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من شأنه تمكين هذه المؤسسات من اتباع أفضل ممارسات الحوكمة بمعناها المعلي والصحيح وبورد فيما يلي أهم التعليمات المتعلقة بحوكمة الهيئات الشرعية والتعليمات التي من شأنها تحقيق شفافية وافصاح وعدالة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار^(١٧)

من أبرز ما تناوله التعليمات التي تصممتها الكيانات الإرشادية الصادرة عن عدد من المؤسسات الإسلامية في دول متعددة خصوصية الهيئات الشرعية لهذه المؤسسات بالإضافة لتحديد أهم التعليمات الإرشادية للجهات المرتبطة بالمؤسسة سواء أكانت داخلية أم خارجية أفردت هدد المؤسسات تعليمات خاصة بالهيئات الشرعية بالإضافة لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وهما يمثلان العناصر التي

تتميز فيها المؤسسة المالية الإسلامية عن التقليدية ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات ما يلي:

يقوم مجلس الإدارة بتعيين هيئة رقابة شرعية يكون في عضويتها ٣ أعضاء على الأقل من علماء الشريعة الإسلامية ويفصل من المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية. ومن جملة مهام الهيئة أو المجلس الشرعي:

- مراقبة أعمال المصرف وأنشطته ومنتجاته من حيث توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها
- في حال وقوع حسارة فانه يتم تشكيل لجنة شرعية تحقق في نسبة تحمل البتة في حال ثبوت التعدي أو التقصير.
- إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته. بالإصافة إلى إبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات المصرف ومنتجاته.
- التحقق من مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والتعليمات والمنتجات والمتطلبات الإجرائية.
- إصدار تقرير سنوي من قبل اللجنة يتم فيه إبداء الرأي الشرعي والمستقل عن مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية
- المساهمة في نشر الوعي المصرفي الإسلامي.

دائرة التدقيق الداخلي والشرعي يقوم المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية بتوفير كل ما من شأنه ضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي بحيث تتبعان لجنة التدقيق المستقلة عن مجلس الإدارة، ويرفع نتائج أعمالها إليهم مباشرة، كما تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل وطاقم التدقيق الداخلي وإعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

٢-٣-٣ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

يعمل المصرف على المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، سواء كانت هذه الحسابات للاستثمار المطلق أم للاستثمار المصيد وتتحقق هذه المحافظة من خلال التالي:

- الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها، من حيث:
 - مساواة أصحاب حسابات الاستثمار مع المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بحسابات استثماراتهم.
 - الإفصاح لأصحاب حسابات الاستثمار عن سياسات المصرف وممارساته فيما يتعلق بحسابات الاستثمار.
 - إن حق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم لا يعد تدخلا في إدارة المصرف لتلك الاستثمارات.
- على المصرف قبل فتح الحسابات الاستثمارية أن يعطي أصحاب الحسابات معلومات كافية عن حقوقهم التعاقدية وعن المخاطر المتعلقة بمنتجات حسابات الاستثمارات، بما في ذلك استثماراته الأساسية واستراتيجيات توزيع موارده وطريقة حساب الأرباح والخسائر على الاستثمارات.
- يكون المصرف مسؤولاً عن الخسائر الناتجة عن التعدي أو التقصير في تطبيق عقد الاستثمار.
- اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار احدى في الحساب التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة يستوفي المصرف بصفته مصاربا مشتركا النسبة المئوية حصة للمصارب، كما يكون له حق المشاركة في أرباح الاستثمار المشترك بنسبة ما يدخل من موارده الخاصة أو من الأموال التي هو مآدون في استعمالها بالعمم والغرم.

- يحتمل المصرف باعتبار مضافاً مشتركاً الحسائر الناتجة عن أي سبب موجب لتضمينه شرعاً بما في ذلك حالات التعدي والتفريط الناشئة عن تصرفات أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين وسائر العاملين في المصرف، ويعد في حكم التفريط الذي يسأل عنه المصرف أيضاً حالات التلاعب وإساءة الأمانة والتواطؤ مع الآخرين وما إلى ذلك من صور الخروخ عن حدود العمل الأمين في إدارة المصارف المشتركة التي يقوم بها المصرف
- تقوم هيئة الرقابة الشرعية المعنية حسب أحكام القانون بالتحقق من وجود السند المقري المؤيد لتحميل المصرف أي حسارة وافعة في نطاق عمليات الاستثمار المشترك.

٣-٤ حالة دراسية: حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية – حالة ماليزيا

من المهم في موضوع الحوكمة الاهتمام بتطوير ألياتها وأنظمة وتعليمات بنيتها الأساسية وذلك بحسب مستجدات الحال للوصول إلى استمرارية الحفاظ على سلامة وسمعة المؤسسات المالية الإسلامية وبدعم الاهتمام بتطوير البنية التحتية لحوكمة بالإضافة للبنية القانونية والتشريعية تكامل العناصر من أجل تحقيق حوكمة فعالة لمؤسسات ومن الدول الرائدة في هذا التطوير ماليزيا التي دعمت صناعة المال الإسلامي بالعديد من الوسائل ومن أهمها السياسة والقانون وتنطبق في هذه الحالة الدراسية لماليزيا وما يتعلق بتطور التعليمات والأنظمة المتعلقة بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية.^(١٨)

٣-٤-١ تطور تعليمات الحوكمة الشرعية في ماليزيا

في عام ٢٠٠٣ صدرت تعليمات ارشادية تتعلق بالإفصاح المالي في المصرف الإسلامية، تلا ذلك في عام ٢٠٠٤ إصدار تعليمات ارشادية لحوكمة المجالس الشرعية للمصارف الإسلامية واشتملت على تحديد مهمات ومسؤوليات المجالس الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وسمحت هذه التعليمات بشككين مجلس

شرعي للمؤسسة المالية، وبنت شروط التعيين وإعادة التعيين لأعضائه بموافقة إدارة المصرف، وحددت الحد الأدنى للأعضاء بثلاثة أعضاء محصنين ومعت تعيين الأعضاء الشرعيين في مؤسسة مالية إسلامية في مؤسسة شبيهة أخرى بما يضمن الاستقلالية والتزاهة وعدم تصارب المصالح

في عام ٢٠٠٧ صدرت تعليمات إرشادية معدله ومراجعة لحوكمة المصارف الإسلامية المرحصة وتصممت أن على أعضاء الهيئات الشرعية التأكد من أن جميع العمليات والمنتجات المصرفية متطابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبنت أيضا أن تأسس قسم مستقل للتدقيق الشرعي الداخلي يعد مطبياً لتحقيق لحوكمة؛ لكي تتطابق نطاق ومحرجات الرقابة والتدقيق الشرعي مع توجهات الرقابة الشرعية وسياساتها العامة في ماليزيا

في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وضعت ماليزيا خطة شاملة لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية واشتملت على نطاق وهيكل معدل للحوكمة الشرعية

أما ما بين الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ فقد صدر قانون الخدمات المالية الإسلامية ليتم بموجبه إلزام المؤسسات بقرارات الحوكمة بما لا يعرضها لمخاطر عدم الامتثال للقرارات الشرعية، وصدرت في ذات الفترة معايير شرعية للمرابحة والمصارفة والمشاركة، وصدرت تعليمات تنص على مفاهيم الإجارة والاستصناع ولتورق والوديعة.

وبالتالي فإن متابعة تطبيق التعليمات الخاصة بالحوكمة في ماليزيا تتم من خلال قوانين ملزمة وتعليمات إرشادية واضحة تتمثل في الآتي

أولا قانون البنك المركزي لعام ٢٠٠٩ وأهم ما ورد فيه ما يتعلق بالمجلس الاستشاري الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية ومهماته والجهات التي يتم الاحتكام إليها في حل لمرأ كالمحاكم المختصة والتحكيم والرامة قرارات هذه الجهات

ثانياً نطاق الحوكمة الشرعية ويهدف نطاق الحوكمة للهيئات الشرعية لتحديد لآراءات المتعلقة بذلك والتي يتم التأكد من خلالها على توافق العمليات المصرفية ولمنتجات مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها بالإضافة لتوفير تعليمات

إرشدية تفصيلية للمجالس الشرعية وكذلك الإدارة عن أعمالها ومهماتها، ويبرم تحديد العمليات المرتبطة بالمراجعة والتدقيق والمخاطر الشرعية وكذلك الأبحاث الشرعية

ثالثاً أهداف قانون الخدمات المالية الإسلامية تعزز أساسيات الرقابة والالتزام الشرعي بالنسبة للعمليات المصرفية في المصارف الإسلامية وتعزز فاعلية العقود والخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتكامل بين القانون والمبادئ التشريعية مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وكذلك التوعية بالأبعاد القانونية التي ترتبط بالتحقق من العمليات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها

أهم ما يميز حوكمة الهيئات الشرعية في ماليزيا:

تقع المؤسسات المالية تحت مظلة قانون البنوك الإسلامية لعام ١٩٨٣ وقانون التكافل لعام ١٩٨٤، وما تلا ذلك من تحديد رؤية البنك المركزي الماليزي فيما يتعلق بالهيئات الشرعية وطبيعة عملها ومهماتها والإدارة التنفيذية وواجباتها في تسهيل التحقق من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن جملة أمور 'حرى' وجود هيئة شرعية مركزية تابعة للبنك المركزي الماليزي من شأنه أن يحقق إضافة نوعية للرقابة على الهيئات الشرعية

- (١) دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العامة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي، ٢٠٠٩، ص ٢٩
- (٢) لخليفي رياض، أعمال الهيئة الشرعية، ورقه مقدمة للمؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية ٢٠٠٣، ص ٢٠
- (٣) معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية، ص ١٥
- (٤) معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، معيار الضبط، ص ٤
- (٥) د فداد العياشي، "الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، أهميتها، شروطها، طريقة عملها"، ورقة مقدمة للدورة التاسعة عشرة لمجمع لفقه الإسلامي، الإمارات، ص ٨، راجع أيضاً: أبو غدة، عبد الستار، قرارات وتوصيات ندوات لبركة للاقتصاد الإسلامي من البدوة الأولى حتى البدوة الثلاثين، ٢٠١٠، الطبعة الأولى، ص ١٤٣-١٤٤
- (٦) راجع ما يلي:
- أبو غدة عبد الستار، الأسس الفنية للرقابة الشرعية، حولية البركة، ٢٠٠٠، ص ٩ ويذكر لاحقاً (د. أبو غدة، الأسس الفنية للرقابة الشرعية)
- يوسف، حسن، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للمكر الإسلامي، ١٩٩٦ ويذكر لاحقاً (يوسف حسن، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية)
- عبد الحق، حميش، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ص ٣٣٢
- لقطار، محمد، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية دراسة شرعية تطبيقية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ١٣
- (٧) معي الدين، أحمد، الصوابط الشرعية لإنشاء البنوك، حولية البركة، مجموعة دله البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد الثالث، ٢٠٠١، ص ٢٣٧
- * الموارد هي الحوادث المستجدة التي تحتاج لحكم شرعي
- (٨) د. أبو غدة، الأسس الفنية للرقابة الشرعية، ص ١١

(٢) معيار الصبب الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية، ص ٦

(١٠) محي الدين، أحمد، الصوابب الشرعية لإنشاء البنوك، حوليه البركه، مجموعه دله
البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد الثالث، ٢٠٠١ ص ٥٠

(١١) الصلاحين، عبد المجيد، هينات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف
الإسلامية، بحث مقدم الى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، دبي، المؤتمر العلمي الربع
عشر، ص ٢٤

(١٢) الفري علي، استقلالية أعضاء الهيئات الشرعية، المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية،
ص ٤

(١٣) حسن، يوسف، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ص ٤٥

(١٤) أبو غدة، عبد السار، الصوابب الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية، مجلة
المعاملات الإسلامية، القاهرة، العدد الأول، ص ١١

(١٥) لأسر، حسين عبد المطلب، ورقة بعنوان (دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة
لشرعية وتطويرها) نوفمبر ٢٠١٤، راجع ايضا - بو ورقة شوقي، ورقة بعنوان
"الحوكمة في المصارف الإسلامية"، الجرائر، ٢٠٠٩

(١٦) مشعل عبد الباري، "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وألية العمل"،
المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية، مملكة البحرين، أكتوبر، ٢٠٠٤

(١٧) لتعليمات الواردة هي من جملة التعليمات التي وردت في تعليمات الحوكمة المنشورة
والصادرة عن بنك اسلامية في كل من الأردن والسودان المملكة العربية السعودية
وباكستان

راجع

1- [HTTP://WWW.JORDANISLAMICBANK.COM/2427DACC3EDD82C3F5ACEEFBB6C16D2EFC545EA3CF](http://www.jordanislamicbank.com/2427DACC3EDD82C3F5ACEEFBB6C16D2EFC545EA3CF)

2- [HTTP://WWW.SBP.ORG.PK/IBD/2015/C1-ANNEX.PDF](http://www.sbp.org.pk/IBD/2015/C1-ANNEX.PDF)

٣- تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودية منشور في موقع السوق
المالي راجع WWW.CMA.ORG.SA

(١٨) د مرجان محمد، ورقة بعنوان " الحوكمة الشرعية - النموذج المالي " مقدمة لمؤتمر الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية دروس من التجارب العالمية، ٢٠١٥ تنظيم بنك دولي والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، عمان الأردن

[٤] معايير الحوكمة للمؤسسات المالية

الإسلامية

١-٤ المؤسسات الدولية المعنية بتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية

يعد تكامل الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية تطوراً علمياً وتوسعاً يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية، فهذه المؤسسات تشكل بيئة داعمة للعمل الإسلامي، حيث تنظم وتضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ويكمن دورها الإيجابي في تعزيز الرقابة، والتدقيق، والدعم، وتحقيق التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية العالمية ومن أهم هذه المؤسسات:

١. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سابقاً - بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٩٠، في الجزائر وقد تم تسجيل الهيئة في ٢٧ آذار ١٩٩١. في دولة البحرين بصفتها هيئة عمالية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح

وتتصّلح الهيئة بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية، والمراجعة ولصبط، وأخلاقيات العمل، والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة، ولصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم كما سظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج مراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع أداء الموارد البشرية العامة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة لدى مؤسساتها^(١).

٢. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو مؤسسة دولية غير هادفة للربح، أسسها المصرف الإسلامي للتنمية والعديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى. وقد صدر بشأن تأسيسه مرسوم أميري في مملكة البحرين بتاريخ ١٢ أيار ٢٠٠١ وعلى الرغم من إنشاء المجلس عام ٢٠٠١ إلا أن السعي لتأسيسه بدأ في تموز ١٩٩٩، حيث تم اعتماد النظام الأساسي للمجلس العام في مفر المصرف الإسلامي للتنمية بتاريخ ١٠ تموز ١٩٩٩ ويضم المجلس عددًا كبيرًا من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية المسجلة في مختلف دول العالم والحاصلة لرقابة البنوك المركزية ويقع المركز الرئيسي للمجلس العام في مملكة البحرين وقد تم اختيار مملكة البحرين لاستضافة المجلس العام من قبل المؤسسين لها من مكانة مرموقة في الوسط المالي، وما تمثله من مركز رئيسي للمال في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط^(٢)

٣. مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في العاصمة المالية كوالالمبور، وتأسس في عام ٢٠٠٣ وهو هيئة دولية، تصع معايير لتطوير وتعريب صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تصم بصحة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتأمين الكفلي

وتتبع المعايير التي بعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية إجراءات مفصلة تم وصفها في وثيقة "الإرشادات والإجراءات لإعداد المعايير والمبادئ الإرشادية"، والتي تشمل، من بين أشياء أخرى إصدار مسودة مشروع، وعقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة عقد جلسات استماع وبعد المجلس أبحاثاً تتعلق بهذه الصناعة، حيث يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة ويروج المجلس لتطوير صناعة خدمات مالية إسلامية مبنية وشفافة من خلال تقديم معايير جديدة، أو تكيف معايير دولية حالية ليطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويوصي بتبنيها^(٣).

٤. مركز إدارة المسئولة المالية – البحرين

هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست عام ٢٠٠٢، وحصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي تملك هذه الشركة بالتساوي كل من المصرف الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وبنك التمويل الكويتي، وبنك البحرين الإسلامي. وبنك دبي الإسلامي، وتهدف إلى مساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في توظيف أموالها بطرق شرعية مأمونة، ومساعدة الدول والحكومات الإسلامية في الاستعانة من أصولها المالية بدلا من الافراض الخارجي المرهق لمواطنيها، وتحقيق التنسيق والتعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى توظيف أموال الدول والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في مشروعات نافعة تسهم في تمويل خطط التنمية في الدول الإسلامية، واستقطاب الأموال المستثمرة في لمبيعات دولية التي لا توجد عليها رقابة شرعية دقيقة لتحقيق الأمن المستود في استثمار المدحرات في مناطق جمعها لتعود بالخير والرفاد على أهلها^٢

٥. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة الإسلامية الدولية) هي وكالة لتصنيف الوحيدة التي أنشئت بهدف ترويض الأسواق المالية والقطاع المصرفي في دول ذات الأغلبية المسلمة. سلسلة من التصنيفات التي تشمل مجموعة كاملة من أدوات رأس المال خاصة المنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى تعزيز مستوى الحرة التحليلية في تلك الأسواق.

كما تساعد الوكالة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها و طرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الشركة، خصوصاً مع المصارف الأجنبية، كما أنها تصمي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وتمكنها من تقسيم حجم المخاطر التي تواجهها. مؤكداً أن التصنيف الذي تصدره هذه الوكالة سيكون معتمد على المستوى الدولي^(٥).

ويقوم نظام الوكالة للتصنيف المكامل بالتعرف على الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية، وأحدها بعين الاعتبار، بطريقة تعزز مفهوم الجودة، وهو الهدف الرئيسي للوكالة وهذا يؤدي إلى تسهيل وتعميق الأسواق الرأسمالية في البلدان التي ترغب الوكالة بخدمتها

ويقوم الوكالة بطلب الحصول على الاعتراف والاعتماد من قبل أصحاب القرار فقد حصلت على الاعتماد من بنك البحرين المركزي كمعهد لتقييم الاعتماد الخارجي (ECAI)

ونسبب طبيعة أنشطتها، يريد وجود وكالة للتصنيف شفافية السوق من خلال ترويج الإفصاح، ومعرفة المعايير في الأسواق المالية الأخرى كما يعزز وجودها عملية اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق تثقيف المستثمرين بكيفية تطبيق المعايير، وطرق التصنيف المطبقة في أماكن أخرى.

وقد باشرت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف عملياتها في تموز ٢٠٠٥، بهدف تأمين تطوير الأسواق المالية المحلية والإقليمية عن طريق متابعة الاستثمار السلي، أو مخاطر التمويل، وتقييم محفظة المخاطر بكل أدواتها وبعد التصنيف جراً مهماً من عملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين في المؤسسات^٦

٦. السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين، لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية. ووقعت البحرين، اتفاقية عام ٢٠٠١، مع كل من ماليزيا وإندونيسيا والسودان وبنك التنمية الإسلامي لإنشاء هذه السوق.

وتعنى السوق المالية الإسلامية الدولية بوضع معايير الصناعة التابعة لخدمات المالية الإسلامية، وخاصة في قطاع رأس المال الإسلامي وتركيزها الأساسي هو وضع معايير للمسحبات المالية الإسلامية وتوثيقها، والعمليات المرتبطة بها على المستوى الدولي

ونسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى أن تكون لاعباً فعالاً في تطوير سوق رأس المال، وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية منها^(٧)

٧. المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم هو مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية متخصصة في فص كافة النزاعات المالية أو التجارية التي تنشأ بين المؤسسات المالية أو التجارية، والتي تختار تطبيق الشريعة الإسلامية في فص نزاعاتها، فهو لبنة أساسية في البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية

وقد تأسس المركز في عام ٢٠٠٧. بتصاهر جهود كل من المصرف الإسلامي للسمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بصممها دولة المقر ويقدم المركز عدة خدمات قانونية وشرعية^(٨)

ومن خلال استعراض تخصصات المؤسسات السابقة الذكر، أن هناك جهوداً كبيرة بذلت لإنشاء مؤسسات دولية تُعنى بتنظيم العمل المالي الإسلامي بأعلى معايير المهية مع ذلك، هناك بعض الملاحظات التي تم استنتاجها ومنها

المؤسسات السابقة تتركز في مملكة البحرين وغالباً ما يكتنف التركز في منطقة معينة بعض المخاطر، لذلك فإسنا نصبح وعلى عرار المؤسسات الدولية لآخرى الهامة في العالم أن يكون لها مكاتب ارتباط في دول أخرى، وأن يتم الاحتفاظ بمعلومات هذه المؤسسات في بؤك خاصة للمعلومات يتم التأمين عليها، ولما لهذه الخطوة من أهمية فإسنا بأمل القيام بها بالسرعة الممكنة خاصة مع الظروف المحيطة والتي ترفع من نسبة مخاطر المعلومات

٤-٢ المعايير الدولية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

حرصت العديد من المؤسسات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة، لسطيم عملها وذلك ساج الوعي بأهمية الحوكمة في المؤسسات المالية بالعموم، وفيما

بلي أهم الأطر العامة التي حرصت المنظمات الدولية على تحديثها كتنود أساسية لإبراز التزام المؤسسات بالحوكمة

١. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والسميه (ومقرها باريس) المعايير التي تعبر التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩، ثم أصدرت تعديلاً لها عام ٢٠٠٤ ومن هذه المعايير^(١):

- حفظ حقوق المساهمين مثل:
 - نقل أو تحويل ملكية الأسهم
 - تأمين تسجيل الملكية
 - الحق في اختيار وانتخاب مجلس الإدارة.
 - الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية
 - الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالمنعيرت الأساسية في الشركة
 - حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة
 - حق التصويت ووعيهم بالتكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.
- المساواة والمعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين، أي المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا من صغار المساهمين، أو المساهمين الأجانب. بالإضافة إلى حقهم في الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم، وكذلك الاطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات
- تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم
- تطبيق الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة، بما في ذلك الوصف المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.

- تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة، وأسلوب اختيارهم ومهامهم، ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة

٢. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

تبت لجنة بازل معايير منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة وأصدرت وثيقه في عام ١٩٩٩ حول "تقرير الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المبادئ، من أهمها^(١):

- الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة، ومنها تصارب المصالح والإقراض بشروط ميسرة^(٢)
- يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وقيم ومعايير العمل أحياناً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين
- وضع ميثاق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين الشركات
- وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها
- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس
- يجب على مجلس الإدارة أن يصنع هيكل إدارياً لتوصيخ المسؤوليات والمحاسبة في المؤسسة.
- ضمان تأهيل أعضاء مجلس الإدارة وأن يكون لهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة.

- يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المؤسسة، وكذلك عن صياغة استراتيجية العمل، وسياسة المخاطر
- تجنب تصارب المصالح وأن ينأى أعضاء مجلس الإدارة بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه
- إعادة هيكلة المجلس بما يشجع على ريادة الكفاءة، وينضم واحبب المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة المؤسسة

- إيجاد نظم يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وبحسب على مجلس الإدارة والإدارة العليا التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة، وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية، ومن الملائم قيام لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- إيجاد صيغ واليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات
- تأسيس لجان متخصصة لإيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين، سواء كانت الحوافز مادية أو ترقية أو إدارة بما تتناسب مع ثقافة وأهداف المؤسسة
- ضمان توفير وتدقيق المعلومات المناسبة بشفافية، والإفصاح العام عن هيكل ملكية المؤسسة وأهدافها الانصباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وفي التقارير الدورية والسنوية

٣. معايير مؤسسة التمويل الدولية

في عام ٢٠٠٣ وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي^(١٢):

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد
- اسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محلياً
- القيادة الجيدة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد فرض نموها المتسارع الحاجة إلى تنظيم عملها حماية للصناعة المالية الإسلامية فصدرت معايير وصوابط شرعية

ومحاسبية بالإضافة إلى المعايير السابقة، لصبط عملها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية

وقد أسهمت المعايير الشرعية والمحاسبية في إضافة مرتين رئيسيتين إلى الصيرفة الإسلامية هما^(١٣):

- توحيد مرجعية العمل المالي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي
- تسميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التسميط بمعنى التقارب أو التطبيق يلغي الصارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء النوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد؛ وإنما يتصور أن ينصم المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي

وقد كان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في إصدار مجموعة من المعايير التي تنظم أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتصبط إيفاء سيرها ليكون متوافقاً مع أحكام الشريعة السمحة، ومن أجل توحيد الفتاوى الشرعية في الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية فأصدرت الهيئة مجموعة من المعايير وتم اعتماد ٨٨ معياراً حتى عام ٢٠١٥، موزعة على النحو التالي^(١٤):

ثمان وأربعون معياراً شرعياً، تتناول المتطلبات الشرعية الواجب تحقيقها في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وهي نحدد صيغة وشكل المنتجات وخدمات المالية الإسلامية المقبولة عالمياً، وبالتالي تشكل الأساس الذي تقوم عليه لهندسة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ست وعشرين معياراً محاسبياً تقدم دليلاً إرشادياً حول عرض الحسابات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية والمعالجة المحاسبية لمجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، وخمسة معايير مرجعة تقدم دليلاً إرشادياً حول المراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية

وكذلك سبعة معايير في الحوكمة، تركز على الالتزام الشرعي والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ميثاقان لأخلاقيات العمل لعامين في المؤسسات المالية الإسلامية، ومنهم المحاسبين والمدققين^(١٥)

وقد تم تأسيس هيئة للتصنيف ليتم من خلالها تصنيف المصارف الإسلامية ومجمل المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال ابتكار سلم تصنيفي ذي درجات ومراتب محددة وفق معايير عالمية دولية متمق عليها، ويتم التأكد من مدى توافق أنشطته المؤسسة المالية المحددة مع الدرجة التي احتلتها وفق تلك المعايير وهذا يشكل حافزاً للمؤسسات المالية الإسلامية كي تصيطن أنشطتها وممارساتها كي تكون متوافقة مع أحكام الشريعة، للوصول إلى ما تطمح إليه في التصنيف العالمي ولكن المؤسسة لا زالت غير فاعلة كما يجب لعاية إعداد هذه الدراسة

وبعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، من أبرز المؤسسات التي حققت نوعاً من السبق في إصدار معايير ومبادئ للحوكمة، حيث تبني المجلس مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية، ووثيقة لجنة برل حول "تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية"، وبني عليهما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن نلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تجاه أصحاب المصالح

فأصدر المجلس مجموعة من المعايير الإشرافية على مستوى العلاقات والوظائف في المصارف الإسلامية. وهذه المعايير هي^(١٦):

- المبادئ الإرشادية لنظام الضوابط الشرعية
- المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات
- معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق
- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر
- المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة برامج الاستثمار الجماعي.

وأصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معياراً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٦، تحب ما يسمى بـ "المبادئ الإرشادية لصوبط إدارة المؤسسات التي تقصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية وصاديق الاستثمار الإسلامية" وقد أرم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تؤكد التزامها بصوبط هذه المبادئ الإرشادية، أو تعطي شرح واضحاً لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ.

وفيما يلي عرض للمبادئ الإرشادية التي جاءت في هذا المعيار^(١٨)

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تصع صوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر صوابط الإدارة، والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح
- ويقصد بعناصر صوابط الإدارة كل من: (مجلس الإدارة واللجان الميثقة عنه، والإدارة التنفيذية، وهيئة الرقابة الشرعية، ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير صوابط إدارة مؤسسات متعارف عليها دولياً، مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بارل للإشراف المصرفي كدلت يجب أن تلتزم بالتعاميم والتوجيهات مارية المفعول الصادرة عن السلطات الإشرافية. كما يجب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من أن أعداد تقارير معوماتها المالية وعبر المالية يستوفي المتطلبات التي نص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً، ويكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية
- يجب على مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تشكيل لجنة مراجعة تتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يجارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين

يكون حائرين على خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم المالية والمستندات المالية

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحمل مسؤولية الأمانة تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بصفتها مصاربا في أموالهم، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سيمية تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (أحذين في الحساب التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفناوى ولمراقبة الالتزام بالشرعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها وبشاطاتها
- يطر تنوع الآراء الشرعية من الحصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشرعة
- يجب مواصلة إصدار وتشجيع مبادرات التنسيق بين الفناوى الشرعية حيث أن هذا لقطاع حصوصا والأمة عموما يستفيدان من المهم المشترك والتعاون بين علماء الشرعة
- يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشرعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشرعة للمؤسسة. ويجب على المؤسسة اطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ

- يجب أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية حول مدى تطبيقها أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية لمركبة و الإفصاح عن سبب عدم الالتزام
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والاساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب ويطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيعها واستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب لاستثمار والإعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة

ومن أهم ما يميز هذه المؤسسات تكوين هيئات للفتوى والرقابة الشرعية، فالرقابة على الأنشطة والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية من أهم وظائف وصلاحيات تلك الهيئات.

أما بالنسبة للتأمين التكافلي فقد قصت الحاجة لإصدار معايير تنظم عمل مؤسسات التأمين التكافلي، وذلك^(٢٦) لتوفير مؤشرات يستخدمها مشرفو التكافل في تكبيف الأنظمة الرقابية وتحسينها، أو لإنشاء مؤشرات جديدة وبالإضافة إلى أن هذه المعايير، تتناول المسائل الرقابية مثل إدارة المخاطر، والاستقرار المالي لصناعة التكافل وتوفير مستويات مناسبة لحماية المتعامل فيما يتعلق بكل من المخاطر، والاستقرار المالي لصناعة التكافل وكذلك التطوير المنتظم لصناعة التأمين التكافلي فيما يتعلق بمادح التشغيل والعمل المقبول، وتصميم منتجات التأمين التكافلي وتسويقها

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معياراً شرعياً رقم (٢٦) معيار التأمين الإسلامي، يهدف إلى بيان الأحكام الشرعية للتأمين

الإسلامي، وخصائصه، وأركانه، ومبادئه، وأنواعه، ووضع الصوابط التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية

وَصَدَرَ مَجْلِسُ الْحَدَمَاتِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَعْيَارًا لِلتَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ فِي دَيْسَمَرِ ٢٠٠٩، تَحْتَ مَا يُسَمَّى بـ "الْمَبَادِئُ الْإِرْشَادِيَّةُ لَصَوَابِطِ التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ" وَفَدَّ أَلْرَمُ هَدِّ الْمَعْيَارِ الْمَوْسَّسَاتِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِمَّا أَنْ يُوَكِّدَ التَّرَامِيهَا بِبُصُوصِ هَدِّ الْمَبَادِئِ الْإِرْشَادِيَّةِ، أَوْ نَعْطِي شَرْحًا وَاصِحًا لِأَصْحَابِ الْمَصَالِحِ عَنِ أَسْبَابِ عَدَمِ التَّرَامِيهِ بِهَذِهِ الْمَبَادِئِ وَتَنْطَبِقُ هَذِهِ الْمَبَادِئُ عَلَى جَمِيعِ مَوْسَّسَاتِ التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ، وَبِالرَّعْمِ مِنَ التَّفْصِيلِ الْوَاصِحِ فِي عَرْضِ الْمَبَادِئِ وَالْمُمَارَسَاتِ الْفَصْلِيِّ الْمَوْصِي بِهَا إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ يَبْقَى اخْتِيَارِيًّا بِالنَّسْبَةِ لِلْجِهَاتِ الْإِشْرَافِيَّةِ وَالرَّقَابِيَّةِ لِإِفْرَارِ الرَّامِيَةِ هَذِهِ الْمَعَايِرِ

وَهِيْمَا يَلِي عَرْضَ الْمَبَادِئِ الْإِرْشَادِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي هَذَا الْمَعْيَارِ، وَالْمُمَارَسَاتِ الْفَصْلِيِّ الْمَوْصِي بِهَا (٢).

لِجَرَاءِ الْأَوَّلِ تَعْرِيرَ الْمُمَارَسَاتِ الْمَلَانِمَةِ لِلصَوَابِطِ الْجَيِّدَةِ كَمَا نَصَّصَهَا أَوْ نَوْصِي بِهَا مَعَايِيرَ الصَوَابِطِ الْمَعْتَرَفِ بِهَا دَوْلِيًّا لِشَرَكَاتِ التَّأْمِينِ مَعَ تَنَاوُلِ خُصُوصِيَّاتِ مَوْسَّسَاتِ التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ.

المبدأ ١-١ :

يَجِبُ أَنْ تَضَعُ مَوْسَّسَاتُ التَّكَافُلِ فِي التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ الَّتِي تَدِيرُهُ صَوَابِطُ شَامِلَةٌ مَنَاسِبَةٌ لِمَادِحِ أَعْمَالِهَا فِي التَّكَافُلِ، حَيْثُ تَكُونُ اسْتِقْلَالِيَّةً وَبَرَاهَةً كُلِّ عَصْرِ مِنْ عِبَاصِرِ الصَوَابِطِ مَعْرِفَةً وَمُصَابَهَةً حَيِّدًا، كَمَا يَجِبُ أَنْ تُحَدِّدَ بَوْضُوحَ آيَاتِ الْمُرَاقَبَةِ الذَّائِلَةِ وَإِدَارَةِ تَعَارُضِ الْمَصَالِحِ

الممارسات الفصلية الموصى بها:

- بِيَمَّا لَا يَكُونُ وَاقْعِيًّا وَلَا عَمَلِيًّا تَقْبِيدُ السُّلْطَاتِ الْقَدِيرَةِ لِمَوْسَّسَاتِ التَّكَافُلِ بِقَصْدِ التَّخَلُّصِ مِنْ كُلِّ حَالَاتِ تَعَارُضِ الْمَصَالِحِ، فَهِيَكَ مَرْرَابٌ قَوِيَّةٌ لِلدَّعْوَةِ إِلَى وَضْعِ هِيََاكِلٍ وَاحِرَاءَاتٍ لِلصَوَابِطِ الْمَنَاسِبَةِ وَبِالتَّالِيِ يَجِبُ عَلَى مَوْسَّسَاتِ التَّكَافُلِ أَنْ تَنْشِئَ أُطَارًا لِلصَوَابِطِ الشَّامِلَةِ فِي التَّأْمِينِ التَّكَافُلِيِّ الَّتِي تَدِيرُهُ بِحَيْثُ يَكُونُ مَصْمُومًا لِنَعْطِيَّةِ السُّلْطَاتِ الْمَنَاسِبَةِ لِلْقِيَامِ بِالإِشْرَافِ وَالْمُرَاقَبَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ

لصندوق المخاطر للمشاركين وصندوق الاستثمار للمشاركين، وعلى وجه الخصوص آلية المحصن والمطابقة للأكد من التزام مؤسسات الكافل بحماية مصالح المشتركين ومصالح المستفيدين

- يجب على مؤسسات الكافل التأكد من أن الصوابط التي تطبقها في مؤسسة التكافل التي تديرها متفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، ويجب أن تلتزم مؤسسات التكافل بجميع توجيهات الصوابط التي تصدرها سلطاتها الإشرافية
- في إطار ضوابط الكافل، يجب على مؤسسات التأمين الكافي أن تحدد وتوثق
 - القواعد والمسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية لكل عنصر من عناصر الصوابط ويشمل ذلك مجلس الإدارة واللجان المنتخبة منه، والإدارة ومهام الصوابط الشرعية وكذلك المدققون الداخليون والخارجيون.
 - آليات المتابعة وتناول حقوق كل أصحاب المصالح والمتابعة مستويات رفع التقارير والمسؤولية تجاه الغير لكل عنصر من عناصر الصوابط
 - آلية الالتزام بأنشطة العمل الكافي والاستثمار وفقاً للأطر القابلية والرقابية المطبقة في دولها

المبدأ ٢١

يجب أن تعتمد مؤسسات التكافل ميثاق الأخلاق والسلوك المناسب الذي يلتزم به العاملون في المؤسسة على كل المستويات

الممارسات الفضلى الموصى بها:

- يجب على مؤسسات التكافل أن تصنع ميثاق الأخلاق وسلوكيات العمل المناسبة التي تتطلب من مسؤولي ووكلاء مؤسسات الكافل أن وجدوا - الالتزام بأعلى معايير النزاهة والأمانة والعدل
- كما وجد مسؤول بمؤسسة الكافل نفسه في حالة تعارض مصالح، يجب عليه أن يصرح بذلك التعارض كتابياً إلى رئسـه المباشر ويجب عليه التـنـجـي عن أي مركز اتحاد قرار أو مركز نفوذ ذي علاقة بالحالة ويجب على مسؤولي

الجزء الثاني: اتباع أسلوب متوازن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كل أصحاب المصالح ويطالب بالمعاملة العادلة لهم.

المبدأ ١-٢

يجب أن يكون لدى مؤسسات التكافل هيكل صوابط مناسب يمثل حقوق ومصالح المشتركين في التكافل.

الممارسات الفضلى الموصى بها:

- يجب على مجلس الإدارة أن يكون الجهة التي توضع إطار الصوابط والتي تشرف على تنفيذها كما أن مجلس الإدارة هو المسؤول تجاه الغير عن أداء مؤسسة التكافل وسلوكها فيما يتعلق بعمليات مؤسسة التكافل وكذلك حماية مصلحة أصحاب المصالح
- يجب على كل مؤسسة تأمين تكافلي تعين خبير اكتواري تعطي له صلاحيات مباشرة لتقديم تقاريره الى مجلس الإدارة في حين يعمل عن قرب مع الإدارة بصفتها الأخصائي المعترف به والمختبر في تقييم وتحليل المخاطر التي تواجه أعمال التكافل وصندوق التكافل وعليه، يجب على الخبير الاكتواري أن يتخذ المبادرات المناسبة في مجال تحديد ومراقبة مخاطر صندوق التكافل، والقيام بتحقيق اكتواري لحاضر ومستقبل مطلوبات صندوق التكافل بهدف تحديد قدرته المالية على السداد طبقا للطرق الاكتوارية والمحاسبية المعترف بها بالإضافة الى تقدير الاحتياجات المالية لصندوق التكافل وتقدير مستوى مساهمات التكافل التي ستفرص على مشتركى التكافل مع أحد طبيعة لزمات التكافل بعين الاعتبار كذلك تقدير قيم موجودات صندوق التكافل عند الضرورة لتحديد كفايتها لمواجهة مطلوبات الصندوق.
- على الرغم من عدم وجود ما يمنع بأن يكون الخبير الاكتواري موظفا في مؤسسة التأمين الكافلي أو طرفا خارجيا، فإنه يجب على المؤسسة مراقبة مقدم الخدمات الاكتوارية الخارجي بما في ذلك متابعة ومراجعة أدائه سوء كان الامتداد الخارجي كليا ام جزئيا

- من غير المناسب إعطاء الحبر الاكوارى الخارجى مسؤولية التعامل مع حالات تعارض المصالح المحتملة بين حملة أسهم مؤسسة التكافل والمشاركين فيها، حيث أن هذا يعود أساسا الى دور الصوابط لذلك يُوصى بأن يعين مجلس الادارة لجنة صوابط تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل لتتسق ودمج عملية تطبيق إطار سياسة الصوابط
- يجب أن تشمل أهداف لجنة الصوابط إنشاء سياسات واجراءات صوابط الإدارة الفعالة التي يمكن تطبيقها على التأمين التكافلي وتوصية مجلس لإدارة بها واقتراح هيكل واجراءات الصوابط الإضافية التي يمكن تطبيقها على التكافل وعرضها لمجلس الإدارة ثم مراجعة وتقييم فعاليتها كذلك مراقبة الإدارة المالية للتكافل وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وتوزيع الفائض التكافلي و/أو أرباح الاستثمار بالإضافة الى توريد مجلس الإدارة بالتقرير والتوصيات المبينة على استنتاجات لجنة الصوابط لدى ممارستها لوظائفها.
- يجب أن يكمل دور لجنة الصوابط أدوار لجان مجلس الإدارة الأخرى في بعض وظائف الصوابط، مع اعتبار أن اللجان الأخرى لديها مهام دقيقة جدا ولها متطلباتها
- الهدف الأساسي للجنة الصوابط هو ايجاد التوازن المناسب عند تناول اهتمامات كل أصحاب المصالح مع إعطاء اهتمام خاص لمصلحة المشتركين في التكافل الذين هم في الوقت الحاضر يعانون من تمثيل دون المستوى المطلوب ومحدودية قدرتهم على الوصول بصفة مناسبة الى المعلومات ويجب على مجلس الإدارة دعم لجنة الصوابط بكل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ وظيفتها نظرا لدورها الرئيس.
- يجب على لجنة الصوابط القيام بشكل منتظم بتحليل شامل لكشف واجتباب أي حالات تعارض المصالح في سير عمليات وإدارة صندوق التكافل

يجب أن تتبنى مؤسسات التكافل إجراءات مناسبة للإفصاحات توفر للمشاركين في التكافل إمكانية الوصول العادل إلى المعلومات الجوهرية ذات العلاقة

الممارسات المصلى الموصى بها:

- يجب على مؤسسات التكافل أن تتبنى معايير وممارسات دولية في المحاسبة والتدقيق والإفصاح المالي تسمح بتصوير عادل وموضوعي لمركزها المالي ونتائج أعمالها وتتيح كذلك المقارنة بين نتائج فرد معينة وفرد أخرى
- يجب على مؤسسات التكافل أن تصح عن المعلومات المتعلقة بمركزها المالي والمخاطر التي تواجهها في تقاريرها السنوية بهدف إعطاء أصحاب المصالح صورة صحيحة عن الأنشطة التجارية لمؤسسات وشركات التكافل ومركزها المالي
- يجب على مؤسسات التكافل توفير معلومات نوعية وكمية كافية تتعلق بالتكافل لمساعدة المشاركين في التكافل على فهم طبيعة التعرض المادي للمخاطر وكيف تتم إدارتها وتأثيرها المحتمل.
- يجب على مؤسسات التكافل أن توفر معلومات حول أداء الاستثمار في التأمين التكافلي مثل العوائد على الموجودات، ومكونات هذه العوائد حسبما يتطلبه الأمر

الجزء الثالث: دوافع الحصول على إطار احترازي أشمل للتكافل

- يجب على مؤسسات التكافل أن تضمن أن لديها الآليات الملائمة لمواجهة القدرة على السداد بصورة فعالة
- يجب على مؤسسات التكافل أن تعتمد وتعمل استراتيجية استثمار معقولة، وأن تدير بشكل احترازي موجودات ومطلوبات التكافل.

٣-٤ تقييم المعايير في ظل المعايير الدولية العامة للحوكمة

بحسب ما جاء في معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعايير لجنة بازل، فإن جميع ما ذكر في الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالصبط

لعمل المؤسسات المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يدور حول حصر المعايير اللازمة لتعريف الحوكمة في هذه المؤسسات امتداداً لما جاء في المعايير الدولية للمؤسسات المالية لتفديدية، لكن الأمر لم يتعلق بالتفاصيل الدقيقة المرتبطة بالتطبيق وأيضا بعمية ضبط لتطبيق

لذلك فانه من الأهمية بمكان إبراز الدور الرقابي للجهات الرقابية والإشرافية في الدول وبعد المصرف المركزي المالي نموذجاً في تحقيق هذه العاية، حيث قم بإحكام الرقابة على الممارسات والتطبيقات ولم يكتف بمحدد وضع الأنظمة والتعيمات إذ أتبع هذه التعليمات بلاتحة عقوبات محددة لكل معالمة لها

وكذلك فيما يتعلق بشركات التكافل فقد أعملت هيئات التأمين - أو الجهات الإشرافية والرقابية على التأمين بحسب الجهة التي تمثلها في كل دولة على حدة هذا النوع من الرقابة الصعية واكتمت بنشر كتيبات وأدلة لحوكمة على موقعها دون الأحد بأساليب متكاملة لصمان تطبيق فعلي للحوكمة في هذه المؤسسات. ولتعريف مفهوم الحوكمة والشفافة في هذه المؤسسات فانه من الضروري إيجاد هيئة تمثل حملة الوثائق الذين يعدون في التأمين التكاهلي مساهمين في العنم والعزم، والذي يعد وعودها من الاحتمالات الجوهرية للتأمين التكاهلي عن التأمين التفيددي. فبدون هذه الهيئة لن يوجد من يسأل شركات التأمين عن البقصير إن حدث فعلاً في حقوق حملة الوثائق.

- (١) www.aaofii.com
- (٢) www.cibafi.org
- (٣) www.ifsb.org
- (٤) صحيفة الوسط البحرينية العدد ٢٥٦ (الثلاثاء ٢ مايو ٢٠٠٣م الموافق ١٨ ربيع الأول ١٤٢٤هـ)
- (٥) د قطيعي سامر، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، ٢٠٠٦
- (٦) www.irating.com
- (٧) www.iiim.net
- (٨) www.iiira.com
- (٩) البلتاجي، محمد، مقال بعنوان "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، حريدة الاقتصادية، ٢/٧، ١٤٢٨، ويذكر لاحقاً (د البلتاجي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية) (١٠) راجع المراجع التالية:
يوسف محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة الخاصة لمط تطبيقها في مصر، ٢٠٠٧ ويذكر لاحقاً (يوسف محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها)
تقرير صادر عن لجنة بارل حول تحرير الحوكمة في المصارف (Enhancing corporate governance for banking organization)، ٢٠٠٦.
- (١١) البلتاجي، محمد، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية مقال منشور
- (١٢) يوسف محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها
- (١٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر السادس للهيئات التشريعية، "العضود النمطية للأدوات المالية الإسلامية. أما ان الألوان"، ممكة البحرين، ١٤ - ١٥ يناير ٢٠٠٧.
- (١٤) www.aaofii.com
- (١٥) <http://www.aaofii.com/ar/news/aaofii-tr-joint-pr.html>
- (١٦) الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية، الرياض ١٧ - ١٨ نيسان ٢٠٠٧

(١٧) د مشعل عبد الباري، برنامج حوكمة المصارف الإسلامية، دمشق، كانون الثاني، ٢٠١٠.

(١٨) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لصوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية الإسلامية، ٢٠٠٦، ص ٦ - ١٠.

(١٩) معيار المبادئ الإرشادية لصوابط التأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية في ماليزيا، ٢٠٠٩.

(٢٠) مجلس لخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لصوابط التأمين التكافلي، ٢٠٠٩ ص: ١١-٤٣.

[٥] حالات دراسية وتحليل الاستبيان

١-٥ حالة المملكة العربية السعودية وحالة الأردن

١-١-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية

يعمل في المملكة اثني عشرة بنكاً محلياً مرحصاً منها أربعة بنوك إسلامية هي بنك الراجحي والبلاد والإتماء وبنك الجزيرة، وهناك اثني عشرة بنكاً مرحصاً كمفروع لبنوك أجنبية^(١)

وتقع مسؤولية سلامة النظام المصرفي وفعاليتته والرقابة على أدائه على عاتق مؤسسة النقد العربي السعودي وتم إنشاء إدارة عامة للرقابة على البنوك ضمن مؤسسة النقد وتعمل هذه المؤسسة على الرقابة على قطاع التأمين في المملكة وقد أصدرت تعليمات ذات علاقة بالحوكمة بالرغم من عدم وجود لائحة أو تعليمات خاصة بحوكمة قطاع التأمين على وجه الخصوص، ومن هذه التعليمات واللوائح لائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين واللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

وهدفت اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى ما يلي:

- حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين.
- تشجيع المنافسة العادلة والمعاملة وتوفير خدمات التأمين بأسعار وتعطيات منافسة
- توطيد استقرار سوق التأمين.
- تطوير قطاع التأمين

ولتحقيق ذلك فقد أسهبت هذه التعليمات بلوائح استرشادية وعقوبات جرائية تقع على كل من يخالف بنودها

٢١٥ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية

صدرت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية عن مجلس هيئة السوق المالية في عام ٢٠٠٦، وصدرت أيضاً المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية وكان آخر تحديث لها في مارس ٢٠١٤^(٢) وتضمنت المبادئ الرئيسية للحوكمة ستة مبادئ هي:

١. مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة
٢. تكوين مجلس الإدارة وتعيينه
٣. مسؤوليات مجلس الإدارة
٤. السجان المبنقة عن المجلس
٥. حقوق المساهمين
٦. الإفصاح والشفافية.

ونطرفت المبادئ للإرشادات والتعليمات بهذا الخصوص، والتي تعد استكمالاً للمدركة الإرشادية بشأن صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة لبيوك العاملة في المملكة وكذلك التعاميم ذات الخصوص مثل "متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاصة لإشراف مؤسسة لنقد السعودي"، وما يميز هذه المبادئ هو ذكر تفاصيل متعلقة بصفات أعضاء مجلس الإدارة، ومنها الصدق والنولاء، والاهتمام والأمانة والأفعال التي تؤكد ما سبق

لا أنه وعلى الرغم من أهمية هذه المبادئ والتفصيلات الواردة فيها، والإشارة إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية كهيئة دولية مهمة أصدرت تعليمات إرشادية لمبادئ الحوكمة، إلا أن نص المبادئ لم يرد فيه ذكر لخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية، وضرورة حوكمة الهيئات الشرعية التي تعد أهم خصوصية لها، خاصة وأن العمل المسند اليها من حيث الرقابة الشرعية له أهمية كبيرة في تحقيق أهداف الحوكمة، ويحتاج بذاته إلى صبط من جهات متعددة

٣١٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية

بدأ التمويل الإسلامي بتأسيس المصرف الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨ برأس مال بلغ ٢ مليون دينار ليصل رأسماله الآن إلى (١٢٥) مليون دينار أردني (أي حوالي ١٧٦,٥ مليون دولار أمريكي) وقد منح المصرف المركزي الأردني منح تراخيص للبنوك التقليدية بما سمح بمنح التراخيص للبنوك الإسلامية ليصبح عددها في نهاية عام ٢٠١٤ أربعة بنوك إسلامية عاملة وهي المصرف الإسلامي الأردني، والمصرف العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي و فرع لبنك أحيبي وهو بنك الراجحي، ولا شك أن البوافد الإسلامية غير مسموح بها في الأردن بحكم القانون، وبدأ سوق لتكافل يلقي رواجاً حيث تم تأسيس ثلاث شركات تأمين تكافلي أقدمها شركة التأمين الإسلامية التي تأسست عام ١٩٩٦ ثم البركة للتأمين التكافلي ثم الأولى للتأمين

وعلى الرغم من ضعف انتشار ثقافة التمويل الإسلامي كضرورة حصرية مدحة في وقتنا الحالي وخاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة إلا أن الخطوات المتسارعة في إنشاء وتأسيس المؤسسات النموبلية التي تنبئ الفكر المالي الإسلامي بدأت تأخذ حصة من السوق ولكنها بحاجة للكامل مع الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يمتلك حلولاً إبداعية بحسب مقومات الدولة الاستثمارية

وعلى الرغم من تواجد هذه المؤسسات بشكل جرم منذ بدء انتشار التمويل الإسلامي إلا أن التحديات لا زالت قائمة أمام المهتمين بهصة العمل المالي الإسلامي، ولا زال أمر الترويج لصناعة المال الإسلامي مقتصرأ على الإعلانات التجارية دون بناء حقيقي لتلبية احتياجات المتعاملين مع هذه المؤسسات من زيادة في الوعي وشفافية في التعامل، وهي من أساسيات وركائز الحوكمة، بالإضافة لعكس روح التمويل الإسلامي وتميزه عن التمويل التقليدي وهذا تظهر المشكلة الحقيقية في أن لتنافس على ريادة الحصة السوقية للمؤسسات المالية الإسلامية يعتمد على لعاطفة الدينية أكثر من فعل عملي على أرض الواقع مثل ابتكار لمنتجات، وخروج عن التفكير التقليدي في تلبية احتياجات جمهور المتعاملين الذين يجدون أنفسهم بين سدين العاطمة، والالتزام الديني، ومطرفة الفكر التقليدي في التمويل لدي برعب وبشدة في الحصول على السولة دون الالتفات لأي شيء آخر

ولا شك أن التمويل الإسلامي بدأ الالتفات اليه عالمياً لحذب السيولة من المناطق العبية وصحتها في المناطق الواعدة استثمارياً من حيث حجم العوائد الممكنة، لذلك فقد لعب المشرع الأردني لضرورة وجود بيئة تشريعية مناسبة لإصدارت صكوك سواء سيادية أو خاصة، وبدأ الإعداد لعانون صكوك التمويل الإسلامي الأردني منذ نهاية عام ٢٠١٠ إلى أن تم إقراره في عام ٢٠١٢ وصدرت الأنظمة والتعليمات الخاصة به

٥-١-٤ متطلبات الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحوكمة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لسنة ٢٠٠٧^(٣)، واعتمد فيه على ما جاء من مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإرشادات الصادرة عن لجنة بارل ووفقاً لما جاء في هذا الدليل فإن على البنوك العاملة في الأردن الالتزام بإعداد دليل خاص بالحوكمة يتسجم مع احتياجات وسياسات كل بنك على حدة بحيث يشمل هذا الدليل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي في ذات الخصوص.

ويتزم البنك بنشر الدليل على موقعه الإلكتروني وتحديثه وبشره كذلك ضمن التقرير السنوي للبنك، ويكون على كل بنك الإفصاح عن مدى التزامه بدليل الحوكمة الخاص به وعليه بيان ذلك من خلال تقريره السنوي.

وبالتالي فإن البنك المركزي ترك لكل بنك التعبير بلغته عن بطرته الخاصة لحوكمة من حيث المعنى والأهمية، وركز دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي لعام ٢٠٠٧ على مبادئ إرشادية أربعة وهي:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة
- الشفافية والإفصاح، بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وصعوبة المصرف وأدائه المالي.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة المصرف التنفيذي ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة

- المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات

ومن أهم ما طالب به البنك المركزي هو تشكيل لجنة مستقلة عن مجلس لإدارة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية سميع باستقلالية تمكها من الرقابة على أداء لجنة الادارية العليا

وتبع ذلك تحديث لهذه التعليمات عبر دليل خاص معنون بتعليمات الحاكمية المؤسسية لشهر ٩ / ٢٠١٤ وهو موجه لقطاع البنوك بالعموم دون أفراد فصل حص للبنوك الإسلامية على أن يلحقه تعليمات كاملة برصافات تتعلق بخصوصية البنوك الإسلامية وهي عبر بندين رئيسيين وهما.

- هيئات الرقابة الشرعية

- التدقيق الشرعي الداخلي

وقد استدعي التحديث لدليل الحاكمية ٢٠٠٧ الصادر عن البنك المركزي لأردني ما حدث من تطورات هامة عقب الأزمة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٨، صدر عن لجنة بارل للرقابة المصرفية في عام ٢٠١٠ وفي شهر ١٠ / ٢٠١٢، وكذلك تحديثات عن مجلس الاستقرار المالي، ما يعزز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية.

ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات التالي: "ومن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومسؤوليات مدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هيكل تنظيمية وإدارية تتورع هي الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضع وصوح تامين، ووجود أطر فعالة للرقابة، كما تفتصي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وفضاح تمكنا أصحاب المصالح من تقسم وصعنة البنك بما في ذلك أدائه مالي، كما تفتصي أن يكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المسئلة، كما تفتصي مبادئ الملاءمة توفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية

والكفاءة والبراعة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة وإدارة التنفيذ العليا في البنوك^(٤)

وقد شملت هذه التعليمات تفاصيل أكثر تشدداً باتجاه أعضاء مجلس الإدارة، وولت مهمة التحقق من استملاية الأعضاء، وعدم وجود بصارب مصالح ضمن تفاصيل محددة في الدليل إلى لجنة الترشيحات والمكافآت.

وأضاف هذا الدليل بعض الأمور الجوهرية والتي تتعلق بقياس درجة الحوكمة في المؤسسات من خلال اعتماد سياسه ومتابعة ومراقبة أداء لإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف الموسمية. بالإضافة لمطلبات واحبارات جديدة من مثل اختبارات الضغط (Stress Testing)

وعليه فإنه من الواضح أن تعليمات الحوكمة لببوك بالعموم سواء كانت تقيدية أم اسلامية تحض في الأردن لجملة من المتطلبات من قبل المؤسسات الإشرافية والرقابية بما يؤهل هذه المؤسسات للوصول لدرجات مقبولة من الشفافية والبراعة والعدالة وجميع متطلبات الحوكمة

وما بالنسبة لشركات التكافل فإنها تتبع لهيئة التأمين قبل صمها إلى وزارة الصناعة ولتجارة وقد صدرت عنها تعليمات الحاكمة المؤسسة لشركة التأمين، وأسس تنظيمها وإدارتها وتعديلاتها لسنة ٢٠٠٦، ولم يعفها تعديلات معلنة، ومن خلال مراجعة هذه التعليمات لم يرد فيها ذكر لخصوصية شركات التكافل وحوكمة هيئاتها الشرعية أو التدقيق الشرعي، لذلك فإنه من المهم الالتفات لموضوع حوكمة شركات التكافل خاصة وأن فيها الكثير من الخصوصية على مستوى التدقيق الداخلي وصندوق حمله الوثائق وتمثيلهم ومدى النزاهة والعدالة في التعامل مع هذا الصندوق وغيره من الجشبات المرتبطة بمفهوم التأمين التكافلي

بالإضافة لما سبق فقد ورد عن دائرة مراقبة الشركات دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية^(٥) والمتعلق بعموم الشركات المساهمة الخاصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة غير المدرجة في البورصة، ولت الدليل الصادر عن مراقبة الشركات البطر إلى أن من مسؤوليات مجلس الإدارة لصم

المساءلة حملة من الأساسيات منها الالتزام، واتخاذ قرارات ذات مسؤولية أخلاقية وبإسالي فقد ركر على معايير السلوك الأخلاقي المطلوبة للعمل في الشركات وتطبيقها ومراقبتها داخل مجلس الإدارة بشكل خاص وحارج الشركة بشكل عام، إلا أنه لم يتطرق إلى تفاصيل قياس هذا الالتزام كما في تعليمات البنك المركزي لأخيرة

وبالاطلاع على دليل تعليمات الحوكمة في البنوك الإسلامية المتوجدة في الأردن وبما يلحظ الترامها بما جاء في تعليمات الحوكمة من البنك المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بحوكمة الهيئات الشرعية والتي اقتصرت غالب البنوك الإسلامية على ذكر البنود الرئيسية لحوكمتها^(١) وهي التالي:

- يعين مجلس الإدارة هيئة رقابة شرعية يكون في عضويتها ٣ أعضاء على الأقل من علماء الشريعة الإسلامية
- تكون مهام الهيئة:

- دراسة جميع الموضوعات والاستفسارات والصيغ التمويلية المختلفة التي يتعامل بها البنك للتأكد من أنها تتسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية
- تقوم اللجنة بالتحقق من وجود السند المقهي المؤيد لتحميل البنك أي خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستثمار المشترك.
- التحقق والقناعة من مراعاة الصوابط الشرعية لكل العقود ولتعليمات وغيرها من المعاملات والمتطلبات الإجرائية لها وعدم وجود مانع أو محذور شرعي عليها أو يتم تعديلها لتتسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية
- إصدار تقرير سنوي من قبل اللجنة عن كل سنة منتهية يتم فيه مراجعة الميراثية العامة للبنك وبيان الأرباح والخسائر والإيصاحات لمرفقة وعدم إظهار أي مخالفة شرعية بها
- نشر القناوى الصادرة عنها والرامية هذه القناوى لهيئة الإدارية

مما سبق يصح من دليل الحوكمة للبنوك الإسلامية في الأردن أن ما يتعلق بخصوصية البنوك الإسلامية من حيث الحسابات والهيئات الشرعية والمدققين لشرعيين الداحيين لا زالت تفتقر إلى أدوات قياس للأداء ووجود هيئة شرعية

مركزية قد يؤدي دوراً رقاساً أكثر الراماً، وتحققاً وفاعلية بالإصافة إلى عدم وجود لائحة عقوبات في حال تحقق المخالفة الشرعية أو تقصير أعضاء الهيئات الشرعية

٢-٥ حالة السودان وحالة باكستان

١-٢-٥ الإطار العام للمالية الإسلامية في السودان

تم تحويل لنظام المصرفي السوداني بكامله في عام ١٩٨٣ ليعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي بداية التسعينات تم تعميق أسلمة النظام وبالتالي أصبحت جميع المؤسسات المالية العاملة في السودان تتبع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وعيه فإن من الخطوات الهامة التي قامت بها الجهات الإشرافية في السودان هو تأسيس هيئة عليا للرقابة الشرعية ومقرها البنك المركزي وتعمل باستقلالية تامة بحيث تراقب جميع ما يصدر من الجهاز المصرفي من الناحية الشرعية ومع وجود هيئة رقابة خاصة لكل مصرف ترفع لها تقرير أعمال البنك في ما يتعلق بمعاملات المصرف من الناحية الشرعية، وقد أُلزم البنك المركزي السوداني كافة لمصارف بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومن خلال معايير هذه المؤسسات فإن المصرف السوداني بعمومها ملزمة بالإفصاح والشفافية

٢-٢-٥ الإطار العام للرقابة الشرعية في جمهورية السودان

في جمهورية السودان هناك جهتان للرقابة الشرعية وتتمثلان في (١) هيئة رقابة شرعية مستقلة لكل مؤسسة مالية على حدة ومراقب شرعي في كل مصرف، و(٢) هيئة عليا للرقابة الشرعية.^(٢)

وتعني الهيئة المستقلة لكل مؤسسة مالية بالرقابة بالتحقق عن كتب من مدى التزام المؤسسة ممثلة بجميع أنشطتها وسياساتها مع الشريعة الإسلامية أما الهيئة العليا للرقابة الشرعية فهي أول هيئة رقابة شرعية في العالم الإسلامي، وقد تأسست في عام ١٩٩٢ للرقابة والمراقبة من الناحية الشرعية لجميع المؤسسات المالية الإسلامية في السودان بما فيها البنك المركزي السوداني، ولا يعني وجودها

ستعفاء المؤسسة المالية الإسلامية في السودان عن هيئة رقابة شرعية تدعى للمؤسسة، وعن وجود مراقب شرعي. ويرفع الهيئة الشرعية السابعة لمصرف تقريرها للبنك المركزي ممثلاً بالهيئة العليا للرقابة الشرعية وهو تقرير مشابه لتقرير المراجع الخارجي ومن أهم ميزات ما يلي:

- هي هيئة مستقلة في مهماتها وتتبع البنك المركزي
- يتم تنفيذ ومتابعة ومراقبة توصياتها من خلال إدارات البنك المركزي المنحصصة وبذلك يكون البنك المركزي هو الذراع التنفيذي للهيئة العليا

٣-٢-٥ مهام الهيئة العليا للرقابة الشرعية

تراقب الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتتابع التزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العامة والخاصة بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وإصدار الفتوى، والأحكام فيما يعرض عليها من مشاكل، ومبوط بها الاجتهاد لاستنباط الأحكام المستجدة فيما يتعلق بالاحتياجات المقهية المستجدة في المعاملات المالية الإسلامية، وتصدر فتاوى ومشورات توضيحية تهدف إلى ضمان شرعية التعامل

وتنصبط حوكمة الهيئات الشرعية وأعمالها في المؤسسات المالية السودانية تحت مظلة الهيئة الشرعية العليا المركزية، وبالتالي فإن الصبط يصبح أكثر إلزامية وشفافية ومع إلزامية المعايير الدولية الإسلامية أصبحت الحوكمة بحسب ما هو ورد في معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي المبرمة والمطابقة

ولم يحد في الأدبيات التي تم توثيقها من البنك المركزي السوداني^٦ ما يفيد بتعريفات حوكمة أو دليل حوكمة مستقل من البنك المركزي أو توجيهات بهذا الخصوص ونعزو ذلك إلى أن النظام المالي الإسلامي في السودان قائم على أسس مستمدة من الشريعة الإسلامية، وهذا الأسس تشمل مبادئ الحوكمة وكل ما من شأنه أن يعزز الأمانة والنزاهة والشفافية والعدالة وهي من الأعمدة الرئيسية لشدة لحوكمة^٧، وبالتالي فإن السودان تعتمد على متابعة ومراقبة التطبيق للتحقق من ذلك بالرجوع إلى إرشادات معايير المؤسسات المالية الإسلامية الدولية فيها، وقس

دلت على روح الشريعة الإسلامية وأحكامها ومبادئها التي تنبئ الهيئة العليا لرقابة الشريعة الرقابة عليها

وفي حطة رائدة تم توثيق تجربة السودان في صياغة المال الإسلامي من خلال بنك السودان المركزي، إلا أنها بحاجة للإسراع في توثيق كامل التجربة بحيث تشمل تجربتها في مؤسسات الكفول التي تعد السودان من روادها وكذلك في سوق راس المال والصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى توثيق كل اتجاهات حوكمة هذه المؤسسات بتفصيل واعتناء كاف.

٥-٢-٤ الإطار العام للمالية الإسلامية في باكستان

بدأت باكستان في عام ١٩٧٨/٧٧ م بحطوات لإدخال نظام مصرفي خل من سعر المائدة إلى نظامها التقليدي وفي نوفمبر ١٩٩١ أقرت المحكمة الشرعية الفدرالية والمحكمة العليا بعدم إسلامية النظام الحالي من سعر المائدة لمطبق في ذلك الوقت، تلا ذلك قرار من الحكومة في عام ٢٠٠١ بالتحويل إلى نظام حال من الربا على مرحلتين تدريجية وسمح هذا القرار بإنشاء مصارف ونوافذ إسلامية، وتبع ذلك إنشاء إدارة مستقلة للرقابة على المصارف والنوافذ الإسلامية في البنك المركزي الباكستاني، وتطوير أدوات سوق مال إسلامي (الصكوك)^(١١)

ومن سياسات تطوير وتنمية المصرفية الإسلامية، ما ورد في تعميم مدير إدارة السياسة المصرفية لكل المصارف في ٢٠٠٣/١/١ والذي جاء فيه

أن البنك المركزي يتبع ثلاثة محاور ذات أبعاد استراتيجية لتطوير المصرفية الإسلامية وهي التالي:

- السماح بإنشاء مصارف إسلامية كاملة من قبل القطاع الخاص
- السماح بفتح نوافذ إسلامية تابعة لمصارف تقليدية بشروط خاصة
- تأسيس مصارف إسلامية تابعة لمصارف تقليدية

وعليه فإنه وبحسب التعليمات نعت على المصرف الإسلامي تعيين هيئة أو مستشار شرعي للإشراف الشرعي من علماء الشريعة لتقديم النصيح والمشورة وكذلك لمابعة المحص والمراجعة لكل الاتفاقيات الخاصة بالعقود الإسلامية وبلغ عدد المصارف الإسلامية المرخصه للعمل في باكستان إلى خمسة مصارف لعاية إعداد هذه الدراسة، وستة عشرة نافذة عبر مصارف تقليدية، وبيع عدد شركات التكافل المرخصة أربع شركات^(١٢)

٥-٢-٥ الإطار العام لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في باكستان

أصدر بنك باكستان المركزي تشريعات الحوكمة^(١٣) والتي تتشابه في معطياتها مع معيير الحوكمة الدولية وفيما يتعلق بحوكمة المصارف الإسلامية، فقد صدر كتيب خاصا يحوي الإطار العام لحوكمة الهيئات الشرعية في المصارف الباكستانية في شهر إبريل من عام ٢٠١٤، ونصت التعليمات على متطلبات أعضاء الهيئات الشرعية وطبيعة عملها وطبيعة الرقابة الشرعية المطاطة بها واجتماعاتها وقد سبق ذلك تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية في عام ٢٠٠٨، ومع تطور صبعة المصرفية الإسلامية في باكستان كان لا بد من ضرورة مراجعتها وتطويرها بما يتناسب مع المصارف الإسلامية والىوافد الإسلامية في باكستان إدراكاً من البنك المركزي بأهمية الهيئات الشرعية لاستقرار هذا القطاع، وقد عطت تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية ما يلي:

- ١ الية فعالة ومناسبة لتمكين الهيئة الإدارية من توفير بيئة ملائمة بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها
- ٢ مبدأ المحاسبة لتطبيق وتنبذ كل ما يتعلق بحوكمة الهيئات الشرعية
- ٣ مجلس شرعي مستقل يتم تعيينه وفقاً لمواصفات محددة، على أن يتم تعيين عضو رقابة شرعية دائم في البنك ليقوم بأعمال الرقابة الشرعية اليومية على أعمال المصرف
- ٤ استحداث قسم للرقابة الشرعية يعمل حلقة وصل ما بين الهيئة الشرعية والهيئة الإدارية

- ٥ شكل وحدة تدقيق شرعي مستقلة لضمان التطبيق المسحوم مع آراء الهيئة الشرعية
 - ٦ تدقيق شرعي خارجي يظهر تقريره مع تقرير مدققي الحسابات الخارجيين السنوي
 - ٧ على الهيئة الشرعية وبعثا للتدقيق الشرعي الخارجي والداخلي مراجعة أعمال المصرف من الباحية الشرعية ومن ثم إعداد تقرير حول مدى الالتزام الشرعي في المصرف، وقد بين البنك المركزي في تعليماته الحد الأدنى من متطلبات التقرير
- ومن الأمور الهامة في تعليمات حوكمة الهيئات الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الباكستاني إرشاداتها حول المناوى الصادرة عن الهيئة الشرعية التابعة للمصرف لإسلامي وإجراءاتها^(١١) تكون كما في الشكل التوضيحي التالي.

هيكل احراءات تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الباكستاني



٣-٥ تقييم الحالات الدراسية وتحليل الاستبيانات الموجهة

١-٣-٥ تقييم الحالات الدراسية

خلاصة ما سبق أن الحالتين الباكستانية والسودانية تنشأهما في إطار هيئة شرعية مركزية تساعد على إتمام عناصر الحوكمة للهيئات الشرعية والتي تعتمد عليها الكثير من الممارسات العالمية في المصرفية الإسلامية

وُوجه التشابه والاختلاف بين الدول الأربع محل الدراسة من ناحية حوكمة الهيئات الشرعية لحين إعداد هذه الدراسة توضح من خلال الجدول التالي

البلد	السعودية	الأردن	السودان	باكستان
وجود هيئة شرعية مركزية	X	X	✓	✓
وجود هيئة شرعية تابعة للمؤسسات بمص القانون	X	✓	✓	✓
تعليمات حوكمة هيئات شرعية وصحة	X	X	✓	✓
الالتزام بالمعايير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بصناعة المال الإسلامي	X	✓	✓	✓

من ل نظر في الحالات الدراسية للدول الأربع محل الدراسة يتضح أن السودان تعد صاحبة الخطوة الرائدة في إعلان أسلمة النظام المصرفي ودلتلي فقد حثرت الكثير من التجارب فيما يتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية وفتح الانتماء وغير ذلك بالطرق الإسلامية وكذلك باكستان، إلا أن باكستان لا رل نظامها المصرفي مختلط بمعنى تواجد المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك التقيدية وذلك يطبق على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية

وفيما يتعلق بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية فإن طبعة النظام المالي في السودان فرصت نفسها وكانت من الدول السبابة لإنشاء هيئة عليا لرقابة الشرعية وبحكم الأقدمية فإن بوثيق هذه التجربة من قبل بنك الخرطوم المركزي أظهر عمق هذه التجربة وثرائها، إلا أنال لم يجد في مشورات بنك الخرطوم المركزي ما يفيد بتعليمات خاصه لحوكمه المؤسسات المالية الإسلامية ويبدو أنه اكتمى بإلزامية المعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

وأما باقي الدول محل الدراسة فقد أصدرت الجهات الإشرافية و لرقسة تعليمات خاصة بالحوكمة منها ما هو موجه للقطاع المصرفي عمومًا كما في المملكة العربية السعودية، ومنها ما هو مخصص بالهيئات الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية العاملة فيها كما في باكستان

ومن استعراض الحالات الدراسية يتبين أن المملكة العربية السعودية لم تفرد تعليمات أو لائحة حوكمة خاصة بالهيئات الشرعية كما لم تفرد قانوناً خاصاً بالمصارف الإسلامية ويبدو أن الجهات الإشرافية والرقابية قد اكتفت بما تقوم به هيئة كبار العلماء كمرجع أساسي للتأوى سواء ما يتعلق بالمصرفية الإسلامية أو التكافل أو غيرها من التأوى.

٢-٣-٥ الاستبانة الموجهة وأهم أهدافها

من أهداف هذه الدراسة ربط الجواب البطرية بالجواب العممية على أرض الواقع في أربع دول إسلامية تم اختيارها بناء على ما يلي:

- نصوت التشريعات المتعلقة بصناعة المال الإسلامي هها، وبالتالى اختلاف استجابتها للتطورات العالمية في هذا الاتجاه من حيث الممارسات العملية
- دور الجهات الرقابية والإشرافية في تحرير تطبيق الحوكمة وإبراز المفارقات التطبيقية والتشريعية أن وجدت.

وبناء على ذلك تم توجيه استبانة (راجع ملحق الاستبانة) بهدف دراسة آراء لسادة أعضاء مجالس الإدارة العليا والمتوسطة، بالإضافة إلى الموطنين المعيين في المؤسسات المالية الإسلامية، وتهدف من ضمن أهداف أخرى لقياس مدى التزام المؤسسات بمعايير الحوكمة، ومدى إدراك العاملين هها لأهميتها، ودورها في ضبط العمر المالي الإسلامي، بالإضافة لتحديد معوقات الحوكمة في هذه المؤسسات ولأولويات التي من الممكن إفراجها لوضع حلول لها قابلة للتطبيق

٣-٣-٥ تحليل الاستبانات

تكونت عينة هذا البحث من ٩٠ عضو من أعضاء مجالس الإدارة العليا والمتوسطة، بالإضافة إلى الموظفين المعيّين في المؤسسات المالية الإسلامية شملت كل من السعودية، الأردن، باكستان، السودان تورعت على النحو التالي

الدولة	العدد
السعودية	٦
الأردن	٢٥
الباكستان	٣٠
السودان	٢٩
المجموع	٩٠

خصائص عينة البحث:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور البحث وتم ترتيب الفقرات الخاصة بكل محور تنازلياً حسب قيمة متوسطاتها الحسابية مع الأخذ بعين الاعتبار أن التدرج المستخدم في الاستبانة حماسي (١، ٢، ٣، ٤، ٥) وبالتالي فإن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الأكثر من (٣) تعني درجة موافقة عالية، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الأقل من (٣) تعني درجة موافقة متدنية

اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث الرئيسية، حيث يجيب البحث على الأسئلة التالية

أولاً حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجهات رقابية إشرافية

ثانياً حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجه كليات عمل واضحة

ثالثاً معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليست بحاجة إلى تعديل أو صراحة

كما تم مقارنة مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمعايير الحوكمة ومدى ادراكهم لأهميتها ودورها في ضبط العمل المالي الإسلامي بين لدول المشاركة

جدول (١) توزيع افراد عينة البحث بحسب الجنس، العمر، المؤهل العلمي.

الخصيص، الوطنية، سنوات الخبرة، نوع المؤسسة

المتغير	النسبة %	الانحدار %	الجنس %	العمر %
الجنس				
ذكر	١		٩٠ ٢	٧١ ٤
س	٠		٩	٢٧ ٦
٢٥ سنة - ٣٤ سنة	٠	١	٩	٥ ٧
٣٥ سنة - ٤٤ سنة	٩ ١	١	٤	٧ ٢
٤٥ سنة - ٥٤ سنة	٣٣ ٢	٥٢	٣٢	٢٧ ٦
٥٥ سنة - ٦٤ سنة	١	١٧		٣ ٠
المؤهل العلمي				
متوسط		٤	١	
بكالوريوس	١ ١	٣٧	٣	٥٥ ٦
ماجستير	٥	١	١	١١ ٤
دكتور	٣٣ ٢	١	٣٣	٠
معلم مكتبة، محاضرة	٣٣ ٢	٠	٤١ ١	٣١ ٩
مدرسة	١	١١	٣ ٤	٢
المخصص				
القطاع	٠		٧ ١	٣
دارة عدل	١ ١	١	٩	٧ ٢
مصرف إسلامي	٥	١٢	٧١ ٦	٧٧
مصرف مختص بـ	١٠ ٧	٤	٣٣	
مصرف عام	١ ١	٤	٠	٣ ٤
مصرف	٠	١	٠	٢
مصرف	٠	١	٠	
مصرف	٠	١	٠	
مصرف	٠	١	٠	
مصرف	٠	١	٠	
مصرف	١ ١	٦٥	٧ ١	٩ ٣
الفرع ١ - فرع	٣٣ ٢	٤	٥٣ ٣	٥٣ ١
الفرع ٢ - فرع	١ ١	٠	٣	٧
الفرع ٣ - فرع	٣٣ ٢	١٠	٣	١
٢٥ سنة - ٣٤ سنة	١٠ ١	١	٤	٢٥
٣٥ سنة - ٤٤ سنة	٠	٠	٩	٥ ٠
٤٥ سنة - ٥٤ سنة	٥	٨	٣٠ ٣	٥ ٧
٥٥ سنة - ٦٤ سنة	٠	٤	٣	٧
٦٥ سنة - ٧٤ سنة	٠	١٠	١٠ ١	٠
نوع المؤسسة				
مصرف إسلامي	٥			
مصرف إسلامي (مصرف)				
مصرف إسلامي				

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية الحوكمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية وليس مجرد استجابة لتوجهات الرقابة لإشرافية

الرقم	البلد	السعودية	الأردن	الباكستان	السودان
١	الحوكمة تؤدي لزيادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها	(٤.٨٣)٤.٢٦	(٤.٥٠)٤.٠٠	(٤.٥٦)٤.٥٢	(٤.٢٢)٤.٧٩
٢	يتم من خلال الحوكمة تحديد مسؤوليات الإدارة عند تنفيذ العمليات بكفاءة وحفظ المصالحات نصيبه وشرعية	(٤.٦٦)٤.٥٢	(٤.٤٨)٤.٥١	(٤.٢٠)٤.٥٣	(٤.٢٧)٤.٥٧
٣	الحوكمة تتيح تجنبها في تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية الإسلامية	(٣.٦٧)٤.٠٦	(٤.٣٢)٤.٥٦	(٣.٨٩)٤.١٩	(٤.١٢)٤.٨٥
٤	الحوكمة تعمل على ضبط العلاقات التي بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات	(٤.٣٣)٤.٥٢	(٤.٣٢)٤.٥٦	(٣.٩٧)٤.٢٣	(٤.٢٥)٤.٨٠
٥	الحوكمة لها علاقة بتطوير ونسب مجرد شعار	(٤.٦٧)٤.٥٢	(٤.٤٢)٤.٦٥	(٤.٠٧)٤.٨١	(٣.٨٦)٤.٠١

يشير الجدول (٢) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبلد رقم (١) بلغ (٤.٨٣) وبذلك فإن الحوكمة مهمة لزيادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها كما أن المتوسط الحسابي للبلد رقم (٣) بلغ (٣.٦٧) وبذلك فإن الحوكمة مهمة في تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية الإسلامية، في حين أن المتوسط الحسابي في الأردن للبلد رقم (١) بلغ (٤.٦) مما يدل على أن الحوكمة تؤدي لزيادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها، كما أن المتوسط الحسابي للبلد رقم (٤) بلغ (٤.٣٢) مما يدل على أن الحوكمة تضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، أما في ليبيا فقد بلغ المتوسط الحسابي للبلد رقم (١) (٤.٥٢) مما يدل على أن الحوكمة تؤدي لزيادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها، كما أن المتوسط الحسابي للبلد رقم (٣) بلغ (٣.٨٩) مما يدل على أن الحوكمة أثبتت أهميتها في تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية الإسلامية، في حين يشير الجدول (٢) إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبلد رقم (١) بلغ (٤.٤٣) مما يدل على أن الحوكمة تؤدي لزيادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها كما أن المتوسط الحسابي للبلد رقم (٥) بلغ (٣.٩٦) مما يدل على الحوكمة لها علاقة بالتطبيق وليس مجرد شعار

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى كفاءة معايير
وتعليمات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل

الرقم	البند	السعودية	الأردن	البنك	السودان
١	في المؤسسة المالية الإسلامية لجنة متخصصة بالحوكمة	(١.٤٧)٣.٨٣	(١.٢)٣.٨٤	(٠.٩١)٣.٧٣	(٠.٨٤)٣.٧٢
٢	هناك دليل واضح للحوكمة في المؤسسة المالية الإسلامية	(٠.٥٥)٣.٥٠	(٠.٨٨)٤.٧٤	(٠.٨١)٣.٩٧	(٠.٧٨)٣.٥٩
٣	يتم عدم كشف بالمعيار الدولية المعتمدة بالحوكمة	(١.٥)٣.٨٣	(٠.٩٨)٣.٩٢	(٠.٨٨)٣.٣٣	(٠.٩)٣.١٥
٤	لدى إطلاع كفاء على دليل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	(١.٠٢)٣.٦٧	(١.٠)٣.٩٢	(٠.٨٢)٣.٣٦	(٠.٨٥)٣.٢٩
٥	لا يتم توصيف (أو بـ) حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية	(١.٠٢)٣.٣٣	(١.٠)٣.٩٢	(٠.٩)٣.٣٣	(٠.٩)٣.٢٩
٦	هناك قنوت واضحة للإجابة على استفسارات العملاء في المؤسسة المالية الإسلامية	(٠.٥٥)٣.٥٠	(٠.٥٦)٣.٥٦	(٠.٨٩)٣.٤٤	(٠.٨٥)٣.٤٤

يشير الجدول (٣) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبند رقم (٦) بلغ (٣,٥٠) مما يدل على أن هناك قنوت واضحة للإجابة عن استفسارات العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية، بينما بلغ المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٢,٣٣) وبذلك فإنه يتم توظيف الأقرباء حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية، في حين بلغ المتوسط الحسابي في الأردن للبند رقم (٦) (٤,٤٠) مما يدل على أن هناك قنوت واضحة للإجابة على استفسارات العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٣,٢٤) مما يدل على أنه لا يتم توظيف الأقرباء حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية، أما في باكستان فقد بلغ المتوسط الحسابي للبند رقم (٢) (٣,٩٧) مما يدل على أن هناك دليل واضح لحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٣,١٣) مما يدل على أنه لا يتم توظيف الأقرباء حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية، في حين يشير الجدول إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبند رقم (٦) بلغ (٤,٠٠) مما يدل على هناك قنوت واضحة للإجابة على استفسارات العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٣,٢٤) مما يدل على أنه لا يتم توظيف الأقرباء حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة حصول الهيئات
الشرعية لمعايير حوكمة واضحة في المؤسسات المالية الإسلامية

الترتيب	البنك	السعودية	الأردن	الباكستان	السودان
١	المؤسسة المالية الإسلامية هوكز قضيبي واضح	٣,٥٠ (١,٠٤)	٤,٤٤ (٠,٧٧)	٤,٠٣ (٠,٩٧)	٤,٣١ (٠,٨٩)
٢	هيئة الشريعة موقع واضح في الهيكل التنظيمي	١,١٦ (٠,١٧)	٤,٧٢ (٠,٦٠)	٢,٣ (٠,٧)	٤,١٧ (٠,٧١)
٣	هيئة شريعة حق الاطلاع على العقود في وقت	١,٥ (٠,٥٥)	٤,٧٢ (٠,٦٠)	٢,١ (٠,٦)	٤,٥٥ (٠,٥١)
٤	يتم حصص جميع العقود بما فيه ومراجعة الهيئة الشرعية	١,٥ (٠,٥٥)	٤,٨٠ (٠,٤١)	٤,١٧ (٠,٨١)	٤,٣١ (٠,٧٧)
٥	تجتمع الهيئة الشرعية مرات كافية خلال عام	٣,٨٣ (١,١٧)	٤,٥٢ (٠,٦٥)	٣,٦٤ (٠,٧٨)	٣,٧٦ (١,١)
٦	لجنة الرقابة الشرعية استفسرات واضحة حول حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي	١,١٧ (٠,٧٥)	٤,٢٤ (٠,٧٨)	٣,٨٥ (٠,٨٢)	٤,٢١ (٠,٧٣)
٧	استفسارات الهيئات الشرعية حول حسابات الاستثمار المفيدة توجه إلى جهة إدارية مخصصة	٤,١٧ (٠,٧٥)	٤,٠٨ (٠,٧٦)	٣,٦٨ (٠,٨)	٤,٠٣ (٠,٧٨)
٨	تستغرق الاجلة على استفسرات الهيئات الشرعية وقتاً معقولاً	٣,٨٣ (١,١٧)	٤,٢١ (٠,٧٨)	٣,٧١ (٠,٧٦)	٣,٧٩ (٠,٩)
٩	هناك فصل واضح في المسؤوليات بين إدارة المؤسسة وجهة الرقابة الشرعية	١,٥٠ (٠,٥٥)	٤,٢٥ (١,٢٢)	٤,٢٥ (٠,٨١)	٤,٢ (٠,٩)
١٠	هناك استقلالية كافية لأعضاء الهيئات الشرعية	٤,١٧ (٠,٤١)	٤,٢٩ (٠,٩٩)	٤,١١ (٠,٧٤)	٤,١١ (٠,٦٦)
١١	الرأي الشرعي يصدر بشكل مستقل	٤,١٧ (٠,٤١)	٤,٤٦ (١,١)	٣,٩٦ (٠,٦٥)	٤,٣١ (٠,٨٥)

يشير الجدول (٤) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبنك رقم (٣) بلغ (٤,٥٠) مما يدل على أن للهيئة الشرعية حق الاطلاع على المعلومات في أي وقت كما أن المتوسط الحسابي للبنك رقم (١) بلغ (٣,٥٠) وبذلك فإن للمؤسسة المالية الإسلامية هيكل تنظيمي واضح في حين أن المتوسط الحسابي في الأردن للبنك رقم (٤) بلغ (٤,٨٠) مما يدل على أنه يتم إحصاء جميع العقود لموافقة ومراجعة الهيئة الشرعية، كما أن المتوسط الحسابي للبنك رقم (٧) بلغ (٤,٨) مما يدل على أن استفسارات الهيئات الشرعية حول حسابات الاستثمار المفيدة توجه إلى جهة إدارية مخصصة، أما في باكستان فقد بلغ المتوسط الحسابي للبنك رقم (٢) (٤,٣٠) مما يدل على أن للهيئة الشرعية موقع واضح في الهيكل التنظيمي، كما أن المتوسط الحسابي للبنك رقم (٥) بلغ (٣,٦٤) مما يدل على أن الهيئة الشرعية تجتمع مرات كافية خلال العام، في حين يشير الجدول (٤) إلى أن المتوسط الحسابي للسودان للبنك رقم (٣) بلغ (٤,٥٥) مما يدل على أن للهيئة الشرعية حق الاطلاع على المعلومات

في أي وقت كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٣,٧٦) مما يدل على أن الهيئة الشرعية تجمع مرات كافية خلال العام

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات تحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

الرقم	البند	السعودية	الأردن	الباكستان	السودان
١	الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي	(١,٠٣)٣,٦٧	(١,٣)٣,٥٢	(٠,٨٦)٣,٦٨	(١,١)٤,٠٧
٢	تصارب المناوئ بين مؤسسة وأخرى في نفس المسألة	(٠,٤١)٣,٨٣	(٠,٩١)٣,٩١	(٠,٨٠)٣,٩٠	(١,٠٠)٤,١٧
٣	عدم الرمية بطلبات الحوكمة وبندى صحت مبادئ المسؤولية وسدده	(٠,٥٢)٤,٣٣	(٠,٨٢)٤,٠٠	(١,٠٢)٣,٥٦	(١,٠٨)٣,٧٩
٤	عدم استكمال التنظيم المؤسسي اللازم	(٠,٣)٤,٠٠	(٠,٨٧)٣,٨٣	(٠,٧٩)٣,٣٠	(٠,٩٩)٤,٠٧
٥	ممارسة المنافسة على أساس الفئوى وليس على أساس الجودة	(٠,٧٥)٣,٨٣	(١,٢)٣,٧٥	(٠,٩٨)٣,٥٥	(١,١)٣,٦٩

يشير الجدول (٥) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبند رقم (٣) بلغ (٤,٣٣) مما يدل على أن عدم إلزامية تعليمات الحوكمة تلعب دورا كبيرا كمعوقات لتحقيق العولمة كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٦٧) مما يدل على أن الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي يلعب دورا كبيرا كمعوقات لتحقيق الحوكمة. في حين أن المتوسط الحسابي في الأردن للبند رقم (٣) بلغ (٤,٠٠) مما يدل على أن عدم إلزامية تعليمات الحوكمة تشكل عائقا لتحقيق الحوكمة. كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٥٢) مما يدل على أن الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي يشكل عائقا لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. في حين أن المتوسط الحسابي في الباكستان للبند رقم (٢) بلغ (٣,٩٠) مما يدل على أن تصارب المناوئ بين مؤسسة وأخرى في نفس المسألة يشكل عائقا لتحقيق الحوكمة. كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٤) بلغ (٣,٣٠) مما يدل على أن عدم استكمال التنظيم المؤسسي اللازم يشكل عائقا لتحقيق الحوكمة. في حين يشير الجدول إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبند رقم (٢) بلغ (٤,١٧) مما يدل على أن تصارب المناوئ بين مؤسسة وأخرى في نفس المسألة يشكل عائقا لتحقيق الحوكمة كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٣,٦٩) مما يدل على أن ممارسة المنافسة على أساس الفئوى وليس على أساس الجودة يشكل عائقاً لتحقيق الحوكمة

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي نجاح الطرق التالية في التغلب على المعوقات السابقة

الرقم	البند	السعودية	الأردن	الباكستان	السودان
١	الفصل بين الفتوى (الرأي الشرعي) والتدقيق	(٠,٧٥)٤,٩٧	(١,١٥)٣,٨٠	(١,١)٣,٦٧	(١,٢٤)٤,٩١
٢	توحيد مرجعية القرارات الشرعية شرعية	(١,٢٦)٣	(١,٢٠)٤,٣٢	(١,٢٠)٤,٣٢	(١,٢٦)٤,٣٢
٣	الموازنة السنوية	(٠,٥٥)٤,٥٠	(٠,٨٥)٤,٣٢	(٠,٦٨)٤,١٣	(٠,٧٣)٤,٤١
٤	توحيد وتنظيم مهنة الشهود	(٠,٥٦)٤,٦٧	(٠,٨٢)٤,٤٠	(٠,٨٠)٤,١٠	(٠,٦٨)٤,٥٩
٥	صراحة الرأي بالقرارات والمقايير الصادرة عن هيئة الشريعة واسترجاع تقارير نتائجها وإتباعها مجلس الشورى الإسلامي	(٠,٥٢)٤,٣٣	(١,٠)٤,٣٧	(٠,٦٦)٤,٢٤	(٠,٦٣)٤,٥٩

يشير الجدول (٦) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبند رقم (٤) بلغ (٤,٦٧) مما يدل على نجاح توحيد وتنظيم مهنة التدقيق الشرعي في التغلب على المعوقات كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٢) بلغ (٣,٥٠) مما يدل على نجاح توحيد مرجعية الفتاوى المالية الشرعية في التغلب على المعوقات في حين أن المتوسط الحسابي للأردن للبند رقم (٤) بلغ (٤,٤٠) مما يدل على نجاح توحيد وتنظيم مهنة التدقيق الشرعي في التغلب على المعوقات، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٨٠) مما يدل على نجاح الفصل بين الفتوى (الرأي الشرعي) والتدقيق في التغلب على المعوقات، أما في الباكستان فقد بلغ المتوسط الحسابي للبند رقم (٥) بلغ (٤,٢٤) مما يدل على نجاح الالتزام بالقرارات والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في التغلب على المعوقات، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٦٧) مما يدل على نجاح الفصل بين الفتوى (الرأي الشرعي) والتدقيق في التغلب على المعوقات، كما يشير الجدول (٦) إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبند رقم (٢) بلغ (٤,٦٩) مما يدل على نجاح توحيد مرجعية الفتاوى المالية الشرعية في التغلب على المعوقات، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٤,٢٤) مما يدل على نجاح الفصل بين الفتوى (الرأي الشرعي) والتدقيق في التغلب على المعوقات

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدي وجود حد مناسب من الحوكمة والشفافية لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية

الرقم	البيد	السعودية	الأردن	البحرين	السودان
١	أصحاب حساب استثمار جفود مصعون بشكل كاف على ضوء التقييم حسبته	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (١,١)	٣٠٠٠ (١,٠٠)	٣٠٠٠ (٠,٩٥)
٢	متابعة أصحاب حساب الاستثمار لأداء استثماراتهم لا يتعدى تحلاً في المصارف الإسلامية	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (٠,٩٦)
٣	يتم لأصحاب حساب الاستثمار بيانهم المصروف والمفيد على فهم التعاقب بشكل كاف	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (١,١)	٣٠٠٠ (١,٠٠)	٣٠٠٠ (٠,٩٥)
٤	يتم عند ذلك جهد كاف لتعريف أصحاب حسابات استثمار بحقوقهم	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (١,١)	٣٠٠٠ (١,٠٠)	٣٠٠٠ (٠,٩٥)
٥	يتم الإفصاح بشكل كاف عن نسب توزيع الأرباح ما بين المصارف الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار، كما أن المتوسط الحسابي للمصارف الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة مطلعون بشكل كاف على طرق استثمار حساباتهم	٣٠٠٠ (٠,٩٦)	٣٠٠٠ (١,١)	٣٠٠٠ (١,٠٠)	٣٠٠٠ (٠,٩٥)

يشير الجدول (٧) إلى أن المتوسط الحسابي للسعودية للبيد رقم (٢) بلغ (٤,٠٠) مما يدل على أن وجود متابعة من أصحاب حسابات الاستثمار لأداء استثماراتهم لا يعد تدخلاً في إدارة المصرف لتلك الاستثمارات كما أن المتوسط الحسابي للبيد رقم (٤) بلغ (٣,٠٠) مما يدل على بدل البنك جهداً كافياً لتعريف أصحاب حسابات الاستثمار بحقوقهم، في حين أن المتوسط الحسابي في الأردن للبيد رقم (٥) بلغ (٤,٣٣) مما يدل على أنه يتم الإفصاح بشكل كاف عن نسب توزيع الأرباح ما بين المصارف الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار، كما أن المتوسط الحسابي للبيد رقم (١) بلغ (٣,٢٩) مما يدل على أن أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة مطلعون بشكل كاف على طرق استثمار حساباتهم، أما في البحرين فقد بلغ المتوسط الحسابي للبيد رقم (٥) (٣,٥٩) مما يدل على أنه يتم الإفصاح بشكل كاف عن نسب توزيع الأرباح ما بين المصارف الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار كما أن المتوسط الحسابي للبيد رقم (١) بلغ (٢,٨٢) مما يدل على أن أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة غير مطلعون بشكل كاف على طرق استثمار حساباتهم، في حين يشير الجدول إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبيد رقم (٢) بلغ (٣,٩٣) مما يدل على متابعة أصحاب حسابات الاستثمار لأداء استثماراتهم لا يعد تدخلاً في إدارة المصرف لتلك الاستثمارات كما أن المتوسط الحسابي للبيد رقم (١) بلغ (٣,١٤) مما يدل على أن أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة مطلعون بشكل كاف على طرق استثمار حساباتهم.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحقيق مبادئ الحوكمة من خلال الأمور البالية في شركات التأمين الإسلامي (الكافلي)

الرقم	البند	السعودية	الأردن	الباكستان	السودان
١	يحظى المساهمون والمستثمرون وأصحاب المصالح الأخرى بالمساواة في التعامل، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة مصالحهم	٣,٠٠٠ (٠) ٣,٨٨ (١,١)	٣,٠٩ (٠,٩٢) ٣,٨٦ (٠,٧٧)		
٢	جميع الأمور المالية التي تتعلق بالشركة يتم الإفصاح عنها في وقت محدد وبطريقة متكسنة وشفافة	٣,٠٠٠ (٠) ٤,٣١ (٠,٦٠)	٣,٥٧ (٠,٨٤) ٣,٩٥ (٠,٨٤)		
٣	هناك خطوط واضحة لتسوية دعاوى أصحاب المزايا، كما أن المسؤوليات موزعة بشكل يبيح المساهمة على المنتج	٣,٠٠٠ (٠) ٤,١٩ (٠,٦٦)	٣,٤٨ (٠,٧٣) ٣,٧٧ (١,٠٢)		
٤	المساهمة عبارة عن مجموعة من العناوين بين الإدارة ومجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من جهة أخرى	٣,٠٠٠ (٠) ٤,٠٦ (٠,٦٨)	٣,٦٤ (٠,٨٥) ٤,٠٠ (٠,٦٢)		
٥	مجلس إدارة مسؤول كليا عن نظام الرقابة الداخلية ومراجعه واعليته	٣,٠٠٠ (٠) ٤,٥٠ (٠,٥٢)	٣,٧٧ (٠,٧٥) ٤,٢٣ (٠,٧٥)		
٦	أهم ملامح الرقابة هيكل تنظيمي واضح وسياسات وإرشادات وإجراءات عمل مدونة	٣,٠٠٠ (٠) ٤,٢٥ (٠,٦٨)	٣,٧٧ (٠,٥٥) ٤,٠٠ (٠,٩٦)		

يشير الجدول (٨) إلى أن المتوسط الحسابي في السعودية للبند رقم (١) بلغ

(٣) مما يدل على وجود المساواة بين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى في التعامل، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة مصالحهم، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٦) بلغ (٣,٠٠٠) مما يدل على وجود هيكل تنظيمي واضح وسياسات وإرشادات وإجراءات عمل مدونة، في حين أن المتوسط الحسابي في الأردن للبند رقم (٥) بلغ (٤,٥٠٠) مما يدل على أن مجلس الإدارة مسؤول كليا عن نظام لرقابة الداخلية ومراجعة فاعليته، كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٨٨) مما يدل على وجود المساواة في التعامل بين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة مصالحهما أما في الباكستان فقد بلغ المتوسط الحسابي للبند رقم (٦) (٤,٢٧) مما يدل على وجود هيكل تنظيمي واضح وسياسات وإرشادات وإجراءات عمل مدونة كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (١) بلغ (٣,٠٩) مما يدل على وجود المساواة بين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى في التعامل، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة مصالحهم، في حين يشير الجدول (٨) إلى أن المتوسط الحسابي في السودان للبند رقم (٥) بلغ (٤,٢٣) مما يدل على أن مجلس الإدارة مسؤول كليا عن نظام الرقابة الداخلية ومراجعه فاعليته كما أن المتوسط الحسابي للبند رقم (٣) بلغ (٣,٧٧) مما يدل على

أن هناك خطوط واضحة للمسؤولية تحدد أصحاب القرار كما أن المسؤوليات موزعة بشكل يتيح المساءلة على النتائج

اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضية الأولى التي نص على "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجيهات رقابية إشرافية"، تم إجراء اختبار (ت) (One Sample T-test)، كما في الجدول (٩)

جدول (٩) نتائج اختبار (ت) لدى ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية

الدالة الإحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)
**0.000	4.43	0.388	9.05
**0.000	4.43	0.404	17.63
**0.000	4.16	0.483	12.98
**0.000	4.22	0.605	10.74

** عند دلالة إحصائية أقل من ٠,٠٠١

يشير الجدول السابق إلى ما يلي:

- في السعودية: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجيهات رقابية إشرافية؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٤,٤٣)، كما أن قيمة (ت) بلغت (٩,٠٥) وعند دلالة إحصائية مقدارها (٠,٠٠٠)
- في الأردن: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجيهات رقابة إشرافية؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٤,٤٣)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٧,٦٣) وعند دلالة إحصائية مقدارها (٠,٠٠٠)
- في باكستان: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليس مجرد استجابة لتوجيهات رقابية إشرافية؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات

الممثلة لهذا البعد بلغت (٤,١٦)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٢,٩٨) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)

- في السودان. حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجيهات رقابية إشرافية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٤,٢٢)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٠,٧٤) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)

لاختبار الفرضية الثالثة التي تنص على "حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تم ادراجها كآليات عمل واضحة"، تم إجراء اختبار (One Sample T-test)، كما في الجدول (١٠):

جدول (١٠) نتائج اختبار (ت) لإدراج حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية كآليات عمل واضحة

الدولة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
السعودية	4.14	0.536	5.19	**0.003
الأردن	4.43	0.495	14.44	**0.000
لباكستان	4.00	0.448	12.32	**0.000
لسودان	4.19	0.519	12.36	**0.000

** عند دلالة إحصائية أقل من ٠,٠٠١

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

- في السعودية. حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجة كآليات عمل واضحة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٤,١٤)، كما أن قيمة (ت) بلغت (٥,١٩) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٣)
- في الأردن: حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجة كآليات عمل واضحة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهذا

البعد بلغت (٤,٤٣)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٤,٤٤) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠)

● في الباكستان حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجة كآليات عمل واضحة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهد البعد بلغت (٤,٠٠)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٢,٣٢) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)

● في السودان حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مدرجة كآليات عمل واضحة وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهد البعد بلغت (٤,١٩)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١٢,٣٦) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)

لاختبار الفرضية الثالثة التي تنص على "معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليست بحاجة إلى تعديل أو إضافة"، تم إجراء اختبار (ت) (One Sample T-test)، كما في الجدول (١١):

جدول (١١). نتائج اختبار (ت) لمدى كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل

الدولة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة لاحصائية
السعودية	2.78	0.467	-1.16	0.297
لاردن	3.89	0.722	6.19	**0.000
لباكستان	3.49	0.459	5.83	**0.000
السودان	3.55	0.575	5.15	**0.000

** عند دلالة احصائية أقل من ١ .

يشير الجدول السابق الى ما يلي:

● في السعودية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ليست كافية وبحاجة إلى تعديل أو إضافة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لهد البعد بلغت (٢,٧٨)، كما أن قيمة (ت) بلغت (١,١٦) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٢٩٧)

- في الأردن: معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليس بحاجة إلى تعديل أو إضافة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٣,٨٩)، كما أن قيمة (ت) بلغت (٦,١٩) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)
- في الباكستان: معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليست بحاجة إلى تعديل أو إضافة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٣,٤٩)، كما أن قيمة (ت) بلغت (٥,٨٣) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)
- في السودان: معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليست بحاجة إلى تعديل أو إضافة؛ وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي للمقرات الممثلة لهذا البعد بلغت (٣,٥٥)، كما أن قيمة (ت) بلغت (٥,١٥) وعند دلالة احصائية مقدارها (٠,٠٠٠)

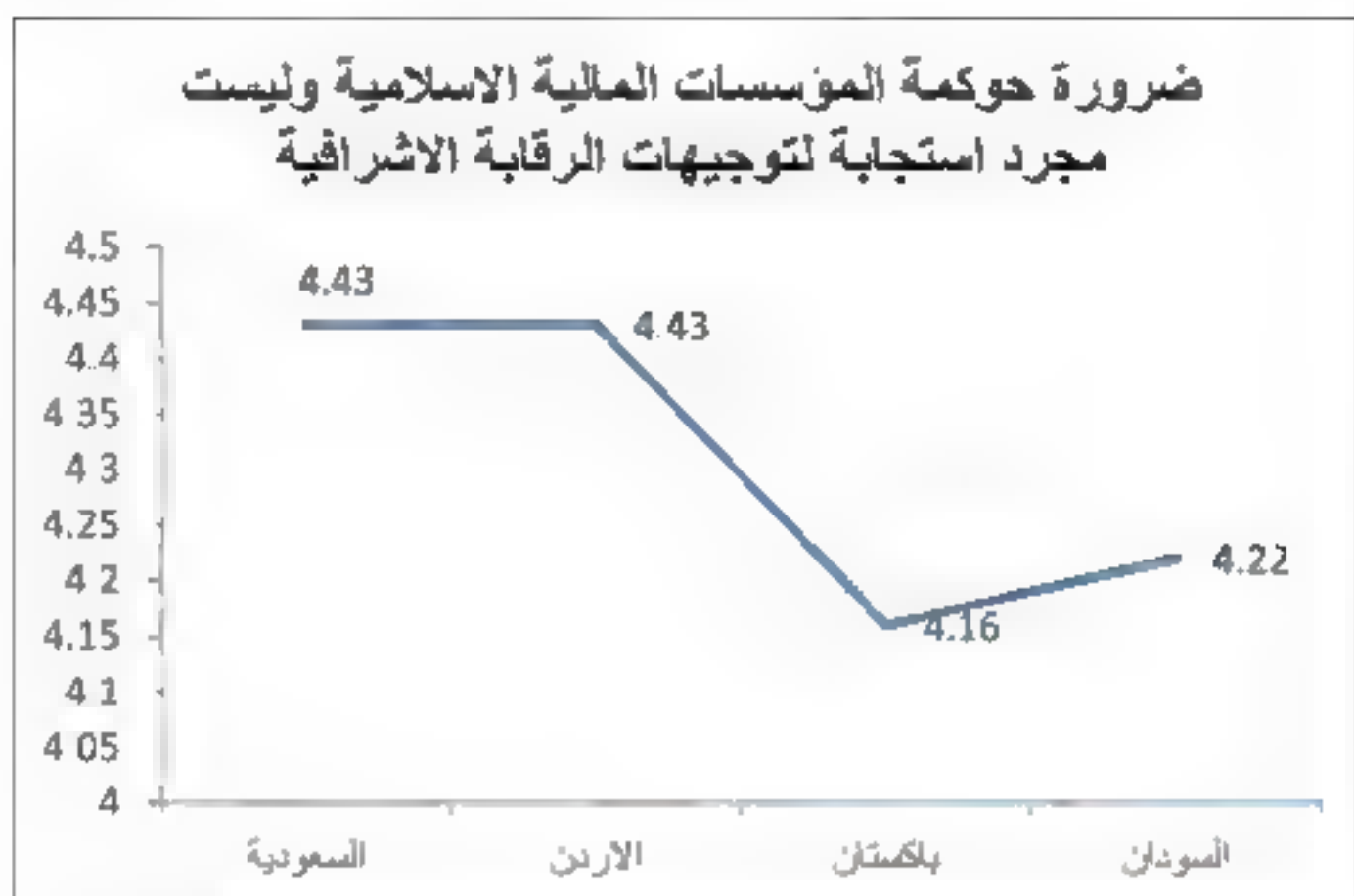
جدول (١٢) المتوسطات الحساسة والانحرافات المعيارية لمدى الترام المؤسسات المالية الإسلامية بمعايير الحوكمة ومدى ادراكهم لأهميتها ودورها في ضبط العمل

المالي الإسلامي

الدولة	المحور	المتوسط الحساسة	الانحراف المعياري
السعودية	ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية	4.43	0.388
	كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل	2.78	0.467
	حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية مدرجة كآليات عمل واضحة	4.14	0.536
	الدور الذي تلعبه بعض العوامل كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	3.93	0.350
	مدى النجاح في التغلب على المعوقات	4.23	0.427
	وجود حد مناسب من الحوكمة والشفافية لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية	3.55	0.412
	تحقيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الإسلامي (لتكافلي)	3.00	-
الأردن	ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية	4.43	0.404
	كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل	3.89	0.722
	حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية مدرجة كآليات عمل واضحة	4.43	0.496
	الدور الذي تلعبه بعض العوامل كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	3.76	0.784
	مدى النجاح في التغلب على المعوقات	4.24	0.614
	وجود حد مناسب من الحوكمة والشفافية لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية	3.69	0.667
	تحقيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الإسلامي (لتكافلي)	4.20	0.427

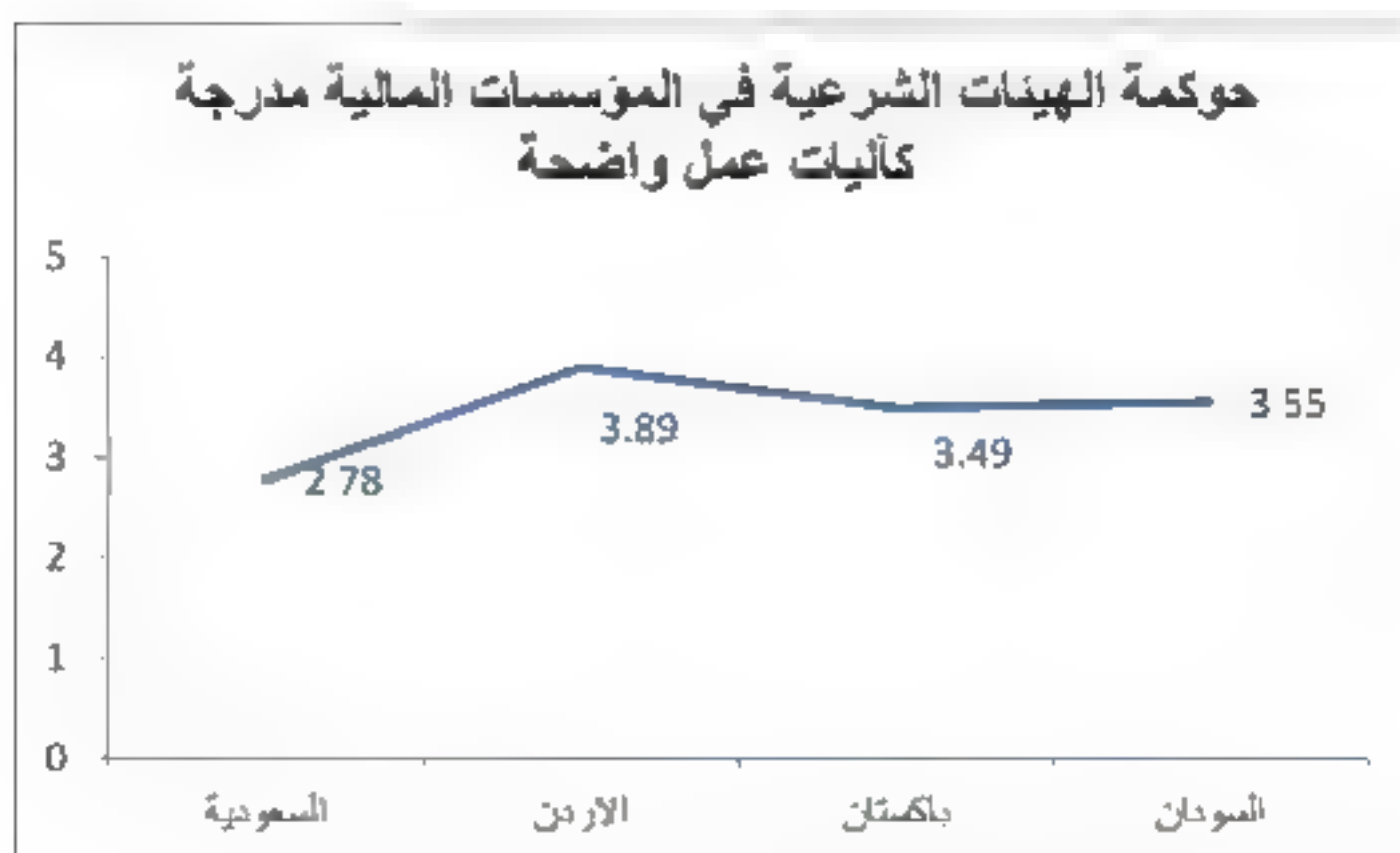
لدوله	لمحور	الموسط الحداني	لاجراف المعيري
لبكستن	ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية	4 16	0 483
	كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل	3 49	0 459
	حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية مدرجة كآليات عمل واضحة	4 01	0 448
	الدور الذي تلعبه بعض العوامل كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	3 59	0 438
	مدى النجاح في التغلب على المعوقات	4 04	0 520
	وجود حد مناسب من الحوكمة والشفافية لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية	3 13	0 733
	تحقيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الإسلامي (التكافلي)	3 62	0 576
	ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية	4 23	0 605
لسودن	كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل	3 55	0 575
	حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية مدرجة كآليات عمل واضحة	4 19	0 519
	الدور الذي تلعبه بعض العوامل كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	3 96	0 772
	مدى النجاح في التغلب على المعوقات	4 50	0 489
	وجود حد مناسب من الحوكمة والشفافية لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية	3 50	0 801
	تحقيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الإسلامي (التكافلي)	4 00	0 636
	الموسط الكلي	3 93	٠ 38

رسم بياني (١)



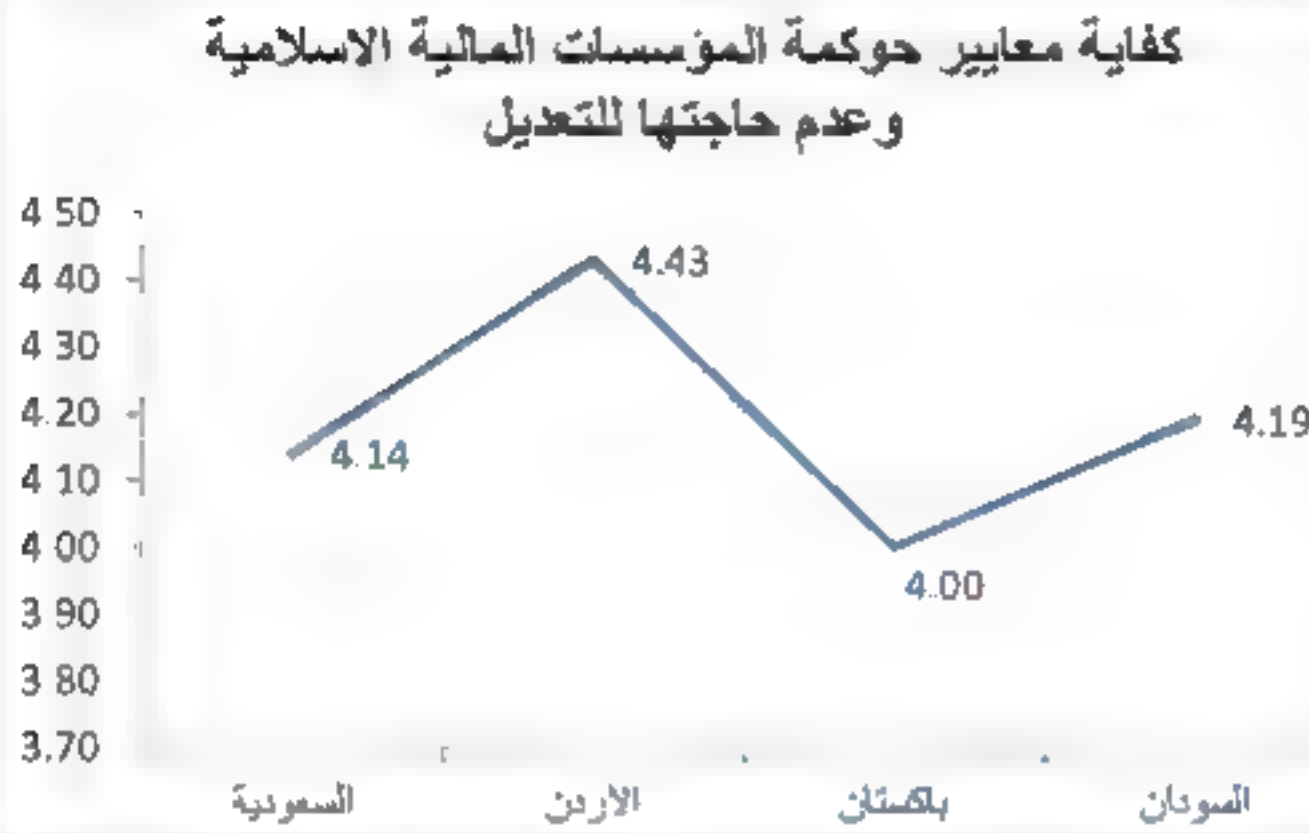
بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في السعودية حول ضرورة حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية ٤.٤٣ وكان مماثلاً له لدى أفراد العينة في الأردن، وانخفض لدى أفراد العينة في باكستان ليصل ٤.١٦ إلا أن هذا الفرق لم يكن ذو دلالة احصائية

رسم بياني (٢)



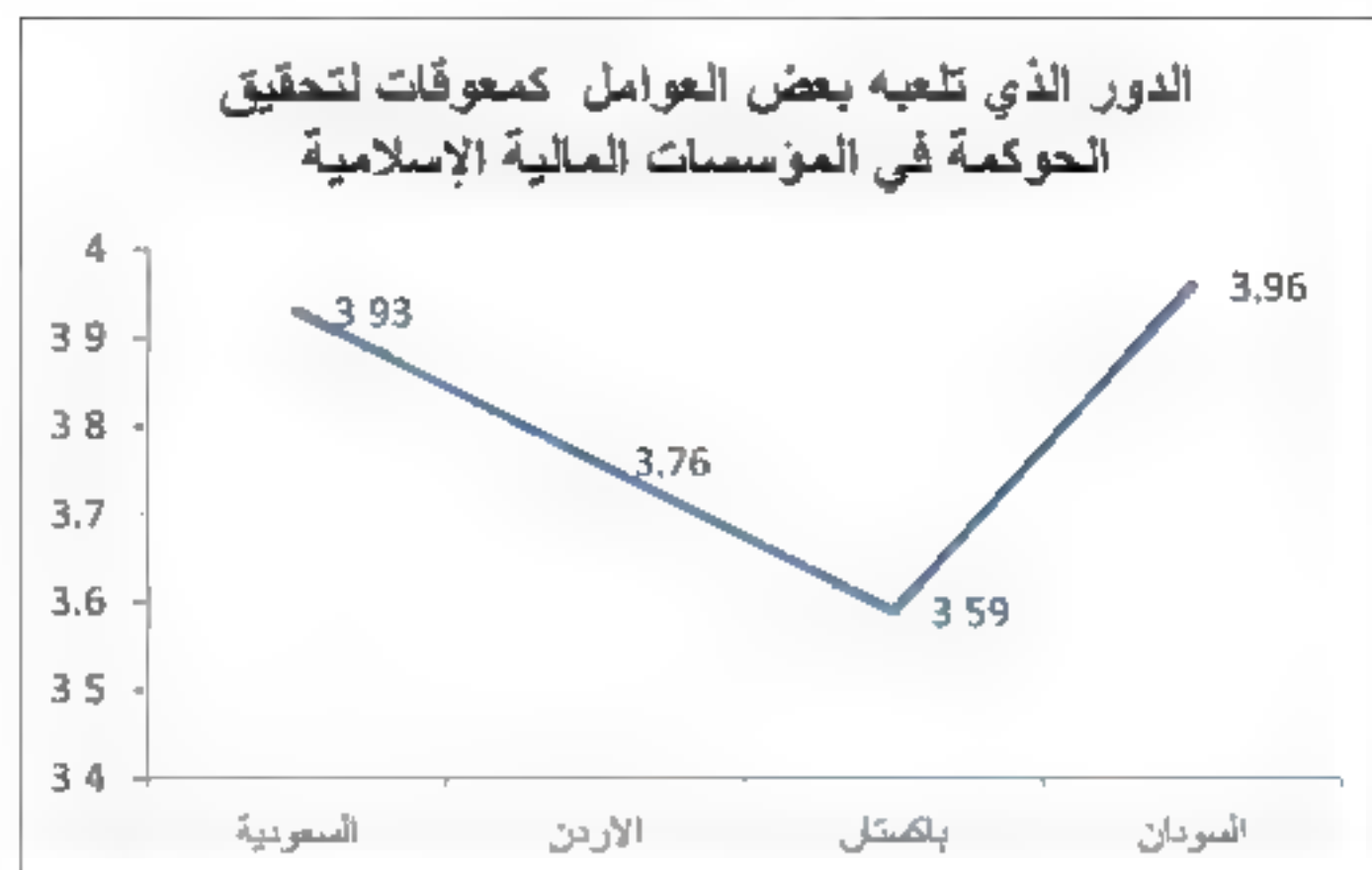
بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في الأردن حول إدراج حوكمة الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية كآليات عمل واضحة ٣,٨٩ وانخفض لدى أفراد العينة في باكستان ليصل ٣,٤٩ حيث كان هذا الفرق ذو دلالة احصائية

رسم بياني (٣)



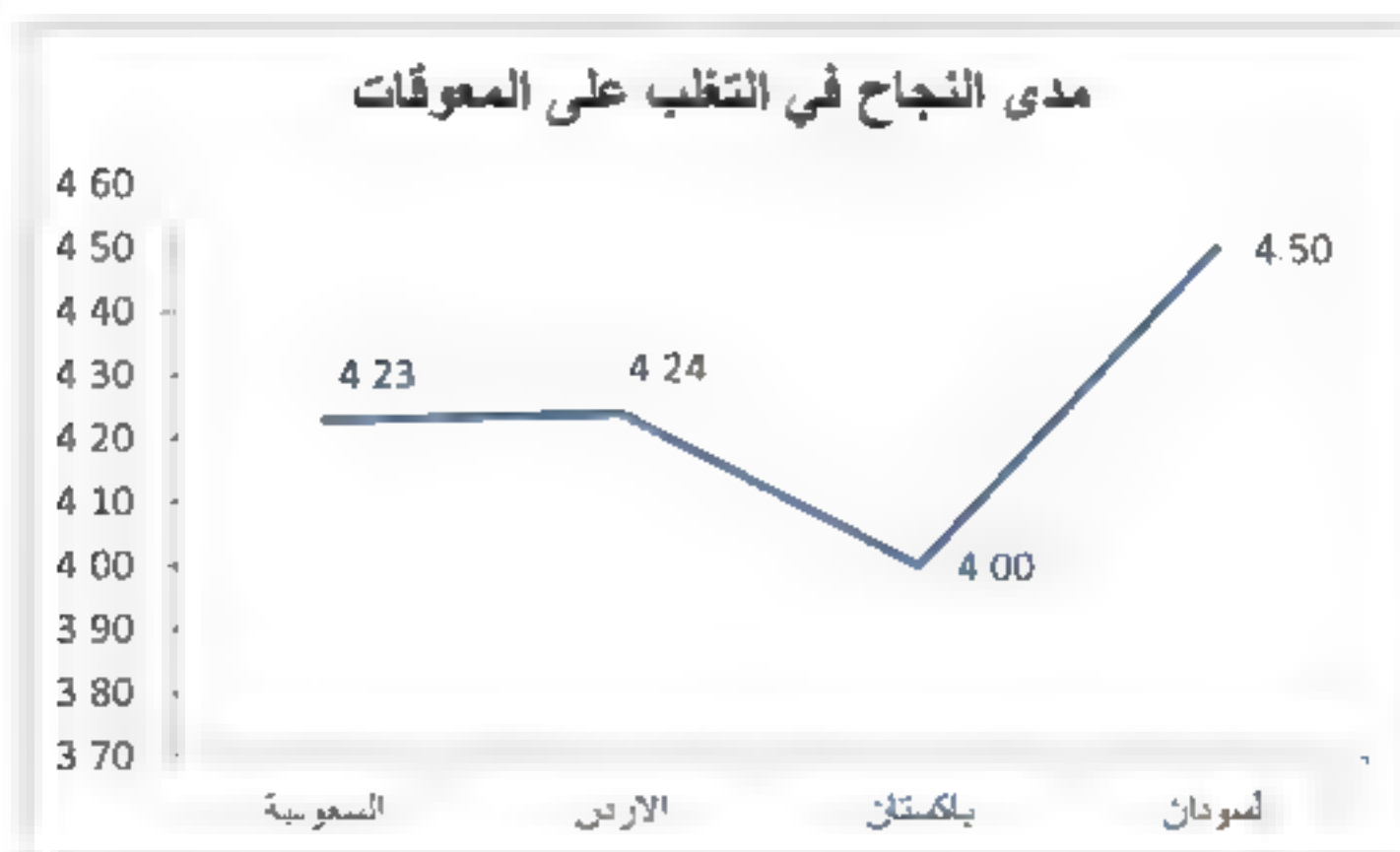
بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في السعودية حول كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل ٤,١٤ وارتفع لدى أفراد العينة في الأردن ليصل ٤,٤٣ حيث كان هذا الفرق ذو دلالة احصائية. كما ارتفع متوسط استجابات أفراد العينة في السودان حول كفاية معايير حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم حاجتها للتعديل عنه في السعودية ليصل ٤,١٩ وكان هذا الفرق ذو دلالة احصائية

رسم بياني (٤)



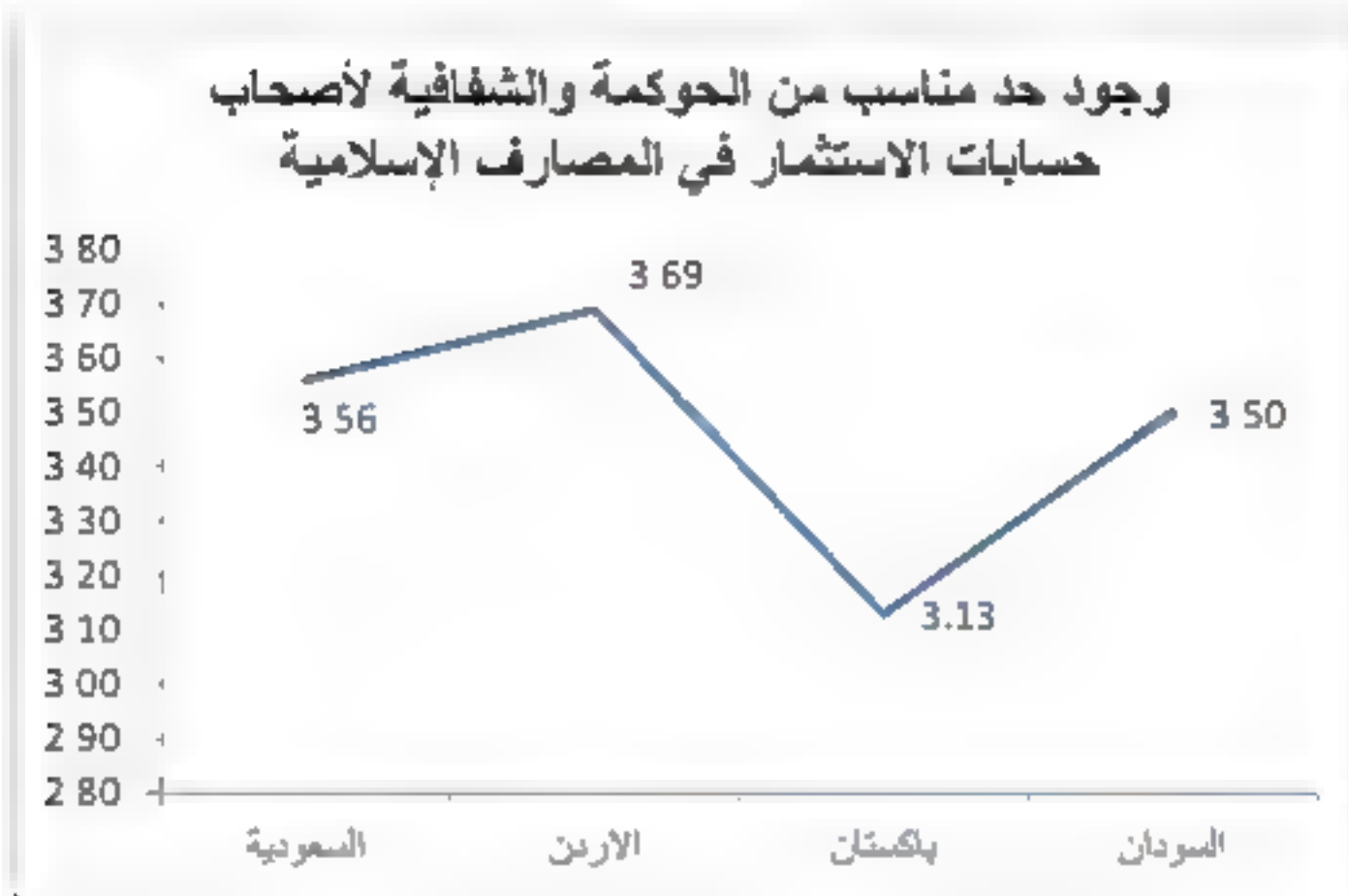
بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في السودان حول الدور الذي تلعبه بعض العوامل كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ٣.٩٦ وانخفض لدى أفراد العينة في الباكستان ليصل ٣.٥٩ إلا أن هذا الفرق لم يكن ذو دلالة احصائية

رسم بياني (٥)



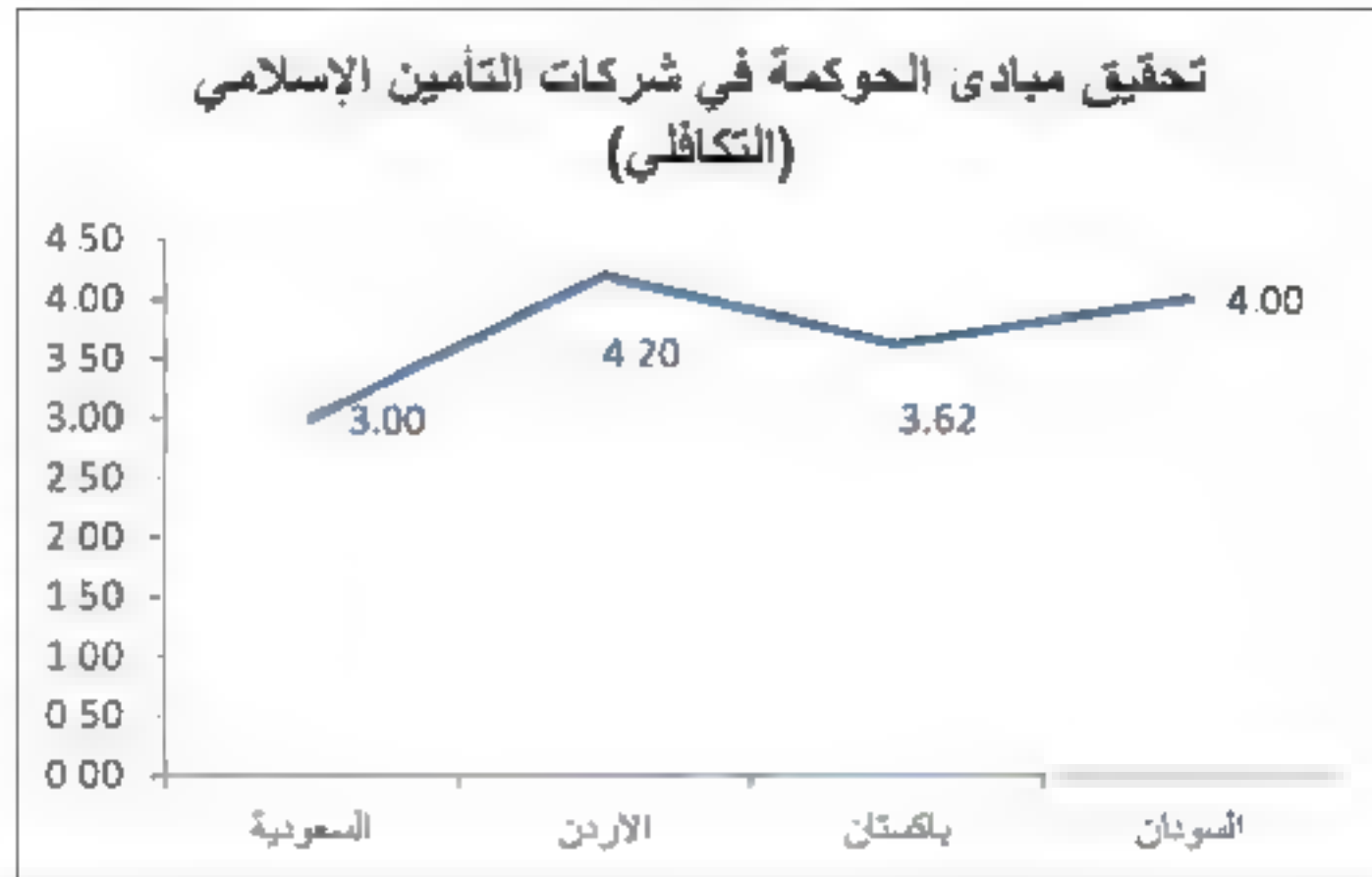
بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في السعودية حول مدى نجاح الطرق
السلبية في اللعب على المعوقات ٤,٢٣ وانخفض لدى أفراد العينة في باكستان
ليصل ٤,٠٠ حيث كان هذا الفرق ذو دلالة احصائية

رسم بياني (٦)



بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في الأردن حول وجود حد مناسب من
لحوكمة والشفافية لدى أصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية ٣,٦٩
وانخفض لدى أفراد العينة في باكستان ليصل ٣,١٣ إلا أن هذا الفرق لم يكن ذو
دلالة احصائية

رسم بياني (٧)



بلغ متوسط استجابات أفراد العينة في الأردن حول تحقيق مبادئ الحوكمة من خلال بعض الأمور في شركات التأمين الإسلامي (التكافلي) ٤,٢٠ وانخفاض لدى أفراد العينة في السعودية ليصل ٣,٠٠ إلا أن هذا الفرق لم يكن ذو دلالة احصائية

[http://www.sama.gov.sa/RulesRegulationsandCirculars/Insurance/DocLib\(١\)/li_4600_C_ReguExecutive_Ar_1426_07_13_V1.pdf](http://www.sama.gov.sa/RulesRegulationsandCirculars/Insurance/DocLib(١)/li_4600_C_ReguExecutive_Ar_1426_07_13_V1.pdf)

(٢) لائحة الحوكمة للبنوك – مؤسسة النقد السعودي

https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporate_governance_ba_nks.pdf (٣)

<http://www.cbj.gov.jo/uploads/gov2014.pdf> (٤)

<http://jod.org/wp-content/uploads/2013/07/CG-Code-Arabic.pdf> (٥)

http://www.jordanislamicbank.com/userfiles/file_Governance.pdf (٦)

(٧) تعرف الرقابة الشرعية بأنها فحص واختبار مدى التزام المؤسسة بأحكام لشرعة الإسلامية في جميع انشطتها، ويشمل ذلك فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والقوائم المالية والتقارير

(٨) توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط الرقابة وإشراف المصرفي، الكتاب الثاني، الرقابة والإشراف المصرفي في إطار الأسمة المصرفية الفترة ما بين ١٩٧٨-٢٠٠٤، إعداد مجموعة من المنخصصين بنك السودان المركزي

(٩) Shari'ah Governance & internal Shari'ah compliance in Islamic Banks, by Omar Ansari, Feb 2012 RCIB-2nd ICIB workshop

(١٠) المرجع السابق، ويمكن الرجوع لموقع بنك السودان المركزي الإلكتروني للحصول على كامل النسخ الإلكترونية لتوثيق التجربة السودانية

(١١) توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لكتاب الثالث، بعض جوابب الأسمة المصرفية في دول باكستان، ماليزيا وإيران أعدده مجموعة من المؤلفين بإشراف بنك السودان المركزي، ص ٩

<http://www.sbp.org.pk/publications/KAPStudy.pdf> (١٢)

<http://www.sbp.org.pk/ibd/2014/C3-Annex.pdf> (١٣)

<http://www.sbp.org.pk/ibd/2014/C3-Annex.pdf> (١٤)

الخاتمة

النتائج:

تعد الحوكمة ذات أهمية بالغة للمؤسسات المالية بالعموم وللمؤسسات المالية الإسلامية على وجه الخصوص وبطراً لما تحققه من تقرب لمفهوم الإسلام وتمسيد وقعي لروح فقه المعاملات المالية الإسلامية والتي تعد مرتكزاً للعاملات المالية الإسلامية المعاصرة. فإن تطبيق الحوكمة والسعي للائتمان لحيثيات المعايير المتعلقة فيها يعد استجابة للمصلحة سواء على مستوى الهيئات الإدارية أو المستثمرين وأصحاب المصالح

ولا شك أن من مصلحة المؤسسات المالية سواء أكانت إسلامية أم تقليدية تطبيق معايير الحوكمة وتحديثها ما أمكن بحسب بيئة أعمال كل دولة وذلك لما للحوكمة من نتائج إيجابية تنعكس على الأداء وتريد من ثقة الجمهور بهذه المؤسسات

وقد اتضح من الاستبيانات الموجهة للمئات المتحصصة في أربع دول إسلامية ما يلي:

- أهمية الحوكمة في زيادة الثقة في المؤسسات.
- أهمية الحوكمة في تخصيص المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية الإسلامية
- وجود حد معقول من الاستجابة لمعطيات معايير الحوكمة بما يعرر ويعحسن الأداء
- وجود هياكل تنظيمية واضحة ووسائل تواصل وشفافية يعرر من نجاح المؤسسات وبالتالي استمراريتها
- وجود وعي من العاملين بالمؤسسات المالية بأهمية الحوكمة وفاعليتها
- الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي من معوقات الحوكمة

- تنظيم التدقيق الشرعي وتوحيد المرحبة الشرعية لا يمنع من تنوع الفتوى بقدر ما يظنها ويساعد على انتشار المصرفية الإسلامية في العالم بشكل أكثر مصداقية
- يجب أن يطلع أصحاب حسابات الاستثمار اطلاعاً وافياً للجهالة على كيفية توزيع الأرباح وكيفية استثمار أموالهم
- تعزيز الوعي بالمصرفية الإسلامية والتكافل عبد الجمهور يعزز من الرقابة الخارجية على هذه المؤسسات وبالتالي يريد من تحقق معطيات الحوكمة في بعدي الشفافية والمساءلة

التوصيات:

أهم التوصيات التي تؤكد عليها هذه الدراسة ما يلي:

- تأسيس هيئة شرعية مركزية مستقلة دولية يضبط عمل الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ويساعد في تحقيق مبادئ الحوكمة في بعدي المساءلة والعدالة على مستوى الدولة الواحدة
- إبراز الجانب الأخلاقي والبعد العقائدي لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بصفتها تمثل أساساً لحوكمة هذه المؤسسات
- ضرورة وجود هيئة شرعية تابعة للمؤسسة المالية الإسلامية، وأن يتم النص عليه قانوناً، بما يُحتّم على هذه المؤسسات الالتزام به
- على الجهات الإشرافية والرقابية الاهتمام بإصدار تعليمات واضحة بخصوص حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية والرامية المعايير الدولية الخاصة بها بما يتناسب مع طبيعة القوانين في كل دولة
- إشاعة ثقافة الرعاية الدائمة للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الدورات التدريبية والتحفيز، لأن هذه المؤسسات تنفرد بالحوكمة الدائمة ذات البعد الأخلاقي التي يعتمد إليها عالمنا اليوم، ولكونها سبيل لترويج لثقافة التمويل الإسلامي

- يجب أن يكون في كل مؤسسة مالية إسلامية دائرة أو قسم للمدقيق الشرعي الداخلي، وصابط للارتباط الشرعي في المؤسسة وذلك لكونهما ضروريان لتحقيق أهداف الحوكمة
- ضرورة توفير كوادر مدربة ومؤهلة للمؤسسات المالية الإسلامية ذات درية بالأبعاد الفنية والعقائدية لصناعة المال الإسلامي
- على إدارة المؤسسة المصرفية الإسلامية تمكين أصحاب الودائع من الاطلاع على تفاصيل حسابات الاستثمار سواء المطلق أو المقيد حيث أن ذلك يعد ضرورة لتحقيق المعايير الفقهية ولكونه من أساسيات الحوكمة
- تثبيت معايير الحوكمة في مؤسسات التكافل لريادة ثقة جمهور المتعاملين
- نشر ثقافة المالية الإسلامية يعد ضرورة بالاعتماد على أدائها لا على مجرد الاعتماد على العاطفة الدينية ونعد تطبيقات الحوكمة من أهم الأساليب الفعالة لنشر هذه الثقافة عملياً
- ضرورة الإلزام من قبل الجهات الإشرافية والرقابية بكل دولة بالمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية وليس مجرد الاسترشاد بها وتحقيق ذلك يعد من أساسيات انتشار الحوكمة في المؤسسات
- تكاتف الجهود والتواصل فيما بين المؤسسات الدولية المعنية بالتمويل الإسلامي لتحقيق أهداف الحوكمة في أعلى مستوياتها
- النص عبر تعليمات البنوك المركزية على لائحة عقوبات واضحة لمصارف التي تخالف تعليمات الحوكمة المعتمدة
- تحرير البيئة القانونية والشرعية بما يحدم تنفيذ تعليمات الحوكمة
- وضع شروط من قبل بنك التنمية الإسلامي في جدة والذي يعد بنك البنوك الإسلامي تتضمن الالتزام بمعايير الحوكمة الإسلامية في الدولة التي تحتاج لتمويل المشروعات كشرط لمنح التمويل، بهدف تحرير الحوكمة والالتزام بها بطريقة غير مباشر.
- ضرورة تطوير مؤشرات لقياس الالتزام بالحوكمة الشرعية، بما يعبر لأداء وبسهل من عملية الرقابة والامتثال

- ضرورة تنوع أعضاء مجالس الإدارة ودمج عنصر الكفاءات النسائية المعالة حيث لوحظ ندرة تواجدته على ساحة صناعة المال الإسلامي سواء المدنية أو الإدارية أو الشرعية

المراجع

أولاً: القرآن الكريم

القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣٥

القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٥٢

القرآن الكريم، سورة الإسراء، الأيتان ١٣ و ١٤

القرآن الكريم، سورة المجادلة، الآية ٦

ثانياً الكتب العربية والمترجمة

أبو العطا يرمين، حوكمة الشركات في سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣.

منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، الجزء ٥

د سولتيان جون، روجر جين، كوشنا كاترس، شكوكيكوف الكسندر، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٣.

د. سليمان محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة، (مصر: دار الجامعة)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

زهر الدين عبد الرحمن، مقاصد الشريعة في أحكام اليبوع، (بيروت: دار الكتب العلمية)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

العيسوي إبراهيم، السمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة: دار الشروق)، ٢٠٠٣، ص ٣٧٣٦

دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي، ٢٠٠٩، ص ٢٩

د. أبو غدة عبد الستار، الأسس الفنية للرقابة الشرعية، حولية البركة، ٢٠٠٠

يوسف حسن، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦

القطان محمد، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية دراسة شرعية تطبيقية. دار النهضة العربية، ٢٠٠٣

د طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات لحوكمة في المصارف، (مصر: الدار الجامعية)، ٢٠٠٤

توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط الرقابة والإشراف المصرفي، الكتاب الثاني، الرقابة والإشراف المصرفي في إطار الأسملة المصرفية لفترة ما بين ١٩٧٨-٢٠٠٤، إعداد مجموعة من المتخصصين - بنك السودان المركزي

توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لكتاب لثالث، بعض جوانب الأسلمة المصرفية في دول باكستان، ماليزيا وإيران أعده مجموعة من المؤلفين بإشراف بنك السودان المركزي، ص ٩

محي الدين، أحمد، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك، حولية البركة، مجموعة دله البركة الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد الثالث، ٢٠٠١ ص ٥٠

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

Jill Solomon, Corporate Governance and Accountability, 2007
Published by John Wiley & Sons, Britain

Zabihollah Rezaee, Corporate Governance and Ethics, 2009, by John
Wiley & Sons, Britain

Corporate Governance Success Stories in Europe and central Asia. 2015
World Bank Group Publications, Washington DC 20433, P4

رابعاً: مصادر أخرى (مقالات، مجلات، رسائل ماجستير، معايير دولية وأوراق عمل ورسائل جامعية)

أبو غده، عبد الستار. قرارات وبوصيات بدوات الدركة للاقتصاد الإسلامي من البدوة الأولى حتى البدوة الثلاثين، ٢٠١٠، الطبعة الأولى.

الاسرح، حسين عبد المطلب، ورقة بعنوان (دور أدوات الحوكمة في سظيم الرفقة الشرعية وتطويرها) نوفمبر ٢٠١٤

عبد الرارق حبار، "الالتزام بمتطلبات لجنة دارل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال افريقيا"، مجلة اقنصاديات، شمال افريقيا، العدد السابع، ص ٨٠

ابو موسى اشرف، "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين الجامعة الإسلامية)، ٢٠٠٨

الخصيري أحمد محسن، الإدارة في الإسلام، معهد البحوث ولتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، ١٩٩٠

بو ورقة شوقي، ورقة بعنوان "الحوكمة في المصارف الإسلامية"، الجزائر، ٢٠٠٩
البنك الأهلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات حوكمة الشركات"، الشرد الاقنصادية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثاني، ٢٠٠٣
د فوري سميحة، "تفيم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، ورقة عمل رقم ٨٢، نيسان، ٢٠٠٣

د عمر عبد الحليم محمد، "حوكمة الشركات تعريف مع إطلاله إسلامية"، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقنصاد الإسلامي، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، نيسان، ٢٠٠٥

حليل، محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق حودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، ٢٠٠٥

البنك الإسلامي الأردني، دليل الحاكمة المؤسسية في البنك الإسلامي الأردني

البنك العربي الإسلامي الدولي، دليل الحاكمية المؤسسه للبنك العربي الإسلامي
الدولي

لائحة الحوكمة للبنوك - مؤسسة النقد السعودي

الحبيبي رياض. "أعمال الهيئة الشرعية". ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لهيئات
لرقابة الشرعية ٢٠٠٣، ص ٢٠

معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية

د حميش عبد الحق. هيئات الصوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية
مشعل، عبد الباري. تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي الميداني. (مادة علمية
لبرنامج تدريبي)، ٢٠٠٨

فداد، لعياشي. "الرقابة الشرعية ودورها في ضبط اعمال المصارف الإسلامية.
أهميتها، شروطها، طريقة عملها"، ورقة مقدمة للدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه
الإسلامي، الإمارات

الصلاحيين، عبد المجيد. "هيئات المتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف
الإسلامية"، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، دبي، المؤتمر العلمي الرابع
عشر، ص ٢٤

الفري، علي. "استملاية أعضاء الهيئات الشرعية"، المؤتمر الثاني للهيئات
لشرعية، ص ٤

أبو عدة، عبد الستار. "الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية". مجلة
لمعاملات الإسلامية، القاهرة، العدد الأول، ص ١١

مشعل، عبد الباري. "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي. المفاهيم و لية
العمل"، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية. تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية، مملكة البحرين، أكتوبر، ٢٠٠٤

صحيفة الوسط البحرينية العدد ٢٥٦ الثلاثاء ٢٠ مايو ٢٠٠٣م الموافق ١٨ ربيع
لاول ١٤٢٤

- قبطمجي، سامر، "مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية"، ٢٠٠٦.
- البناجي، محمد، مقال بعنوان "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، حريدة الاقتصادية، ١٤٢٨/٢/٧.
- مشعل، عبد الباري، "دور المعايير الشرعية والمحاسبية في تنظيم المصرفية الإسلامية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الكويت، نيسان ٢٠١٠.
- يوسف، محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة الخاصة لمط تطبيقي في مصر، ٢٠٠٧.
- تقرير صادر عن لجنة بارل حول تعزيز الحوكمة في المصرف (Enhancing corporate governance for banking organization)، ٢٠٠٦.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر السادس للهيئات الشرعية، "العقود المغطاة للأدوات المالية الإسلامية أما ان الأوان"، مملكة البحرين، ١٤-١٥ يناير ٢٠٠٧.
- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية، الرياض ١٧ - ١٨ نيسان ٢٠٠٧.
- مشعل، عبد الباري، برنامج حوكمة المصارف الإسلامية، دمشق، كانون الثاني، ٢٠١٠.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية الإسلامية، ٢٠٠٦، ص ٦ - ١٠.
- علال، بن ثابت، محمد، بن جاب الله، ورقة بعنوان "المستثمرون المؤسسيون سيورصة الاوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات" مقدمة لمسقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ٢٠٠٦.
- معيار المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية في ماليزيا، ٢٠٠٩.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، ٢٠٠٩، ص: ١١-٤٣.

حداد، مناور، "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"، ورقة مقدمة
لمؤتمر العصي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، دمشق،
٢٠٠٨

الرعثي، علاء الدين. الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا،
لمؤتمر لسولي الأول (مستجدات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي: الواقع والمشكلات
والآفاق المستقبلية) ٢٠١٢ - المملكة الأردنية الهاشمية

الصالحين، عبد المجيد. "الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، مؤتمر
الخدمات المالية الإسلامية، ليبيا، بيسان، ٢٠١٠

Shar ah Governance & internal Shariah compliance in Islamic Banks, by
Omar Ansari, Feb 2012 RCIB-2nd ICIB workshop

خمس المواقع الإلكترونية

www.oecd.org

www.idbe-egypt.com

www.aaoifi.com

www.cibafi.org

www.ifsb.org

www.irating.com

www.iiim.net

www.iiira.com

https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporate_governance_banks.pdf

<http://www.cbj.gov.jo/uploads/gov2014.pdf>

<http://iod.org/wp-content/uploads/2013/07/UG-Code-Arabic.pdf>

<http://www.jordanislamicbank.com/userfiles/file/Governance.pdf>

www.sbp.org.pk/ibd/2014/C3-Annex.pdf

<http://www.sbp.org.pk/ibd/2014/C3-Annex.pdf>

<http://www.sama.gov.sa/RegulationsandCirculars/Insurance/DoctLib/II-4600-C-RegaExecutive-Ar-1426-07-13-V1.pdf>

<http://www.sbp.org.pk/publications/KAPStudy.pdf>

الملحق

استبانة الدراسة

الموضوع:

استبانة حول حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

إعداد:

د. خولة فريز النوباني

عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد،،،

تأتي هذه الاستبانة في إطار إعداد بحث بعنوان

"حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة آراء السادة أعضاء مجالس الإدارة العليا والموسطه. بالإضافة إلى الموطمين المعيين في المؤسسات المالية الإسلامية. حول مفهوم الحوكمة وتهدف من ضمن أهداف أخرى لقياس مدى التزام المؤسسات بمعايير الحوكمة، ومدى ادراكهم لأهميتها، ودورها في ضبط العمل المالي الإسلامي.

ولسعم النتائج المتواصل إليها من خلال الدراسة النظرية، نرجو من عنايتكم لتكرم بالمساعدة في اتمام هذا البحث عن طريق الإجابة على جميع الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة، ودلت بوصع علامه (X) في المكان المخصص لها، حيث ان اجاباتكم واراكم هامة ومميذة، وتشكل اضافة نوعية للبحث

وبلغت عنايتكم الى ان جميع بيانات هذه الاستبانة واراكم المسجعة ستعامل بسرية تامة، وسيتم استخدامها حصراً لأغراض البحث العلمي. شاكرين لكم حسن تعاونكم ومتمينين لكم دوام التوفيق

الباحثة

د. خولة هريز البوياني

مستشار متخصص في التمويل الإسلامي

أولاً: المعلومات الشخصية

١. الاسم

٢. الجنس

٣. اللغة العربية

٤. المؤهل العلمي.

٥. التخصص

٦. المسمى الوظيفي.

٧. عدد سنوات الخبرة:

٨. نوع المؤسسة

٩. البلد

..... (اختياري)

☐ ذكر ☐ أنثى☐ ٢٥ - ٣٤ سنة ☐ ٣٥ - ٤٤ سنة
☐ ٤٥ - ٥٤ سنة ☐ ٥٥ سنة فأكثر☐ دبلوم ☐ بكالوريوس
☐ ماجستير ☐ دكتوراه☐ علوم مالية ومصرفية ☐ محاسبة
☐ اقتصاد ☐ إدارة عمل
☐ تخصصات أخرى (يرجى التحديد)☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدير عام
☐ مخطط ☐ مراقب شرعي
☐ عضو هيئة شرعية ☐ منسق
☐ أخرى (يرجى التحديد)☐ أقل من ١٠ سنوات ☐ ١٠ - ١٩ سنة
☐ ١٠ - ١٩ سنة ☐ ٢٠ سنة فأكثر☐ بنك مركزي ☐ بنك إسلامي
☐ بنك إسلامي بكافئ ☐ بنك إسلامي
☐ أخرى (يرجى التحديد)☐ المملكة العربية السعودية ☐ الأردن
☐ السودان ☐ باكستان

ثانياً الحوكمة همة لعل المؤسسات المالية الإسلامية وليست مجرد استجابة لتوجيهات الرقابة الإشرافية

البيان	وافق بشدة	وافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
١ الحوكمة تؤدي لريادة الثقة في المؤسسات التي تحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها					
٢ يتم من خلال الحوكمة تحديد مسؤولية الإدارة عند تنفيذ المعاملات بكفاءة وتحقق المتطلبات النظامية والشرعية					
٣ الحوكمة أثبتت أهميتها في تعزيز المحظور التي توجبه المؤسسة المالية الإسلامية					
٤ الحوكمة تعمل على ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في شركات والمؤسسات					
٥ الحوكمة لها علاقة بالتطبيق وليست مجرد شعار					

ثالثاً معايير وتعليمات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية كافية وليست بحاجة إلى تطوير أو اضافته

البيان	وافق بشدة	وافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
١ في المؤسسة المالية الإسلامية لجنة متخصصة بالحوكمة					
٢ هناك دليل واضح للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية					
٣ لدي علم كاف بالمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة					
٤ لدي اطلاع كاف على دليل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية					
٥ لا يتم توظيف الأقرباء حتى الدرجة الثانية في المؤسسات المالية الإسلامية					
٦ هناك قنوات واضحة للتجربة على استفسارات العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية					

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية

رابعاً: ما مدى موافقتك من عملها إلى الهيئات الشرعية تخصص لمعايير حوكمة واصحة في المؤسسات المالية الإسلامية

الهدف	وافى بشدة	وافى	محايد	لا وافى	لا وافى بشدة
١ للمؤسسة المالية الإسلامية هيكل تنظيمي واضح					
٢ للهيئة الشرعية موقع واضح في الهيكل التنظيمي					
٣ للهيئة الشرعية حق الاطلاع على المعلومات في وقت					
٤ يتم إعصاف جميع العقود لمراجعة ومراجعة الهيئة الشرعية					
٥ تجتمع الهيئة الشرعية مرات كافية خلال العام					
٦ لهيئة الرقبة الشرعية استفسارات واضحة حول حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي					
٧ استفسارات الهيئات الشرعية حول حسابات الاستثمار المقيمة توجه إلى جهة إدارية مختصة					
٨ تستغرق الاجابة على استفسارات الهيئات الشرعية وقتاً معقولاً					
٩ هناك فصل واضح في المسؤوليات بين إدارة المؤسسة وهيئة الرقبة الشرعية					
١٠ هناك إستقلالية كافية لأعضاء الهيئات الشرعية					
١١ الرأي الشرعي يصدر بشكل مستقل					

خامساً: ما مدى موافقتك من عملها حول الدور الذي تلعبه العوامل الثقافية كمعوقات لتحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

الهدف	وافى بشدة	وافى	محايد	لا وافى	لا وافى بشدة
١ الجمع بين رأي شرعي واستقوى شرعي					
٢ تصارب تفاوت بين مؤسسة وخرز في نفس المصالة					
٣ ضيق القانون الملزم وبالتالي ضعف مبدى المسؤولية والمساءلة					
٤ عدم استكمال التنظيم الموسمي الملزم					
٥ سلامة المنقصة على أساس الفتوى وليس على أسس الجودة					

سابعاً: مدى نجاح الطرق التتالية في التظب على المعوقات المسبقة

البند	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١ الفصل بين الفتوى (الرأي الشرعي) والتتقيق					
٢ توحيد مرجعية الفتوى المالية					
٣ الإلزام القانوني					
٤ توحيد وتنظيم مهنة التتقيق الشرعي					
٥ ضرورة الالتزام بالقرارات والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية					

خاص بالعاملين في المصارف والبنوك

سابعاً: ما مدى موافقتك من عدمها بأن أصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية يتمتعون بعدد مناسب من الحوكمة والشفافية

البند	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١ أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة مطعون بشكل كاف على طرق استثمار حساباتهم					
٢ متبعة أصحاب حسابات الاستثمار لأداء استثماراتهم لا يُعتبر كخلاً في إدارة المصارف لتلك الاستثمارات					
٣ يمي أصحاب حسابات الاستثمار بنوعها حقوقهم التعاقدية بشكل كاف					
٤ يبدل البنك جهداً كافياً لتعريف أصحاب حسابات الاستثمار بحقوقهم					
٥ يتم الإفصاح بشكل كاف عن نسب توزيع الأرباح ما بين المصارف الإسلامي وأصحاب حسابات الاستثمار					

خاص بالتعاملين في شركات التأمين الإسلامي التكافلي

ثالثاً: يتم تحقيق مبادئ الحوكمة من خلال الأمور التالية في شركات التأمين الإسلامي التكافلي

المؤال	نوافق بشدة	نوافق	محايد	نوافق لا	لا أوافق بشدة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					

مصطلحات توضيحية:

- الحوكمة: هي الأسلوب الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة ومراقبة الشركة، عامة كانت أو خاصة، وإبراز دور أصحاب المصالح وتفعيل مبدأ العدالة بين المساهمين، بالإضافة إلى الحرص على الشفافية والإفصاح.
- الإجراءات: وهي سلسلة من التعليمات الموجهة لتحقيق ممارسة معينة في المؤسسة بما يخدم الأهداف العليا للمؤسسة ويختصر الوقت والجهد.
- الشفافية: يقصد بالشفافية مبدأ توفير بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة. وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.

- الهيئات الشرعية المركزية: هي مجموعة من العلماء في فقه المعاملات المالية الإسلامية وأصحاب خبرة في ذلك، ويتم تعيينهم من قبل هيئة عليا في الدولة لغايات توفير الأحكام الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، ولغايات تنظيم العمل تحت مظلة الدولة.
- الهيئات الشرعية التبعية: هي مجموعة من الفقهاء غالبا ما يكون عددها بين ثلاثة إلى خمسة، يتم تعيينهم باجتماع الهيئة العامة للمؤسسة المالية الإسلامية، لغايات الرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة.

